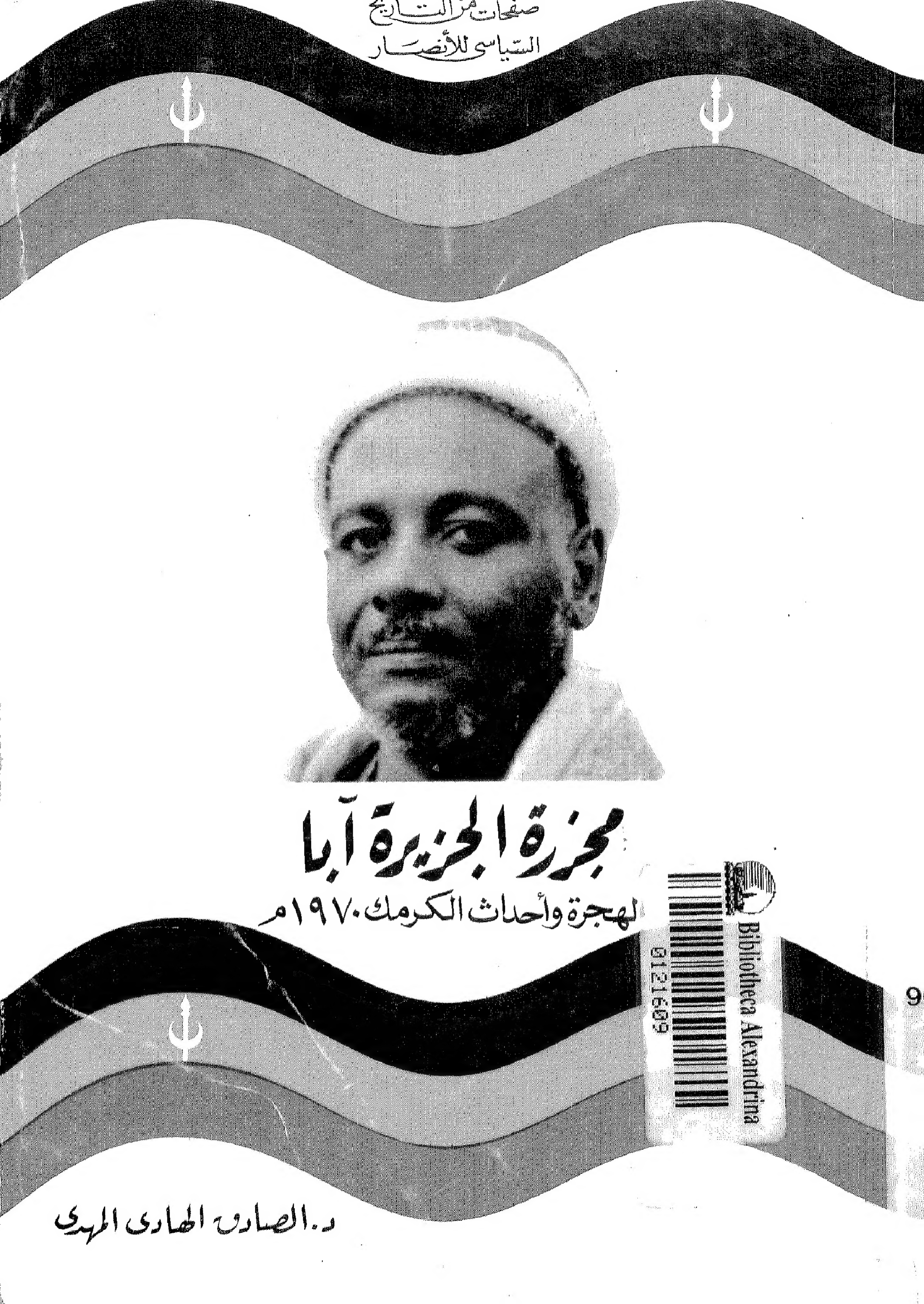

صفحات من التاريخ
السياسي للأنصار
معجزة الجزيرة آبا
لهجرة وأحداث الكرمك ١٩٧٠م
د. الصادق الهادي المهدي

صفحات من التاريخ السياسي للأنصار

معجزة الجزيرة أبا

الهجرة وأحداث الكرمك ١٩٧٠م

د. الصادق الهادي المهدي

الإهـــداء

إلى الإمامين الجليلين .. عبد الرحمن المهدى .. القائد المؤسس الذى بعث ذلك التراث الجهادى الإنسانى الوطنى الرائد.. والصديق المهدى الذى واجه فى رجولة متناهية التسلط الأتواقراطى العسكرى الأول ...

وإلى شهيد الحق الخالد الإمام الهادى المهدى.. الذى خضبت دماؤه الزكية أرض الوطن العزيز فداءً لعقيدته وفكره - ليكتب من خلال ذلك أشرف ملاحم عصرنا الحديث - وإلى روح الشهيدة الثريا بنت الزاكى رمز التقوى والسماحة والعزة ... ومثيلاتها الشهيدات . وإلى أرواح الشهداء المجاهدين شباب وشيوخ الأنصار السُجَّد الميامين الذين استشهدوا فى مجازر أبا وود نوباوى مارس ١٩٧٠م وإلى أرواح أطفال خلاوى مسجد الهجرة بود نوباوى الذين حرقوا أحياءً بقاذفات اللهب ، وحصدهم رصاص الغدر والخيانة ليكتب لهم بذلك الخلود والمجد ، وليهنأوا بمقعد صدق عند مليك مقتدر .

الصادق الهادى المهدى

مقـــدمـة

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات التى سبق أن قمت بنشرها فى مجلتى التضامن والأشقاء السودانية – وكان الغرض هو ملء الفراغ البين .. بتسجيل فترة حرجة من تاريخ السودان المعاصر تمثلت فى أحداث الجزيرة أبا مارس ١٩٧٠ التى لم تجد الرصد والتغطية اللازمة إبان فترة الديمقراطية الثالثة – بل لعلّى لا ألقى القول جزافاً عندما أشير لعملية التعتيم المقصود الذى استهدف تلك الحقبة الهامة .

اعتمدت فى سرد هذه المقالات على المعايشة فى بعض الأحيان وعلى مقابلة عدد من الذين عاصروا بل وشاركوا فى تلك الأحداث التاريخية ، وبعض المراجع والوثائق .

وتعود أهميه هذه الحلقات ورصدها فى كتاب يعرضها لأول مرة لفترة لقيت الكثير من الإجحاف ، وذلك على الرغم من أهميتها ، ليس بالنسبة لكيان الأنصار فحسب بل لمسيرة العمل الوطنى الشعبى السودانى .

لقد سعدت كثيراً بردود الفعل التى تمثلت فى أسئلة عدد من القراء الذين تسنى لهم الاطلاع على تلك الحلقات ليفتحوا بذلك المجال لإماطة اللثام عن كثير من الموضوعات التى لم تجد حتى الآن الرد المباشر والشافى لها ، ولعلى بهذ الجهد المتواضع أكون قد أسهمت فى تناول بعض المواضيع الحيوية ، آملاً أن تجد المزيد من التشريح الموضوعى حتى تنجلى الحقيقة ويتبين الحق من الباطل – وفى النهاية أرجو أن أقر بأن هذا السفر المتواضع عبارة عن مجموعة أفكار تحمل الانطباع العام لواقع عشته واختزنته وسجلته فى ذاكرتى وليست هى بالبحث الأكاديمى العلمى المعروف

خلفية تاريخية

إن الثورة الإسلامية التى فجرها الإمام محمد أحمد المهدى بن عبدالله فى نهاية القرن الماضى وما حملته من مضمون إنسانى شامل، بعد أن خاضت قياداتها أشرف المعارك ضد الحكم التركى لإقامة دولة إسلامية ، كان ينبغى لها أن تتجاوز حدود السودان لتنتظم مختلف أرجاء العالم الإسلامى الذى ظل تحت قبضة الإمبراطورية العثمانية .

وذلك أن موقف الإمام المهدى المعروف من الثورة العرابية فى مصر يقدم الدليل القاطع علىَ البعد القومى العربى الإسلامى الشامل الذى اتسمت به تلك الثورة، فقد أراد الإمام المهدى أن يفتدى الثائر العربى البطل أحمد عرابى بالجنرال غردون، من جهة أخرى فقد أبدى الإمام المهدى تعاطفاً كبيراً مع دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب فى الجزيرة العربية وكاتب الشيخ السنوسى لنصرة الثورة والدعوة الإسلامية .

ولد الإمام محمد المهدى بن عبدالله فى جزيرة الأشراف فى منطقة دنقلا بشمال السودان من أسرة يمتد نسبها إلى الحسن السبط وقد عرف عنه منذ صغره النباهة والتعلق بالدراسة مما جعله يواصل ذلك الطريق تفضيلاً على صناعة المراكب التى كان يمارسها أهله، وقد قاده طريق العلم للتنقل بين مختلف الخلاوى الإسلامية فى السودان، ولعل أسفاره المتعددة لهذا الغرض مكنت له من التعرف على أحوال السودان عامة على أيام حكم الأتراك وما يعانيه أهله من ظلم فآثر العزلة وأقام لنفسه غاراً فى الجزيرة «أبا» للعبادة ثم بدأ نشر دعوته بمهديته والتكليف بمحاربة الأتراك الذين أفسدوا وأباحوا ما هو محظور فى الإسلام .

المصادر التى بين أيدينا تقول أن الغالبية العظمى من السودانيين وقتها آمنوا بمهديته والتفوا حول دعوته وما جاء منها من تكليف بالجهاد لإقامة شرع الله، ولم يشذ عن إجماع الأمة إلا نفر قليل ممن لهم مصالح ارتبطت بحكم الأتراك آنذاك، وعموماً فظهور المهدى المنتظر لم يكن مستبعداً وقتها فى السودان، فلقد ذكرت المصادر أن التنبؤ بظهور المهدى لإزالة المظالم عن أهله أصبح وشيكاً، وشكل ذلك التنبؤ جزءاً من الأدب الشعبى العام تناقله الصغار والكبار فى جلساتهم ومجالس سمرهم، ومهما يكن من اختلاف فى الأمر فقد كتفى بعضهم بمقولة (كان مهدى مهدى وكان ما مهدى فحل رجال) وهكذا فقد استطاع الإمام المهدى بعبقريته الفذة علماً وانضباطاً فى السلوك أن يكون ملفتاً بين الرجال وأن يلهب حماسة السودانيين عموماً وأن يترجم شعارهم الذى رفعوه لمناهضة الأتراك (عشرة فى تربة ولا ريال فى طلبه) للتمرد على جباية الضرائب والعشور إلى مواجهة عسكرية إسلامية انتهت بزوال حكمهم عن السودان وإقامة دولة شرع الله فيه. لقد أيده فى ذلك النهج وفى تلك الثورة على المظالم العثمانية جمال الدين الأفغانى والإمام محمد عبده فى مجلتهما «العروة الوثقى» التى كانت تصدر باللغة العربية فى باريس، ففى أكثر من عدد من تلك المجلة كتبا يناصران جماعة الشيخ محمد أحمد كما كانوا يسمونه (فى إشارة واضحة للإمام محمد أحمد المهدى).

كان نهج الإمام المهدى فى كل تعاليمه التى وردت فى منشوراته وفتاواه التى نقلها عنه السلف للخلف هو نهج كتاب الله وسنة رسوله، ولم يعرف عنه التشيع أو الدعوة لأى مذهب بعينه، فقد قيل عنه أنه قال عندما سئل عن رأيه فى أئمة المذاهب السابقين (ما جاء فى كتاب الله فوق رؤوسنا وما جاء من سنة على لسان نبيه محمد ﷺ فوق أكتافنا أما أئمة المذاهب فهم رجال ونحن رجال ولكل مقام حال ولكل زمان رجال).

أخلص إلى القول أن الإمام المهدى وأنصاره إنما هم نماذج للأصالة السودانية التى أعجب بها الكثيرون، فهم أهل سنة ومع الجماعة المسلمة جمعتهم مبادىء وظروف شدة تحت رايات الثورة الأم فجاءوها من كل حدب

وندب ومن كل الأعراق السودانية مهللين مكبرين بأن لا إله إلا الله محمد رسول الله، إلى آخر تلك الشعارات السامية، فانتظم تحت الراية الزرقاء بقيادة الخليفة عبدالله التعايشي كل أبناء غرب السودان، وتحت الراية الصفراء بقيادة خليفته على ودحلو كل أبناء النيلين الأبيض والأزرق وتحت الراية البيضاء بقيادته هو نفسه ثم الخليفة محمد شريف باقى أهل السودان الذين آمنوا بالدعوة، تحركت تلك الرايات فأسقطت الحكم الأجنبى عن السودان ودافعت عن الدولة يوم أن استباحتها قوات الاحتلال (المصرية- الإنكليزية) فى سهل كررى وكانوا على الجانب الجنوبى من جبل سرقام وانقلبوا مهزومين أمام سلاح أشد فتكاً[1] وأكثر ضراوة وإن فاقوه شجاعة وإقداماً. فكانوا الكاظمين الغيظ على مضض وحسرة شديدين.

عهد الإمام عبد الرحمن[2] :

أما وجه الأنصار المعاصر، فقد بعثه الإمام عبدالرحمن المهدى بعد العام ١٩٢٠ عندما فرض نفسه آنذاك على ممثلى دولتى الحكم الثنائى (مصر وبريطانيا) وسمحوا له بممارسة نشاط اقتصادى محدود لكسب العيش إثر المطاردة المتصلة بعد مذبحة الشكابة ١٨٩٩ والإقامة الجبرية فى جزيرة الفيل بود مدنى عاصمة الإقليم الأوسط، لم يكن الأمر بهذه البساطة فقد سجلت مراسلات دولتى الحكم الثنائى وحكامهم المحليين فى السودان عدداً من التحفظات على فسح المجال لأى نشاط أياً كان نوعه لأى من أبناء المهدى تحسباً من بث الروح فى الدعوة الأنصارية الإسلامية المتطرفة كما وصفوها وشهدوها إبان الثورة وحكم الدولة، ولعل سلاطين باشا اليهودى (النمساوى الجنسية) كان أكثر اشتطاطاً من غيره فى رفض ذلك القرار لما عايشه معهم فترة حبسه فى معسكراتهم على أيام الثورة، ولكن التناقضات والتوازنات بين دولتى الحكم الثنائى سمحت بالأمر أخيراً. ومن جهة أخرى أدرك الإمام عبدالرحمن

(١) راجع كتاب ونستون تشرشل (حرب النهر).

(٢) السودان للسودانيين (عبدالرحمن على طه).

بعد معركة الشكابة التى وقعت على شواطيء النيل الأزرق بأقل من عامين من معركة كررى والتى أصيب فيها إصابة مُباشرة بالرصاص ورأى أمام عينيه التصفية الجسدية لأخويه الفاضل والبشرى وعمه الخليفة شريف الخليفة الثالث للمهدى رمياً بالرصاص، أدرك أنهم يتعاملون ليس مع عدو تفوّق عليهم بالسلاح كما حدث فى كررى، بل إنهم يتعاملون مع قتلة متوحشين، لا يراعون العرف ولا القيم التى تسود بين المنتصر والمهزوم وأسرى الحرب، فقد قتلوهم غدراً بتهمة التحرش بحكم دولتى الحكم الثنائى رغم علمهم المسبق بأنهم أناس مسالمون عزل من السلاح يفلحون الأرض للعيش الكريم، عليه فقد بدا واضحاً له أن قوات الاحتلال الإنكليزية- المصرية تريد تصفية كل من ارتبط اسمه بالإمام المهدى أو الثورة المهدية، لكن شاء قدره هو أن يفلت من تلك التصفية، لعل كل ذلك قد جال بخاطره عندما طلب منه بعض شيوخ الأنصار فى الجزيرة «أبا» وهم بكامل السلاح أنهم يريدون الجهاد، فأجاب بنعم لكنه جهاد من نوع آخر تغيرت فيه الإستراتيجية ووسائل الصدام المباشر؛ لهذا عمد الإمام عبدالرحمن على تجميع الأنصار بعد أن تفرق القوم أيدى سبأ بعد هزيمة معركة كررى فكان الاتصال الشخصى وعبْر المندوبين والأصفياء والمقربين بكل من كان له عاطفة مع شعارات الثورة المهدية، وكان مكان اللقاء فى الجزيرة أبا. فقد نفذ ذلك التجمع حركة التعمير التى خطط لها الإمام عبدالرحمن وبنهاية الثلاثينات أتت تلك المجهودات أكلها، وبها اكتمل النصاب الاقتصادى والاجتماعى لبداية عمل سياسى مجيد رفع شعار (لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب، ديننا الإسلام ووطننا السودان).

السودان للسودانيين

وخلاصة القول فلقد كان للانضباط العملى والسلوكى شأن كبير فى بروز الأنصار كقوة سياسية إلى السطح فى عهد حكم دولتى الحكم الثنائى بعدما ظن الكثيرون نهايتها على وادى كررى ١٨٩٨. وقد استقطب ذلك التوجه فى نهاية المطاف كل الولاءات الأنصارية المعروفة على الساحة السودانية وتعداها

إلى كسب المحايدين والنافرين، وقد أبقى الإمام عبد الرحمن على شكل وقوة وانضباط الأنصار بعد أن عدل وأضاف إلى المنهج الجهادى الخالص، العمل السياسى الهام والمحاورة والمناظرة وقبول الرأى الآخر والتعامل بالانتخابات وقبول الهزيمة والنصر فيها بروح رياضية عالية ثم التحالف مع آخرين لتحقيق سياسات ما، ولا شك أن هذا هو أسلوب سياسى معاصر مكن جماعة الأنصار أن تعايش عصرها وتحقق الأهداف نفسها التى رفعتها الثورة المهدية ولكن بنهج آخر.

لقد كانت قوة الأنصار الاقتصادية والسياسية تحت قيادة الإمام عبد الرحمن دعماً لنشاط الحزبيين فى الإصلاح الاجتماعى والتعليمى الذى بنوه فى السودان، ودعماً سياسياً قوياً لمؤتمر الخريجين العام ١٩٣٨، حينما طلب فى مذكرة المؤتمر المشهورة فى عام ١٩٤٢ من دولتى الحكم الثنائى منح السودان استقلاله بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وما أن انشق مؤتمر الخريجين بعد ذلك التاريخ على نفسه بين مؤيد لدعوة الاستقلال التام للسودان عن دولتى الحكم الثنائى أو الاتحاد مع مصر، حتى أسس حزب الأمة عام ١٩٤٥ ليستوعب كل الجبهات الاستقلالية التى رفعت شعار «السودان للسودانيين» والذى تحقق فى ١٩٥٦/١/١ وبه استعاد السودان سيادته.

هذا من ناحية، أما الناحية الأخرى فقد ظل الإمام عبدالرحمن يرقب تحركات دولتى الحكم الثنائى وما يضمرانه نحو مستقبل البلاد إلى أن حسم الأمر بقيام ثورة الضباط الأحرار فى ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ والتى وافقت على مبدأ تقرير المصير للسودانيين، وقد نال السودان استقلاله فى ١٩٥٦/١/١ حينما انحاز البرلمان السودانى المنتخب بالإجماع إلى راية الاستقلال(*).

---

(١) راجع كتاب السودان للسودانيين: عبدالرحمن على طه.

أحداث الجزيرة «أبا»

جاء انقلاب مايو في صبيحة ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ وقد صادف ذلك وجود الإمام الهادى المهدى فى الجزيرة أبا الصامدة أثناء تلك الزيارات الدورية التى كان يقوم بها بين الفينة والأخرى. وكنت أنا موجوداً فى منزل الأسرة بحى ودنوباوى بمدينة أم درمان، وكان شقيقى نصر الدين الهادى نائب رئيس حزب الأمة الحالى يدرس فى مدرسة أم درمان الأهلية العليا. أما شقيقى الأكبر المرحوم الفاضل فقد كان بجوار والده فى الجزيرة أبا.

وقبل ذلك كانت الحياة تسير بصورة عادية حيث يتوافد الأنصار بأعداد هائلة إلى دار الإمام بأم درمان كما جرت العادة، وإن كان عدم وجود الإمام الهادى بالعاصمة قد قلل من أعداد المصلين حينما كانوا يتوافدون بأعداد ملحوظة لتأدية شعائر الصلاة من خلف الإمام الهادى ليتجمعوا بعد ذلك وهم يرددون أناشيدهم الدينية التى تؤكد التزامهم بالعهد والبيعة التى قطعوها للإمام.

كان منظر الأنصار وهم يرتدون ثيابهم الناصعة البياض ويصطفون بنظام وهم يحملون الأعلام، والعمامة البيضاء تشع من رؤوسهم المرفوعة فى تحد وكبرياء وشموخ نبيل بعد أن وضعوا على أكتافهم شارة الأنصار المعروفة بألوانها البراقة الأصفر والأحمر والأسود ليهتفوا فى تهدج وإيمان عظيم بأناشيد الثورة والفداء وعلى رأسهم شيخ وقور وقد ارتفع صوته عالياً وهو يقول:

إلى الأمـــام إلى الأمـــام ــــــ يا شبـــاب الإمـــام

هذا الإمـــــام قد سما   زخم النجوم فى السما
وإن يقل خوضوا الدما   نفعـــل ونحـــن إنمـــا
جنـــوده وقت الصـــدام

ويردد بعده الحاضرون النداء نفسه فيقطع ذلك هتافات الله أكبر ولله الحمد بنبرات حادة وقوية تتجاوب معها الافاق لتحكى ملحمة من ملاحم الفداء والتضحية ونكران الذات حين تتخلص تلك الأجساد النقية الطاهرة من كل ما يربطها بذلك العالم المادى لتنطلق فى رحاب سرمدى خالد يشهد على وحدانية الله وقدرته .

كانت تلك الصور الرائعة تنطبع فى ذاكرتى وأنا صغير أراقب فى غبطة حقيقية وأسرع بخطى حثيثة للحاق بذلك الموكب المهيب الذى كان ينتهى بنهاية صلاة الجمعة ليعود من هنالك إلى دار الإمام لتناول طعام الغداء معه، ويبدأ الحوار المفتوح بين الإمام والأنصار يلتقى فيه بكل تلك الوفود ويستمع إلى مشاكلهم فى اتصال يقف من خلاله على كافة مشاكلهم ويبادر بالتوجيه لوضع الحلول الناجعة .

كانت تلك المشاهد بمثابة برلمان مصغر يتكرر كل أسبوع وكنت ألاحظ برغم صغر سنى تشوق واستعداد والدى الراحل إلى تلك اللقاءات التى كانت تذكى ذلك التراث وتؤدى إلى تقوية وثائق الإخاء القائم على المحبة والعقيدة الإسلامية من دون أغراض شخصية أو مطالب دنيوية. وكان ذلك هو السر الكبير خلف تماسك وصلابة هذا الكيان الجهادى عبر السنوات الطوال .

تفاصيل معركة أبا :

٢٤ مايو ١٩٦٩ .

الحياة تسير هادئة، فلا سحب أو غيوم تنذر بدنو عاصفة.. ولكنه كان هدوء ما قبل العاصفة.

مجموعة من الجنود لا تزيد عن ٢٥٠ فرداً تتحرك فى هدوء مستترة

بالظلام. لتقوم بوأد النظام الديمقراطى فى صبيحة الخامس والعشرين من مايو المشئوم وبلا مجهود أو مقاومة تذكر استولى أولئك النفر على السلطة وفى ساعات معدودات..

أيـن القـــادة ؟

الإمام الهادى، كان بالجزيرة أبا والتى وصلها على متن طائرته الخاصة فى الثالث والعشرين من مايو ١٩٦٩ .

الصادق المهدى، كان بالعاصمة واتجه بعد الانقلاب مباشرة إلى الجزيرة أبا للتنسيق مع عمه الإمام الهادى .

السيد إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة، كان موجوداً بالعاصمة، واعتقل بسجن كوبر، الشيخ محمد محمد الصادق الكارورى غادر الخرطوم فوراً وانضم إلى الإمام الهادى بالجزيرة أبا ممثلا لجبهة الميثاق .

لقد لعبت الظروف وسوء التقدير واللامبالاة دوراً كبيراً فى إنجاح الانقلاب دون مقاومة تذكر فكل الشواهد كانت تنذر بقدوم عاصفة هوجاء.. فى مارس ١٩٦٩ ترددت معلومات بأن الرائدين أبو القاسم محمد إبراهيم، وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر يخططان لمحاولة انقلابية واستبعد المحققون ذلك وقالوا أن الضابطين من «المنعمين المرفهين».. ولا يوجد احتمال لمشاركتهما فى أمر مثل هذا .

وتجدر الإشارة إلى أن السيد الصادق ابن أخى الإمام كان قد غادر الجزيرة أبا فى وقت مبكر من تلك المجزرة البشعة للدخول فى حوار مع النظام بالعاصمة وذلك على ضوء نصيحة بعض المقربين له علماً بأن الإمام الهادى كان قد حذره من مغبة الدخول فى ذلك؛ وذلك تحسباً لغدر نظام النميرى ولكن السيد الصادق فضل الذهاب للاجتماع بالانقلابيين فحدث ما توقعه الإمام حيث تم اعتقاله ونقله إلى حامية شندى بالإقليم الشمالى ..

الجـــزيرة أبـــا :

كانت الجزيرة أبا كخلية نحل تموج بعشرات الألوف من الأنصار، ومن الصعب تحديد أو تقدير أعداد الذين حضروا من أنحاء السودان بصورة دقيقة فلقد كانت الجزيرة تستقبل الآلاف منهم كل يوم. قسم منهم كان يلتقى بالإمام الهادى لتجديد البيعة لحفيد المهدى ولمعرفة آخر تطورات الموقف، ثم يعودون إلى قراهم القريبة من الجزيرة مرة أخرى. وهناك قسم آخر وفد من مناطق بعيدة نائية بعد أن أحسوا بالخطر. وأهمية وجودهم حول الإمام.. هؤلاء لم يكن أمامهم من سبيل غير الاستقرار بصورة دائمة بالجزيرة أبا.. ويقدر العليمون بالأمور. أن أعداد هؤلاء تراوحت بين ٤٠ ألفاً و ٧٠ ألفاً. ولقد قارب عدد من حضروا للصلاة خلف الإمام فى أول عيد فطر بعد الانقلاب ربع مليون أنصارى .

التســـليح :

لقد كان تسليح الأنصار وتنظيمهم عام ١٩٧٠ هو نفس تسليحهم عام ١٨٩٨، حِراب وسيوف وبعض السلاح النارى العتيق. هذا بالإضافة إلى مجموعة الأسلحة الخاصة بالإمام المهدى.. وتتكون من: رشاشين «بور سعيد» تلقاهما الإمام هدية من مصر، ثلاثة رشاشات «برتا» ورثها من الإمام عبد الرحمن، بندقيتين موريس، خمس بنادق رصاص (٣٠٣، ٣٧٥، ٤٠٤) للصيد، بندقيتين خرطوش عيار(١٢) .

كان هذا هو كل السلاح الموجود بالجزيرة أبا وهو بلا شك غير مناسب أو صالح لمواجهة قوات الحكومة بمدرعاتها ونفاثاتها..

بعـد أن وصـلت الأنباء إلى الجـزيرة أبـا باعتقـال السيد الصـادق المهدى، بدا الأنصار أكثر حذراً وتوقعاً لغدر الحكومة.. وبتوجيه من الإمام الهادى أقامت قوات الأنصار نقاط مراقبة، وتفتيش وحراسة عند مداخل الجزيرة بمنطقتى طيبة والجاسر، ومُنع دخول المشتبه فيهم منعاً باتاً للجزيرة.

وفى هذا الجو المتوتر، جاء شهر رمضان المبارك.. ومع إطلالة أول يوم

فيه أطل على الجزيرة زائر جديد. ففى الثامنة صباحاً حضر إلى الجزيرة أبا ملاحظ مركز شرطة مدينة كوستى، حاملاً رسالة للإمام يخطره فيها بأن الرائد فاروق حمد الله وزير الداخلية قد وصل إلى مدينة ربك، ويطلب مقابلته بالجزيرة أبا للتباحث. وقال ملاحظ الشرطة أن الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم سيكون ضمن الوفد الذى لم تصحبه أى قوات. وفى الحال أصدر الإمام الهادى أوامره للواء أحمد عبد الله حامد بالذهاب إلى ربك لمرافقة الوفد عند دخوله إلى الجزيرة. وأصدر أوامره أيضاً بمنع أى تجمعات استفزازية أو حمل السلاح أثناء الزيارة، فلقد وجد الإمام أنه من غير اللائق مقابلة ضيوف عزل بقوات تحمل السلاح.

تنفيذاً لهذه الأوامر جميعاً، تحولت الجزيرة فى دقائق معدودات إلى شبه جزيرة مهجورة، توارى الآلاف من ساكنيها تنفيذاً للأوامر.

وصل اللواء (م) أحمد عبد الله - مندوب الإمام - إلى ربك والتقى هناك بالرائد فاروق والوفد المرافق له والذى كان يضم أيضاً الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم. وعندما تحدث معهم علم أن أبو القاسم متمسك بضرورة دخول الوفد إلى الجزيرة على رأس قوة مدرعة، حاول اللواء أحمد عبد الله إقناعه بعدم جدوى ذلك، انفعل أبو القاسم ووجه الحديث إلى اللواء أحمد عبد الله قائلاً:

لازم مدرعات، دى لعبتها كده.. وإن كنتم عايزين تولعوها مستعدين نولعها نار..

وعقب ذلك عادت العربة المقلة للواء أحمد عبد الله بقيادة سائقها إلى الجزيرة أبا، حاملة الأنباء، بأن الوفد الحكومى أبدى تمسكه بالدخول إلى الجزيرة على رأس قوة عسكرية، فأصدر الإمام أوامره فوراً بعودة القوات التى كانت قد صدرت لها الأوامر من قبل بالتجمع فى ثكناتها، وأمر بتشديد الحراسات على منافذ الجزيرة ومخارجها.. فتحولت الجزيرة فى لحظة إلى معسكر يموج بالحركة، سلاح يوزع، جنود يستلقون خلف السواتر، آخرون يصدرون

الأوامر، توزع القناصة من حملة البنادق على أسوار سراية الإمام وعند مداخلها ، مجموعات أخرى مجهزة بقنابل حارقة « مليتوف » اصطفت أمام المبانى المواجهة للسراى مباشرة ..

وفجـــأة .

هدر صوت عال، ورفع كل من كان حينها بالجزيرة عينيه إلى السماء، تشكيلات من الطائرات السكاى هوك النفاثة تحلق فوق سماء الجزيرة ، وفيما أهل الجزيرة يتابعون بأبصارهم تلك الطائرات، وصلت إلى مشارف الجزيرة قافلة الوفد الحكومى، مدرعة فى المقدمة ، عربة (استيشن)، على جانبيها مدرعتان .. وفى المؤخرة ثلاث عربات محملة بالجنود المدججين بالسلاح ..

تقدمت القافلة إلى وسط الجزيرة ، مثيرة حولها عاصفة من الغبار والدخان والضجيج، الناس تجمعوا على جانبى الطريق، ينظرون فى هدوء ..

وعند السراية توقفت المدرعة ، دون أن تبطل ماكينتها، وتبعها فى ذلك بقية الرتل .. لحظات قليلة، هدرت مدرعة المقدمة، وتحركت فى بطء غرباً فى اتجاه السوق ، لتتوقف بجوار السور الشمالى الغربى للسراى موجهة مدفعها (٧٦م) فى وضع الاستعداد تجاه السوق .. ثم سكنت حركتها فى وضع الاستعداد هكذا .

تحركت الثانية نحو مدخل السراى الشمالى، ووجهت مدفعها نحو الشارع، وتوقفت بالقرب منها السيارة (الاستيشن) الحاملة للوفد الحكومى . وبمحاذاة السور الشمالى الشرقى توقفت المدرعة الثالثة لتوجه مدفعها إلى داخل السراى .

وفى مواجهة الباب الشمالى اصطفت ناقلات الجنود الثلاث ..

كانت الساعة حينها قد شارفت العاشرة صباحاً .. فتح باب الاستيشن، وبدا أفراد الوفد فى الهبوط منه ، واحداً ، واحداً .. وعندما هبطوا جميعاً كانت قد التفت حولهم دائرة متماسكة من شباب الأنصار ، حماية من أى اعتداء ..

وتحرك الوفد نحو البوابة الرئيسية للسراى.. أمتار قليلة، توقف فاروق حمدنا الله، وتبعه فى ذلك بقية أعضاء الوفد.. ثم توجه بالحديث لقائد قوة الحراسة مصدراً إليه الأوامر بعدم الرد على الأنصار مهما حدث.. وعدم القيام بأى عمل استفزازى، أو التحرش بالأنصار. ولم يصدر أى تعليق من أبو القاسم محمد إبراهيم..

ثم استأنف الوفد الحكومى تقدمه محاطاً بدائرة من شباب الأنصار، أمتار قليلة ويصلون إلى غرفة الاجتماع، بالجناح الجنوبى من السراى.. الوفد يتقدم فى هدوء..

فجـأة.

اخترق دائرة الحصار، فى سرعة عاصفة أنصارى يحمل حربة، ووقف أمام الرائد فاروق حمدالله موجهاً الحربة نحو صدره، قاب قوسين أو أدنى من قلب الوزير..

تسمر الجميع.

كأنهم تماثيل شمع، يحملقون فى الحربة، والرجل والوزير.. أية حركة، تعنى الموت.. قدم الرجل حربته أكثر من صدر الوزير، وقال فى انفعال وغضب واضح:

خذل الله من عادى الإمام..

فرد فاروق حمدالله فى الحال. وفى هدوء شديد: هو من اللى بيعادى الإمام؟، نحن ضيوف الإمام!

وبعد أن التقت العينان فى نظرة طويلة، ابتعد النصل الفضى عن قلب الوزير، وعادت الدماء تجرى فى عروق من شاهدوا الحادث، بعد أن تجمدت للحظات. لقد واجه فاروق حمدنا الله الموت حقيقة خلال هذه اللحظات التى مرت علينا كالدهر، ولكنه كان أثبت ما يكون الرجال.. ولولا هذا الثبات ما استطاع الرد على الأنصارى..

أما مرافقوه .. فحدث ولا حرج .. بعد ذلك واصل الوفد طريقه إلى قاعة الاجتماعات ، فيما كانت الطائرات تحلق هادرة على ارتفاع منخفض جداً فوق السراى .

أما خارج السراى :

فلقد صدرت الأوامر للسيارات الثقيلة بدائرة المهدى بالتحرك إلى الشارع الموازى لسراى الإمام وسد الطريق أمام مدرعات الحكومة وخلفها لمنعها من التحرك ، وبذلك فقدت المدرعات أهم مميزاتها القتالية وهى الحركة والقدرة على الانتشار الواسع .

وتم تشكيل مجموعة حراسة بقيادة المرحوم محمد على يونس الحرس الخاص للإمام الهادى لتأمين غرفة الاجتماعات من الداخل والخارج .

وهكذا أصبح الوفد رهينة داخل عرين الأسد، يحيط به أبطال الأنصار من كل جانب. وبدأ الاجتماع .

من جانب الإمام الهادى .. كان هناك اللواء (م) أحمد عبدالله حامد، والسيد عبدالرحمن محجوب والسيد الفاضل محمد بشير سكرتير الإمام، والذى قام بتدوين محضر الاجتماع، والعمدة شرف‌الدين عمدة الجزيرة أبا.

ومن جانب الحكومة كان هناك السادة/ فاروق عثمان حمدنا الله، أبوالقاسم محمد إبراهيم، يوسف أحمد يوسف، وضابط مباحث كوستى إبراهيم عبدالكريم .

وكان للجانبين مطالبهما ..

تحدث الوفد الحكومى أولاً: وطالب بضرورة إنشاء نقطة للشرطة بالجزيرة أبا حفاظاً على الأمن، واعترض ممثلو الإمام وقالوا أن الجزيرة أبا ليست فى حاجة إلى نقطة شرطة، فالأمن بها مستتب، ولم تشهد أبداً طوال تاريخها جريمة قتل أو ما يعكر صفو الأمن.. وأن جميع الخلافات التى تنشأ داخلها تحل ودياً دون تدخل من السلطة. وأن العمدة شرف‌الدين عمدة

الجزيرة قادر وحده على القيام بواجباته دون مساعدة من رجال الشرطة .

ولم يرض أبو القاسم بذلك الرد ، وقبله على مضض موجهاً التهديد للعمدة شرف الدين بأنه (سيلقى عقوبة صارمة) إذا ما حدثت أى مخالفة أمنية أو جريمة قتل .. أثار هذا الحديث غضب الإمام ، وتوتر الجو ، واحتد الطرفان فى الحديث .. ولولا تدخل فاروق حمدنا الله وتهدئته للموقف .. لكان قد انهار الاجتماع .. فلقد أعلن عن قبوله رأى الإمام عن عدم حاجة الجزيرة لنقطة شرطة فى الوقت الراهن، وفى تلك الظروف بصفة خاصة .

بعد ذلك جاءت مطالب الإمام فى ست نقاط :

١ - إزالة الواجهة الشيوعية للنظام .

٢ - الإفراج عن الصادق المهدى أو تقديمه للمحاكمة لمواجهة التهم الموجهة ضده ، إذا كانت هناك تهم .

٣ - الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين أو تقديمهم للمحاكمة .

٤ - إعادة الحياة النيابية وإجراء استفتاء عام على مسودة الدستور الإسلامى .

٥ - عودة الجيش إلى ثكناته .

٦ - منع التدخل الأجنبى .

تسلم فاروق تلك المطالب ووعد بدراستها مع بقية أعضاء الحكومة .. وانتهى الاجتماع بوعد من فاروق حمدنا الله أن يتلقى الإمام الرد فى أقرب وقت .

وبمجرد خروج الوفد من قاعة الاجتماع ، سمع صوت دوى عيارات نارية .. فتحفز الأنصار ، وتحفز جنود الحكومة .. وساد التوتر داخل السراى وخارجها .. وقال البعض : الله أكبر ، لقد بدأت المعركة ..

فى سرعة فائقة تحرك رجال الإمام لمعرفة مصدر الطلقات النارية فاكتشفوا أنها صادرة من بندقية أحد الأنصار (محمد دريج) الذى أطلق رصاصاته ابتهاجاً بنجاح المفاوضات .

ولكن الموقف لم ينته بمعرفة ذلك، فمثلما سمع صوت الطلقات الذين كانوا بالقصر فى تلك اللحظة.. فقد سمعها أيضاً رجال الأمن المنتشرون حول السراى، وسارت الشائعات بينهم إنها (إشارة بدء المعركة).. وسمع من كانوا بالسراى أصوات (الله أكبر.. ولله الحمد).. تأتيهم من خارجها.. فما كان من ابن الإمام الشهيد السيد الفاضل الهادى المهدى وسعد عباس توفيق ابن خالة الإمام.. إلا أن استقلا إحدى سيارات اللاندروفر التى كانت موجودة بالسراى.. وخرجا لإبلاغ رجال الإمام بحقيقة الموقف.. وتم تأمين خروج الوفد الزائر.

أيام قليلة مرت بعد ذلك، وفيما أهل الجزيرة وقيادتها فى انتظار رد الحكومة على المطالب التى حملها فاروق حمدنا الله.. وصلت الأنباء بأن الحكومة قد أصدرت قراراً بتأميم محلج ربك، ومعصرة الزيوت بها وهى إحدى أملاك دائرة المهدى.. وصدرت الأوامر أيضاً بتعزيز حامية ربك، وحامية كوستى(*).. وإقامة حامية جديدة عند بلدة (المرابيع) الصغير التى تقع على بعد عشرة كيلومترات شمالى الجزيرة أبا، وحامية أخرى عند بلدة (الطويلة) التى تواجه الجزيرة أبا من الضفة الغربية.. وأصبح عادياً أن يرى أهل الجزيرة طائرات سلاح الطيران تحلق يومياً وعلى ارتفاع منخفض فوق سماء الجزيرة أبا.

فى أواخر فبراير ١٩٧٠ كان قد اكتمل وصول السلاح الذى بعث به السيد الشريف حسين الهندى إلى الجزيرة أبا، والذى وصل إليها فى تكتم شديد ووسط إجراءات تأمينية مكثفة خوفاً من أن يصل خبر ذلك السلاح إلى الحكومة التى بدأت تبث عيونها وترهف أسماعها على امتداد الحدود السودانية -الأثيوبية، وداخل معاقل الأنصار بالنيل الأبيض، وعلى رأسها الجزيرة أبا المقر الرئيسى للإمام الهادى المهدى، ومعقل الثورة ضد الانقلاب.

السلاح فى أغلبه كان جديداً ولم تقع على مثله عيون الأنصار من قبل، الذين لم يروا غير قطع قليلة من بنادق قديمة ومتهالكة، ولم يتقنوا فى حياتهم غير استخدام السلاح الأبيض بمختلف أنواعه.. والذى برعوا فى استخدامه،

(*) راجع كتاب مواقف على درب الزمان (الجزء الثانى) عقيد محجوب بدير محمد نور ص ٤١١.

والتفاخر بالمهارة فيه.. فمنهم من لا يضاهون فى حمل السيف واللعب به.. ومنهم من برع فى استخدام الحربة، إلى درجة الاحتراف فى استخدامها.

أما هذا السلاح الجديد، ذو الأسماء الغريبة، التى يصعب نطقها، فهم لم يروه من قبل بل ولم يسمعوا به.. (٧٩٠) بندقية من ماركة (لى أنفلد٣٠٣) (٣٥٠) قطعة من رشاشات مختلفة منها (برتا) و(ستيرلنج) و(F.A) التشيكى الصنع. (١٢٠) قطعة من الرشاشين (برن) و(براون) المضادين للطائرات. إلى جانب ذلك هناك (١٢)قاذفة خارقة للدروع.. نصفها (بازوكا) والنصف الآخر (آر. بى. جى) وقنابل يدوية ومسدسات ضخمة، وجهاز للتفجير من البعد و ٤٠ ألف طلقة مختلفة.

من يعرفون استخدام تلك الأسلحة يعدون على الأصابع.. معظمهم من جماعة الإخوان المسلمين الذين تلقوا فى وقت سابق تدريباً مكثفاً على استخدام السلاح النارى الحديث، بمعسكرات خاصة داخل الأراضى الأثيوبية.

وقد كان عدد من قياداتهم يوجد بجوار الإمام بالجزيرة أبا فى تلك الظروف القاسية أمثال الشهيد محمد صالح عمر، الشيخ محمد محمد الصادق الكاروري، مهدى إبراهيم، بابكر العوض عبد الله، عز الدين الشيخ فضل وعبد المطلب بابكر خوجلى.

ولم يكن هناك من حل بعد أن وصل السلاح، غير عقد دورة تدريب مكثفة لمقاتلى الأنصار ليقفوا من خلال المحاضرات والدروس النظرية والعملية، على طرق التعامل مع تلك الأسلحة، فكّها وتركيبها، ومدى ومعدل نيرانها، وأساليب الضرب المتقطع، والسريع، والضرب بالتوجيه أو التنشين.. وإلى غير ذلك من أساليب التعامل مع الأسلحة النارية، وذلك بعد أن كتب عليهم القتال وظهرت للعيان حقيقة تآمر النظام المايوى الملحد.

كان التدريب النظرى يتم داخل إحدى قاعات سراى الإمام، حيث قسم مقاتلو الأنصار إلى مجموعات تعليمية عديدة كل مجموعة تضم عشرة أفراد.

أما التدريب العملى على ضرب النار، فقد بدأ بتمارين عنيفة وتدريبات

الضبط والربط والبيادة . أما التدريب على الذخيرة الحية ، فلقد تم داخل خندق بمنطقة طيبه ، كان عمقه ثلاثة أمتار وطوله خمسين مترا .. ومزود بمولد كهربائى لإضاءة الخندق ليلاً حتى يتيح للمتدربين وقتاً أطول لممارسة فنون القتال ، واكتساب المهارات المطلوبة فى أقصر مدة زمنية ممكنة . فالأحداث وفقاً لتقييم القيادة كانت تتداعى سريعاً ، والمعركة قد تأتى فى أية لحظة .

وبعد اكتمال التدريب لم يكن أمام القيادة غير الانتظار فخطة الإمام الهادى كانت فى جوهرها دفاعية لا هجومية ، تتلخص فى انتظار الضربة الأولى ثم الرد عليها .. والصمود لمدة ثلاثة أيام فى مواجهة قوات الحكومة . وفى هذه الأثناء -ووفقاً لما وصل إليه الإمام من تقييم للموقف استناداً لما وصله من معلومات- ستتحرك معظم قوات الحكومة من الخرطوم نحو الجزيرة أبا ، مما يتيح الفرصة لقوات الأنصار وقوات الجيش المناوئة للنظام الجديد من الاستيلاء على السلطة . وكان الإمام يرى أيضاً أن الأيام الثلاثة ستكون كافية من أجل إبلاغ قوات الأنصار بغرب السودان بأوامر القتال إذا دعا الأمر .

كانت تلك هى خطة الإمام . التحصن داخل الجزيرة أبا ، وتلقى الضربة الأولى .. ثم الصمود فى مواجهة الحكومة لمدة ثلاثة أيام يتمكن خلالها المؤيدون داخل الجيش وخارجه من التنظيم والتجمع والاستيلاء على السلطة .

ولقد أخطأ من اعتقدوا أن الإمام ومجلس قيادته قد وضعوا خططهم للقضاء على النظام الانقلابى عبر معركة تدور رحاها بالجزيرة أبا التى تبعد ٢٥٠ كيلومترا من الخرطوم ، عاصمة السودان ، ومركز السلطة واتخاذ القرار .
إن معركة الجزيرة أبا ، إن كان لابد منها لم تكن فى تخطيط الإمام وهيئة قيادته ، غير فتيل الاشتعال الأول لتفجير المعركة الشاملة ضد النظام الانقلابى الماركسى .

لقد أثبت مجرى الأحداث فيما بعد دقة تقدير الإمام لموقفه وقدرات جنوده .. ولولا ضعف المعلومات التى اعتمد عليها فى وضع خطة المعركة .. لتغيرت النتيجة ، بل ولتغير وجه التاريخ فى السودان . لقد كان الإمام على علم

تام بأن المعركة ستكون نتيجتها لصالح قوات الحكومة، فمسرحها أرض مكشوفة بلا جبال وعرة أو غابات كثيفة تساعد قوات الأنصار على الصمود أو الدفاع عن أنفسهم، فى مواجهة قوات مزودة بأحدث الأسلحة من دبابات ومدفعية ثقيلة وطائرات مقاتلة. ولذلك فلقد قدر الإمام إمكانيات جنوده على الصمود بثلاثة أيام فقط.. ورغم فشل الخطة.. إلا أن الأنصار قاوموا الهجمات وردوها.. واستبسلوا فى الدفاع عن الجزيرة لمدة خمسة أيام، ولولا الأوامر التى أصدرها الإمام بتسليم الجزيرة أبا حقناً للدماء.. لما دخلتها قوات الحكومة إلا على أجساد جميع من كانوا فيها - فى ذلك الوقت من الأنصار - ولكنها كانت إرادة الإمام الذى أمر بالتسليم حقناً للدماء.

تنفيذاً لأوامر الإمام الهادى المهدى امتنع الأنصار عن القيام بأى عمل هجومى، انتظاراً للضربة الأولى.. التى ستكون ساعة الصفر ينتشر بعدها مقاتلو الأنصار لحماية الجزيرة، ومنع قوات الحكومة من دخولها لمدة ثلاثة أيام.. يتم خلالها حسم الأمر بالخرطوم.

وكان لابد من الانتظار، والانتظار فى هذه الحالة ليس لهواً، أو تضييعاً للوقت.. وإنما هو عمل جاد أيضاً.. دراسة لاحتمالات الهجوم المرتقب، ووسائله.

استبعد معظم القادة أن يأتى الهجوم ليلاً وذلك لعدة أسباب وضعوها فى الاعتبار، منها خطورة الهجوم المدرع ليلاً ضد أهداف غير محددة، وغير ثابتة كما هو الوضع فى الجزيرة، وضعف التدريب على القتال الليلى بسلاح المدرعات آنذاك وافتقار سلاح المدرعات لأجهزة الرؤية الليلية، ثم شدة انحدار الأراضى ولزوجتها مما يعوق سرعة اقتحام الجزيرة ليلاً.

ولهذا تم استبعاد هذا الاحتمال، وأن يبقى احتمال آخر وهو الأقوى.. ويتمثل فى هجوم برمائى تشنه قوات الحكومة على الجزيرة من الناحية الغربية، وذلك فى الساعات الأولى من الفجر مستغلة ما تبقى من ظلام الليل كساتر يحميها حتى الوصول إلى شاطىء الجزيرة، ومع بزوغ أول شعاع من ضوء

الصباح يمكنها من تخطى العقبات الطبيعية تفتح تلك القوات نيرانها وتشق طريقها إلى داخل الجزيرة .

الهجوم المظلى كان أحد الاحتمالات التى وضعها فى الاعتبار قادة الأنصار فى ذلك الوقت وتوقعوا فى هذه الحالة أن يتم الإنزال فى شمال الجزيرة حيث الأرض مكشوفة وخالية من أية تجمعات سكنية أو قرى . ثم تتقدم هذه القوات إلى وسط الجزيرة تحت غطاء كثيف من المدفعية بعيدة المدى والقصف الجوى .

تحسباً لكل هذه الاحتمالات .. صدرت الأوامر لقوات الأنصار باليقظة التامة ليلاً فى مواقعهم بأطراف الجزيرة .. وحفرت الخنادق وأعدت منصات الاطلاق المدفعى فى المنطقة الشمالية ، وتم بناء بعض القرى الوهمية فى المناطق المرشحة للإنزال الجوى وزادت أطواف المراقبة الرصد ليلاً خارج الجزيرة تحسباً لأى هجوم مفاجىء .

زيــــارة نميــــرى

وفيما وصلت الأمور إلى نقطة التوتر ، حملت أجهزة الإعلام أنباء عن عزم نميرى زيارة مناطق الأنصار بالنيل الأبيض ، فزادت الأوضاع توتراً على ما كانت عليه ..

أولاً : رفض الإمام الزيارة .. مبرراً رفضه بأن الإخطار جاء بصورة استفزازية فلقد أعلن النظام عن الزيارة وحدد خط سيرها دون أن يتشاور فى ذلك مع المعنيين بالأمر . مع علمهم بردود الفعل التى قد تنجم من مثل تلك الزيارة فى مناطق الأنصار .

ثانياً : كانت كل جسور الثقة بين الإمام والنظام قد تدمرت حينها وذلك لقيام النظام باعتقال السيد الصادق المهدى ابن أخى الإمام الذى ذهب إلى الخرطوم مفاوضاً فتم اعتقاله رغم العهد الذى قطعه قادة النظام للسادة إسماعيل عبد الله الفاضل والفاتح عبدون والأمير نقد الله ، هذا إلى جانب تحالف النظام مع الشيوعيين ..

ومع رفض الإمام للزيارة الذى أبداه علانية.. أعلن نميرى إصراره وتمسكه بزيارة المنطقة.. فازدادت حدة التوتر، وانحبست الأنفاس ترقباً لما ستسفر عنه المجابهة فالصدام أصبح وشيكاً لا محالة ..

وفى هذا يقول الأستاذ سعد عباس توفيق ابن خالة الإمام الهادى الذى عاش تلك اللحظات. «لقد أصبحنا نعيش مشهد الفرصة الأخيرة ليس أمامنا إلا عبور النهر لنلتقط الأنفاس على روابى الضفة الأخرى. أو لنتحطم على صخور المنحدر.. نتناثر أشلاء تنقش بمداد التاريخ حروف المأساة ..

لقد بات الخيار أمامنا جلياً إما أن نكون .. أو لا نكون. فلن نتوسد تابوت التاريخ فى سكون وصمت.. تحركت الباخرة المقلة لنميرى والوفد المرافق له ووصلت إلى الدويم، وهناك واجه نميرى أسوأ استقبال يمكن أن يلقاه حاكم.. الجماهير محتشدة تردد الشعارات المناوئة لنظامه والشاجبة للتدخل الأجنبى.. والمطالبة بتطبيق شرع الله .

وتكرر المشهد فى أم جر، وحتى يجد (نميرى) ذريعة للانسحاب من المنطقة وعدم إكمال الزيارة تم إخراج مسرحية هجوم أحد الأنصار على نميرى فى محاولة لطعنه !!!

وانسحب نميرى ووفده عائداً إلى الخرطوم من طريق كوستى وفى مساء نفس اليوم الأربعاء الخامس والعشرين من مارس ١٩٧٠ مرت الباخرة المقلة لنميرى بمحاذاة الجزيرة أبا، فارتفعت الأصوات مرددة هتافات الأنصار وشعاراتهم، وأطلقت عناصر من قوات الأنصار وأهالى الجزيرة نيران البنادق فى الهواء.. لقد مرت باخرة نميرى بمحاذاة الجزيرة، وفى مدى نيران أسلحتها ولو أرادوا تدميرها لفعلوا.. ولكن شخصية الإمام المؤمن المسلم كانت تمنعه من إتيان فعل مثل ذلك.. ولكن نميرى عاد غاضباً وأصبحت الحرب أقرب من حبل الوريد» .

ويقول الأستاذ سعد:

صباح الخميس ٢٦ مارس ١٩٧٠ حوالى الساعة التاسعة والنصف صباحاً

وأثناء وجودى بالقرب من (طيبة) التى تبعد حوالى ٢٨ كيلومتراً من وسط الجزيرة ومعبر الجاسر.. تلقيت عبر جهاز اللاسلكى رسالة من نقطة الرصد خارج الجزيرة بأن قوة ضخمة فى طريقها إلى الجزيرة ..

فى التاسعة و ٤٥ دقيقة، بدأت القوة المدرعة فى التقدم إلى داخل الجزيرة عبر الجاسر، وهو عبارة عن جسر ترابى طوله حوالى ألف و ٥٠٠ متر بعرض ١٠ أمتار.. ردم به الأنصار الفرع الشرقى من النهر لتسهيل دخول الزوار إلى الجزيرة..

وكان الخطأ التكتيكى المميت الذى وقع فيه ضابط أركان القوة هو عدم إرساله لقوة استطلاع تسبق القوة الرئيسية منعاً لأى مفاجأة ..

تقدم الطابور المدرع عبر الجسر وقبل أن تعبره المدرعة الأولى إلى الأرض الفسيحة داخل الجزيرة فوجىء قائدها بموانع من القضبان الحديدية، وجذوع الأشجار وكتل الأسمنت تمنعها من الاستمرار فى مسيرتها فتوقفت المدرعة ومن خلفها بقية القوة.. وفى سرعة شبه أسطورية قام الأنصار بكسر الجسر خلف القوة لمنعها من التقهقر.. فوجدت نفسها محجوزة داخل (كسارة بندق) وفقاً للاصطلاح العسكرى، الموانع أمامها والجسر مكسور خلفها والمياه تحيط بها من الجانبين ..

وهكذا نلاحظ أنه وفى لحظات فقدت القوة المدرعة كل قدرتها القتالية وتحولت إلى قبور ثابتة لمن هم بداخلها وخرج آلاف الأنصار وأحاطوا بالقوة المدرعة المكونة من ٤٢ مدرعة وبطارية مدفعية هاون تضم خمسة مدافع.. إضافة إلى قوة من سلاح المهندسين والإشارة ومستشفى ميدانى(*)..

وفوجىء قائد القوة العميد (أ.ح) محمد أحمد أبو الدهب بهذا الموقف الحرج لقواته ومحاولة لإنقاذ أرواح جنوده.. أخرج أبو الدهب منديلاً أبيض من برج المدرعة ولوح به.. فى هذه الأثناء وصل السيد خالد محمد إبراهيم واستطاع الوصول إلى مكان المدرعة الأمامية حيث تعرف على الرائد عثمان الأمين قائد حامية كوستى الذى عرفه بالعميد أبو الدهب.. فاستفسر خالد عن

(*) مواقف على درب الزمان محجوب بدير محمد نور ص٤١٦ - ٤١٩.

أسباب هذا التحرك المفاجىء.. فقال أبو الدهب بأنه مندوب الضباط الأحرار وجاء للتباحث مع الإمام. فسأله خالد عن مبررات حضوره على رأس كل هذه القوة، فى الوقت الذى يريد فيه مجرد مقابلة الإمام.. فرد أبو الدهب بأن تلك القوة ليست تابعة لنميرى، وأنه كان فى (طوف) بتلك القوة.. ولقد كلفه زملاؤه مقابلة الإمام نيابة عنهم.

ورغم عدم اقتناع خالد بالمبررات التى ساقها العميد أبو الدهب.. إلا أنه أخذه والضابط عثمان الأمين لمقابلة الإمام الهادى.. وعند البوابة الشمالية للسراى توقفت عربة خالد فهبط منها ودخل السراى بعد أن كلف مجموعة من شباب الأنصار لحراسة العربة وحماية الضابطين اللذين بداخلها من أى اعتداء.. أما على الجاسر فلقد كان الموقف رهيباً، آلاف الأنصار فى حالة هياج واستنفار.. تم توزيع المدافع الخارقة للدروع حول المدرعات..

حرارة الجو تشوى الوجوه.. لفحات ساخنة من الهواء تزيد الأعصاب توتراً.. جهود مضنية لمحاصرة التوتر.. ومنع النار من التوهج ثم الاشتعال..

فجأة.. هدر محرك إحدى المدرعات لقد حاولت على ما يبدو أن تصحح وضعها هدرت معها آلاف الحناجر بالزئير وتأهبت للوثوب كالنمور على فريستها ولولا لطف من الله.. لكانت أبواب جهنم قد فتحت فى لحظات.

الجنود داخل المدرعات فى وضع لا يحسدون عليه.. درجة حرارة لا تحتمل.. وأصوات الأنصار بالخارج وصليل سيوفهم وأسلحتهم يزيدهم توتراً على توتر كل شيء ينذر ببركان وشيك..

وبعد أن استمع الإمام الهادى إلى حديث أبوالدهب وحمله شروطه للتفاوض أصدر أمراً بحمايته وأفراد قوته حتى خروجهم من الجزيرة، وكلف سعد عباس توفيق للإشراف على تلك المسئولية، وفى هذا يقول الأستاذ سعد نفسه:

- حضرت عربية (استيشن) لداخل السراى وركب فيها الضابطان أبو الدهب وعثمان الأمين «مرافق أبو الدهب» بينما ركب بجوارهما على الجانبين

السيدان الفاضل على المهدى والطاهر الفاضل محمود لحمايتهما من أية محاولة اعتداء .

انطلقت العربة خلال شوارع شبه مقفرة فالجميع هناك على (الجاسر) يشاركون فى محاصرة مدرعات وجنود القوة وفى لحظات وصلنا منطقة الجاسر وهنا أحسست بمدى (الورطة) التى وقعنا فيها، أحاط الآلاف بالسيارة وتجمعوا حولها فى محاولة لمنعها من الاستمرار فى مسيرتها فما كان أمامى من سبيل غير الاستعانة بعدد من شبابنا للتقدم أمام العربة فى محاولة للوصول إلى أقرب مدرعة ومن ثم تسهيل مهمة دخول أبوالدهب وعثمان الأمين داخلها ليحتميا خلف درعها القوى من أية حربة طائشة أو سيف بتار .

وسرنا على هذا الحال أكثر من ٤٠ دقيقة، وعندما اقتربنا من أول مدرعة طلبت من العميد أبو الدهب القفز داخلها لكنه رد على طلبى بقذيفة أطلقها على رأسى بلا رحمة، إننى أريد الخروج بالعربة حتى نهاية الجاسر، فأنا ذاهب إلى كوستى.. لقد حملنى الإمام الأمانة ووعدته بأن أصونها .

إن الإمام يعرف رجاله جيداً.. يعرف مدى اندفاعهم عند الغضب.. ولكن ماكان له أن يتخيل حالتهم فى تلك اللحظات.. لقد تجاوزوا مرحلة الغليان بصورة عجيبة .

العربة متوقفة بجوار المدرعة الأولى ولا سبيل للتقدم، فالجاسر مسدود بآلاف الأنصار وعشرات المدرعات وسيارات الغزاة. أما التقهقر إلى الخلف فهو المستحيل بعينه.

لم يكن أمامنا من سبيل إلا انتظار خروج المدرعات واحدة بعد الأخرى.. حتى يفتح الطريق.. وتجد العربة منفذاً تخرج منه .

العربة عاجزة عن الحركة.. والثوانى تمر بطيئة.. والموقف يزداد سوءاً فى كل لحظة .

لقد فقد الكثير من رجالنا القدرة على التمييز بين العدو والصديق.. هاجمنى أحدهم بسيفه ولولا يقظة الشباب حول العربية لقضى الأمر .

أصابت حربة السيد الفاضل على المهدى فى كتفه عند اعتراضه مسار النصل الحاد لحماية الضابطين .

وعلى الجانب الآخر من العربة أصيب السيد الفاضل محمود فى يده فى محاولة منه أيضاً لرد الطعن عن الضابطين .

لقد أثخنونا بالجراح ولم تمض غير دقائق قليلة على وقوفنا بينهم.. فكيف الحال والمصير. وانتظارنا سيطول حتى يفتح الطريق؟

استعنت بمجموعة من حملة الرشاشات لتعزيز الحراسة حول العربة وياله من موقف وجدنا أنفسنا فيه سلاحنا ضد رجالنا سالت دماؤنا حماية لدمائهم ضربنا أهلنا ورجالنا.. حماية لرجالهم». ويواصل الأستاذ سعد حديثه قائلاً: بعد جهد كبير استطعنا السيطرة على الموقف المتفجر.. وعندما زاد الأمل داخلنا بخروج الضابطين سليمين من الجزيرة، وصل خبر من السراى بخروج عربة محملة بالسلاح والذخيرة فى طريقها إلينا. يقودها الهادى يَسّ ومعه الشهيد محمد صالح عمر ومهدى إبراهيم وعبدالمطلب بابكر .

لماذا هذا السلاح ولمن؟ أسئلة دارت سريعاً برأسى.. أمرت مجموعة من حملة الرشاشات والقنابل اليدوية بالتقهقر سريعاً والتمركز عند أحد المعابر التى ستمر بها عربة السلاح ومنعها من الوصول إلى الجاسر بأية طريقة كانت .

لقد تصورت –ومعى العذر بأن قدوم العربة بهذا السلاح وداخلها هذه المجموعة وفى هذا الوقت بالذات نذير شر مستطير، فلقد كنا قد وزعنا كل ما نحتاجه من سلاح على المواقع منذ وصول القوة الغازية أما الآن فلقد صدر الأمر بتأمين خروج القوة. فلماذا هذا السلاح؟»

وهنا يروى الشيخ محمد محمد صادق الكاروري تفاصيل ما حدث فقال «لقد عارضنا بشدة إطلاق سراح الوفد، لثقتنا بأنهم مخادعون، لكن الإمام أمر بخروجهم فى سلام، بعد أن أملى شروطه على الوفد، وجعل أبوالدهب يقسم على المصحف بأن ينقل شروطه إلى نميرى، وأن لايخون العهد. ولقد فقد الشهيد محمد صالح عمر أعصابه لدرجة أنه أمسك الإمام من جلبابه وهزه

قائلاً : ما ممكن الجماعة تخرج .. ولقد حاولت تهدئة الأخ الشهيد وقلت له أن الإمام قرر خروجهم وانتهى الأمر .. بعدها خرج محمد صالح ومهدى إبراهيم وعبدالمطلب !.

فإن قرائن الأحوال تؤكد أن خروج هذه المجموعة كان بهدف القبض على الضابطين أو مهاجمة القوة » .

ويستمر الأستاذ سعد فى وصف ما حدث فيقول :

العربة متوقفة عند مدخل الجاسر الغربى وشباب الأنصار يجاهد لحماية الضابطين مستخدمين مؤخرات الرشاشات وكعوب البنادق .

أخيراً . بعد ساعة مرت علينا كالدهر انفتح الطريق .. فانطلقت العربة وسط آلاف الأنصار الذين تعالت أصواتهم بالتكبير لله عز وجل مرددة نشيد الأنصار .

إلى الأمام إلى الأمام — يا شباب الإمام
نمضى كما مضى الجدود — وسجلوا لنا الخلود
وحطموا كل القيود — بالدين والبأس الشديد
بسيوفهم كشفوا الظلام

على مسافة حوالى ٥٠٠ متر من الجاسر أوقفت العربة ونزل الضابطان منها وقام السيد/ الطاهر الفاضل محمود بتسليمهما سلاحهما الشخصى الذى كان الأنصار قد جردوهما منه قبل دخولهما على السيد الإمام .

بعد ذلك عدت إلى الجزيرة سريعاً لنقل السيد الفاضل على المهدى إلى المستشفى نظراً لخطورة جرحه لأنه مصاب بمرض السكرى. وبعد ذلك تقدمت للإمام بتقرير شامل عن موقف الأنصار و القوات المدرعة على الجاسر . واستفسرت الإمام عن سبب خروج العربة المحملة بالسلاح والذخيرة، نفى

علمه بالموضوع فلقد استغل الشهيد محمد صالح عمر ومهدى إبراهيم وعبدالمطلب بابكر علاقتهم بالتدريب ومخازن السلاح فطلبوا من الهادى يس مسئول حراسة مخزن الأسلحة إعطاءهم أسلحة لحاجة القوات الموجودة بالجاسر للأسلحة .

وتولى الهادى قيادة السيارة ، ولكن تقدرون فتضحك الأقدار . فبينما العربة منطلقة بأقصى سرعتها إذا بها تنقلب عند أحد المنعطفات فتسقط حمولتها على الأرض .

كانت بقية المدرعات تتعثر فى الخروج من الجاسر ، بينما سقط بعضها فى مياه النهر أثناء دورانها للخروج .

كل شيء يسير الآن بصورة هادئة ، اكتمل خروج كل المدرعات خارج الجسر ، عدا مدرعة واحدة مازالت تجاهد بمساعدة عدد من الجنود للخروج من النهر .. فجأة سرت بين الأنصار معلومة تقول : أن الحكومة تتعمد إسقاط مدرعاتها فى مياه النهر انتظاراً لقدوم الليل ، لتعاود الهجوم على الجزيرة مرة أخرى . ولقد وجدت المعلومة صدى قوياً بين آلاف الأنصار الموجودين على الجاسر .. فلقد جدّدت عندهم الأمل فى الانقضاض على الطريد .

توتر الجو ، وعادت نذر العاصفة لتتجمع فوق سماء الجاسر مرة أخرى ..

أخيراً ابتعدت قوة المدرعات عن أرض الجزيرة وابتعد معها شبح الحرب الذى خيم على سمائها طوال النهار .

بزغت شمس الجمعة ٢٧ مارس ١٩٧٠ على الجزيرة أبا ، كما فعلت ذلك ملايين المرات من قبل . ومرت الساعات الأولى من النهار بلا نذير شر أو خطر .

قرابة الساعة العاشرة صباحاً أبلغت نقطة المراقبة خارج الجزيرة عن ظاهرة غريبة لم تحدث من قبل ، فقد لاحظ المراقبون شيئاً غير عادى فى حركة المرور من وإلى ربك وكوستى ، فمنذ الصباح لم تخرج منها أى عربة أو لورى كما أن جميع السيارات التى تدخلها لا تخرج مرة أخرى ، عائدة

وكان التفسير الوحيد لهذه المعلومة أن هناك نشاطاً ما حول كوستى وربك على درجة عالية من الأهمية ، ويتطلب قدراً كبيراً من السرية ، مما يتطلب حظر الخروج من المدينتين حتى لا تتسرب أنباء ما يجرى هناك .

فطلب من نقطة المراقبة فى «حجر عسلاية» إرسال مجموعة استطلاع لمدينة ربك لاستجلاء الحقيقة ، وصدرت التعليمات لقوات الأنصار بأداء صلاة الجمعة فى مواقعها ، وأدى الإمام صلاة الجمعة فى الساحة المواجهة للسراى من الناحية الغربية ..

فى الثانية وأربعين دقيقة وصلت إشارة من نقطة الرصد بحجر عسلاية تفيد بأن قوة مدرعة قد تحركت فى اتجاه الجزيرة .

صدرت التعليمات للأنصار المرابطين شرق الجاسر والمكونة من ١٠ أفراد بالدخول إلى الجزيرة حتى لا تتعرض للإبادة ، ونقل احتياطى المدافع الخارقة للدروع والذخيرة إلى الموقع .

فى الثالثة وخمس وعشرين دقيقة ظهرت أول مدرعة أمام الجاسر ، بينما احتمت بقية القوة (٧ مدرعات) خلف تل يقع جنوب شرق الجاسر توقفت المدرعة للحظة ، ثم بدأت فى إطلاق نيران مكثفة من مدفعها على الجزيرة ، فصدر على الفور أمر للمجاهدين بالاحتماء داخل الخنادق وخلف السواتر وعدم الرد على النيران ، فلقد كانت المدرعة على مسافة تزيد على ألف و ٥٠٠ متر أى خارج مدى نيراننا ، هذا بجانب أن الرد على نيران المدرعة سيجعلها تكتشف المواقع ، ومن ثم تدميرها .

تقدمت مجموعة من المجاهدين من الجاسر وسط أفراد قلائل وبدأوا فى إطلاق النار على المدرعة من مدافع (البرن) ، ورغم عدم جدوى ذلك إلا أن الهدف كان فى الأساس إبعاد نظر المدرعة عن الكمين الذى نصب لها .

فلقد تم تجهيز وتوجيه مجموعتين من مجموعات البازوكا والـ(آر-بى-جى) بالتقدم إلى شرق الجاسر حيث المدرعة لتدميرها .

وفى نفس اللحظة كانت هناك طائرتان من طراز (سكاى هوك) تحلقان

على الجزيرة، وتقصفانها، فردت عليها مدفعية المجاهدين بنيران كثيفة.. وحلقت طائرتان فوق السراى، وقامت بقصفها، فتهاوت المنازل وأعمدة الكهرباء من حولها .

وبينما الكل يقف على الجاسر يتابع كل ذلك، فجأة قام أحد الأنصار ممتطياً صهوة جواده، يسابق الريح بهجمة انتحارية على المدرعات .

لحظات مرت كالخيال، فارس بحربة وسيف ومدرعة بمدفع رهيب، والفارس مندفع يهاجم جبل الحديد.

أمتار قليلة قطعها الفرس بفرسه، ثم وصل إلى هدفه (الله أكبر تعالت ثم الشهادة فى سبيل الله) .

فى هذه اللحظة وصلت مجموعة الـ(آر- بى- جى) إلى الضفة الشرقية للنهر، وأخذت مواقعها داخل الغابة فى وضع الاستعداد لإطلاق النار، ثم انطلقت القذيفة الخارقة. وبدلاً من أن تدمر المدرعةدمرت استراحة خلف المدرعة، إنه ضعف التدريب على هذا السلاح الحديث .

وكان لابد أن تكتشف المدرعة موقع المقاتلين. وجهت مدفعها الثقيل. ورشاشها المتوسط فى اتجاه الغابة .

وفى هذه اللحظة -تماماً- تقدمت مجموعة البازوكا دون انتباه من المدرعة، وأصابتها إصابة مباشرة، فسكنت حركتها وتوقفت عن إطلاق النيران.. فتقدمت بقية القوة المدرعة، مطلقة وابلاً من نيران قذائفها على منازل الجزيرة ومنطقة السراى، بينما قام جنود سلاح المهندسين بسحب المدرعة خارج أرض المعركة.

أصابت قوات المجاهدين إحدى الطائرتين، فانطلقت شمالاً تتبعها سحابة كثيفة من دخان أسود.

ازدادت المعركة ضراوة بعد إصابة المدرعة والطائرة، فانضمت الطائرتان اللتان كانتا تقصفان وسط الجزيرة والسراى إلى رفيقتهما الثالثة ليشارك الجميع

فى قصف جموع الأنصار بغرب الجاسر ، بينما سرية كاملة من المدرعات تدك الأرض دكاً بمدفعيتها الثقيلة .

مواقع الأنصار ما تزال ساكنة تنفيذاً للأوامر ، فلم تشترك فى المعركة حتى الآن غير مجموعات بعينها .

لقد كان بعد المسافة بين الأنصار والقوات المدرعة ، هو الحائل الوحيد دون مشاركتهم بفاعلية فى المعركة .

وكان الحل الوحيد هو التقدم والالتحام بالمدرعات.. ولكن كيف الوصول؟ .

إن أى محاولة لعبور (الجاسر) انتحار مؤكد ، فعبور مسافة ألف و ٥٠٠ متر فى خط مستقيم على جسر مكشوف وفى مواجهة ٧ مدرعات وثلاث طائرات نفاثة ، هو المستحيل بعينه .

لم يكن الوصول يحتاج إلى شجاعة فهى فى رجال الأنصار بل وفى نسائهم هبة من السماء .

لكن الوصول كان يحتاج إلى تدبير وتقدير صحيح .

وفجأة حدث ما قلب الموقف رأساً على عقب ظهرت مجموعات كبيرة من أنصار الله المقيمين على الضفة الشرقية من النهر مندفعين وسط أشجار الغابة ، وانقضوا على المدرعات كالضوارى . عشرات الرجال يهاجمون المدرعات بالحراب والسيوف ، يتسلقون أبراجها الفولاذية فى محاولة يائسة للوصول لمن هم بداخلها .

والمدرعات من جانبها ترد الهجوم بضراوة متناهية تسحق الرجال تحت إطاراتها .

ارتفعت سحب الغبار والدخان واختفى مشهد المأساة عن ناظرينا .

وكانت تلك فرصتنا الوحيدة للالتحام بالعدو ، فلقد انشغلت المدرعات بالهجوم المفاجىء وحجبت الأتربة والدخان الرؤية .

تحركت إثر ذلك مجموعة القنابل اليدوية والرشاشات المتوسطة بالاندفاع فى سرعة لعبور الجاسر قبل أن تفيق المدرعات وتقضى على المهاجمين. ولم يشترك فى الاندفاع مجموعات المدافع خارقة الدروع رغم الحاجة إليها نظراً لثقل حركتها مما سيعرضها للدمار .

فيما وجهت كل القوات المتبقية غرب الجاسر نيرانها الكثيفة على الطائرات لحمايتهم أثناء العبور .

المعركة بين المدرعات والأسود المجاهدين على أشدها .. وفى ثوانٍ معدودة عبروا الجاسر والتحموا بالمدرعات .

أصوات الرصاص والانفجارات تصم الآذان. وعاصفة من تراب ودخان تعمى الأبصار ، صراخ جرحى ، زفرات قتلى ، هدير محركات ، دعاء وتكبير .

فجأة انسحبت المدرعات. ومن خلفها جنود المورتر. ولكن لم تحاول مدرعة واحدة الانتظار لثوانٍ قليلة من أجل التقاط رفيق، سلاح. فقد تضخمت قلوبهم رعباً ، وتركوا رفاقهم لمصيرهم المحتوم .

مئات الطلقات تلاحق هؤلاء التعساء. بقايا من دم ولحم ممتزج بحصى الأرض هو كل ما تبقى من رجال كانوا منذ دقائق قليلة .. حياة وحيوية . غروراً وصلفاً .

قرص الشمس الفضى. يوشك على الاختفاء خلف الأفق البعيد، تقهقرت المدرعات تاركة خلفها وحدة المورتر غنيمة للأنصار. بجانب ناقلة جنود ضخمة بسلاحها .

تولى العم (تيراب) رئيس الميكانيكية بالجزيرة أبا قيادة الناقلة رغم إصابة إطاراتها بالنيران ، فسارت على الجاسر متقدمة نحو الجزيرة وهى محملة بصناديق ذخيرة ورشاشات متوسطة وخفيفة. وقنابل يدوية وأصابع ديناميت.

غربت شمس الجمعة ٢٧ مارس ١٩٧٠ وغربت معها أرواح عشرات الرجال والنساء والأطفال ومن قوات الأنصار المدربة استشهد ثمانية ، وجرح

واحد وعشرون ومن سكان الجزيرة وما جاورها استشهد ٧٣ وأكثر من مائة جريح .

وقتل ١١ من قوات الحكومة . انتهت معركة القوات وبدأنا معركة إنقاذ الجرحى .

الطبيب الوحيد بمستشفى الجزيرة أبا خرج منها هارباً مع بداية القتال ناسياً المبادىء التى تحكم مهنته وقسم (أبو قراط) . نسى كل شىء إلا نفسه وترك هؤلاء البؤساء للألم والعذاب ، والموت .

الظلام الحالك يغطى كل الجزيرة بعد أن تدمرت خطوط الكهرباء .. وحرائق هنا وهناك حيث سقطت القنابل وقذائف الدبابات .

شابة فى عمر الزهور ملقاة على الأرض بعد أن انفصلت ذراعها عن جسمها وتمزقت أحشاؤها تمد يدها الباقية طالبة العون ، ولا معين غير الله .

لم يكن أمامنا من سبيل لإنقاذ هؤلاء الجرحى ، كانوا يتعذبون وكنا فى عذاب أشد ، عذاب العاجز الذى وقف يشاهد أحب الناس وأعز الصحاب يصارعون الموت والألم أمام ناظريه .. ينادونه فلا يجيب .

قمنا بنقل الجرحى إلى المستشفى . التى لم يكن بها فى تلك اللحظة غير مرضين اثنين فقط نقلنا المصابين بإصابات طفيفة ، أما أصحاب الإصابات الخطيرة فلقد احتسبناهم شهداء عند ربهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

بمعاونة من الأخ محمد محمد الصادق الكارورى قمت بتأمين إحدى قذائف الطائرات التى لم تنفجر ، ونقلناها خارج السرايا بعيداً عن المساكن .

الإمام المجاهد وسط رجاله يتفقد الدمار ، يواسى الجرحى ، لم يغادر السراى رغم تركيز القصف عليها من الطائرات والدبابات ، ورغم المحاولات التى بذلها الكثيرون لإقناعه بالخروج .

قمت بمعاونة الأخ الكارورى بتوزيع مجموعة مدافع المورتر على المواقع بعد تركيبها وشرح طريقة استخدامها لشباب الأنصار .

تبادل النيران مستمر طوال تلك الليلة، وأطواف الحكومة تنتشر حول الجزيرة. وقام بعض من الرجال من موقع (طيبة) بقصف مطار ربك بمدافع الهاون لمنع الحكومة من تعزيز قواتها بالمنطقة.

انتهى اليوم الأول من المعركة بسقوط ٨٣ شهيداً، وأكثر من ١٢١ جريحاً وانسحبت مدرعات الحكومة بعيداً، وعاد الأنصار ينظمون صفوفهم، ويرعون جرحاهم، ويدفنون شهداءهم.

ثم بزغ فجر اليوم الثانى السبت ٢٨ مارس ١٩٧٠.

حوالى الساعة الثالثة فجراً، تحركت مجموعة قتالية مكونة من ٣٥ شاباً، مجهزة بخمسة مدافع خارقة للدروع و ١٥ رشاشاً متوسطاً بالإضافة إلى مجموعة من الرشاشات الخفيفة والقنابل اليدوية خرجت حتى منطقة (حجر عسلاية) وقامت المجموعة بالانتشار وسط الصخور، فى وضع الاستعداد.

عند الرابعة وعشر دقائق.. وصلت سرية مدرعة مكونة من تسع مدرعات وتوقفت فى موضع تستطيع أن تطاله نيران المجاهدين الذين أطلقوا النار فوراً، وفى الحال أصابوا مدرعتين.

اندفعت إثر ذلك بقية القوة المدرعة والتفت حول موقعهم من الناحية الجنوبية الشرقية، وفتحت نيرانها كثيفة عليهم وبادلوها إطلاق النار بالمقابل، فأصبنا مدرعة أخرى.

فى هذه الأثناء تقدمت من ربك مجموعة من الدبابات (ت ٥٥) وشاركت سرية المدرعات الهجوم على مواقع الأنصار.

صدرت الأوامر للقوة بالانسحاب تجاه النهر حيث الغابة كثيفة والأعشاب عالية.. وقد فقدت حتى ذلك الوقت ثلاثة شهداء، وجرح سبعة.

استمرت المدرعات فى مطاردتهم أثناء الانسحاب، وهى تطلق نيراناً كثيفة على أى هدف متحرك.. الأمر الذى دفعهم إلى التفرق فى مجموعات صغيرة منعاً للتطويق..

وبعد جهد وصلوا إلى الجزيرة أبا ، حيث لا أثر للحرب إلا بقايا معركة الأمس ، وفى حوالى الساعة التاسعة صباحاً جاء أخى الأكبر الفاضل ومعه أربعة من المجاهدين الأنصار وطلب من سكان حى الجزيرة وسط وحى السوق مغادرة المنازل والتوجه إلى غابة مقابر سيدى الطيب فى شمال الجزيرة التى تبعد حوالى ٤ كيلومترات إذ كان يجب علينا أن نتحرك فى صف طويل من تلك المنطقة الواسعة المكشوفة ، فكان مشهد الأطفال وهم يركضون خلف أمهاتهم كلما سمعوا صوت الطلقات النارية المتواصل يعقبه بين الفينة والأخرى دوى مدفعى هائل بحثاً عن حماية من ذلك العدوان الوحشى المجرم . كان مشهداً يعبر عن صورة مأساوية موجعة تحكى ظلم وغدر أولئك الأشخاص الذين مات فيهم الإحساس بقيمة الإنسان .

وأثناء تلك المسيرة الحزينة حلقت فوق رؤوسنا طائرة ووزعت منشورات سقط معظمها خارج الجزيرة أبا ، وعلمت فيما بعد أنها تحتوى على إنذار بإخلاء الجزيرة أبا بعد أن قاموا بدكها بالقنابل لمدة ٢٤ ساعة وسدوا كل منافذ الخروج لإكمال مجزرتهم .

بعد وصولنا للغابة التى كانت تتوسطها المقابر مكثنا هناك يومين (ليلة السبت والأحد) عانينا فيهما من العطش والجوع والخوف وقلة النوم من دوى المدافع والقنابل وكثافة البعوض . وكنا نتوسد الرمل والقبور فى الليل وكنا نستظل بالأشجار من لظى وحرارة الشمس وأعين قاذفى الجحيم الذين لا يفرقون بين طفل وامرأة ، شيخ أو شاب .

والجدير بالذكر بأنه لولا مجهودات إحدى النساء المخلصات وهى أثيوبية كانت تقوم بمساعدة الوالدة فى تربية الأولاد وكانت بمثابة أمنا الثانية إذ عاشت معنا لمدة تزيد على ٢٥ عاماً ، قامت تلك السيدة الفاضلة بالتسلل إلى قلب الجزيرة أثناء القصف المحموم لتعود لنا محملة بالطعام الذى أطعم الجميع فكانت تلك الوجبة الوحيدة التى تناولناها فى تلك الفترة .

وكانت الوالدة رقية عبدالله الفاضل المهدى التى ظلت معنا فى ذلك المكان الموحش تقطع خوفنا وهلعنا بدعوات خاشعة لله رب العالمين .

الأحـد ٢٩ مارس :

بدأت مع إشراقة شمس ذلك اليوم تنهال على الجزيرة قذائف ثقيلة من المدفعية الهاوتزر عيار (١٥٥) التى تفوق قذائف الدبابات حجماً .

إنها الهدية التى قدمتها دولة عربية لنميرى ليسحق بها الأنصار . مدفعية مبية اشتراها الشعب العربى لضرب أعداء العرب والإسلام . وهاهى تنهال على قرية عربية مسلمة لأنها رفضت القهر والظلم .

بدأت المذبحة بصورتها الرهيبة . القصف العنيف المتبادل بين مدفعية الهاوتزر ١٥٥ ونفاثات الميج ٢١ الأسرع من الصوت .

طارت الأشجار والأجساد وامتلأت الأرض بالدماء والأشلاء، دمرت منازل على ساكنيها وقتل العشرات من النساء والأطفال وسط الغابات التى احتموا بها من هذا الرعب الطائر المتساقط من السماء بلا تفرقة ولا تمييز .

لقد كانت فرصة لتدريب الطيارين العرب على قصف المدن العربية استعداداً لقصف تل أبيب الصهيونية . ذلك فضلاً على إشراك طائرات الميج ٢١ الروسية بقيادة الخبراء والمدربين الروس وذلك لعدم توفر الطيارين السودانيين الذين يمكنهم قيادة هذا النوع من الطائرات وبذلك يكون قد ساهم فى قصف الجزيرة أبا دولتان عربيتان ودولة عظمى هى الاتحاد السوفيتى . وقد أثبت الطيارون كفاءة عالية فلم يسلم من قذائفهم امرأة أو طفل(*) .

أصدر الإمام أوامره بتجهيز قوة من شباب الأنصار لعبور النهر من الناحيه الغربية ومهاجمة موقع الطويلة المواجهة للجزيرة من ناحية الغرب ثم التقدم بعد ذلك لمهاجمة حامية كوستى من الناحية الغربية . تم تجهيز القوة ١٥٠ شاباً ووسائل العبور بقيادة الأنصارى/فضل المولى جبارة .

لقد كانت العملية من الناحية التكتيكية جيدة وضرورية . فانتشار الأنصار خارج الجزيرة وهجومهم على الحامية الحكومية سوف يجعل هذه القوة تتحول من الدفاع إلى الهجوم، كما أن الانتشار خارج الجزيرة سيفقد الطائرات قيمتها .

(*) مواقف علىّ درب الزمان عقيد . م. بدير محمد نور (الجزء الثانى) ص ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

لكن فجأة تصل أوامر جديدة من السيد الإمام بوقف العبور . لماذا ؟؟ لقد خاف الإمام على السودان ، فالدم رغم كثرته مازال محصوراً فى الجزيرة أبا . والأنصار رغم عنفهم مازالوا تحت سيطرته . لكن خروجهم وانتشارهم خارج الجزيرة قد يحول المعركة من معركة محدودة بين القوات الحكومية والأنصار إلى معركة شاملة وحرب أهلية قد لاتبقى ولا تذر .

لك الله يا إمام الأنصار . فى أحلك ساعات حياتك والموت يترصدك من كل جانب والنار تحاصرك أينما سرت مازلت تفكر فى هذا الوطن ، تفكر فى إنقاذه ولا تفكر فى إنقاذ نفسك ، تفكر فى بقائه ولا تفكر فى بقائك . إنه الإمام المجاهد الهادى المهدى .

لقد كانت حياته مثلاً خالداً للوطنية والإخلاص والتضحية لأبعد الحدود فى سبيل الإسلام والسودان . ضحّى بكل ما يحرص عليه الناس فى الحياة . ضحّى بكل ما هو عزيز ، ضحّى حتى بحياته وجعلها فداء لهذا الوطن .

اقترح الأخ الشهيد محمد صالح عمر القيام بهجوم على القوات فى محلج ربك . وافق الإمام على الاقتراح هذه المرة فالعملية موجهة ضد قوات المحلج ومحدودة الهدف وتحت قيادة محمد صالح عمر .

القصف العنيف بلاهوادة أو رحمة وبلا انقطاع . طائرات الميج النفاثة تطلق صواريخها ورشاشاتها على أى كائن حى ، إنساناً كان أو حيواناً .

تترك الطائرات الساحة لتبدأ مدفعية الهاوتزر ١٥٥مم القيام بدورها فى إبادة من نجا من الكائنات الحية التى تقطن هذه الجزيرة .

هذه آخر ساعات الدنيا . ورغم هذا الهول .. نجد الأنصار .. فرحين مستبشرين .. مرحباً بالموت زائراً عزيزاً جاء على شوق وانتظار . الشهادة فى سبيل الله أمنية الأبطال وأمل المؤمنين وفى أشرف ساحة .. فى سبيل الله .

الاثنين ٣٠ مارس ٧٠م :

جاءت توجيهات الإمام لجميع النساء والأطفال والشيوخ بالخروج من الجزيرة بأى وسيلة ممكنة ، وكنا ضمن ذلك الفوج الذى خرج فجر الاثنين ١٩٧٠/١٢/٣١ فى عربة لاندروفر مكشوفة امتلأت عن آخرها بالنساء

والأطفال، وكان معى بالمقاعد الأمامية للعربة الوالدة رقية والخالة قمر عبدالله وأختى الصغرى صديقة ومن الخلف شقيقاتى وأخى نصر الدين وأخى مهدى ومجموعة أخرى من النساء والأطفال امتلأت بهم العربة حتى فاضت، وكان خروجنا فى حد ذاته معجزة، إذ أننا خرجنا عن طريق الجاسر الذى كان محروساً بقوات النظام الشيوعى. ولهذا كنا نتوقع فى أى لحظة أن يكتشف أمرنا وتوجه نحونا قذيفة غادرة تنهى حياتنا. لقد كانت لحظات حرجة ومن أصعب المواقف التى يمكن أن يتعرض لها الإنسان، ولكن شاءت إرادة المولى أن تمر تلك اللحظات بسلام، وتوجهت العربة التى كان يقودها ابن خال الإمام الهادى فرج الله خليل من هناك إلى قرية الشوال التى تقع شمال الجزيرة وهى أحد المراكز الرئيسية لتجمعات الأنصار وموطن والدة الإمام الهادى حيث وجدنا أعداداً كبيرة من الجنود على ظهور الدبابات فأوقفونا وتم التحقيق مع سائق العربة الذى أوضح لهم بأننا جئنا من كوستى وأننا ذاهبون إلى الخرطوم، فسمح لنا بالمرور بعد فترة عصيبة من القلق والانتظار والخوف، وتعرضنا للتفتيش أكثر من مرة على طول الطريق من الجزيرة إلى الخرطوم، وعند وصولنا مشارف مدينة القطينة التى تقع جنوب الخرطوم علمنا هناك أن حى ودنوباوى قلعة الأنصار فى مدينة أم درمان ومقر إقامة الإمام الهادى تعرض لمجزرة بشرية بشعة أخرى بعد أن سيَّر الأنصار من هناك مظاهرة صامتة رفعوا فيها الشعارات التى تندد بضرب الجزيرة أبا فتقبلنا الخبر بحزن دفين خاصة عندما علمنا بأن أطفال الأنصار الذين كان يتلون القرآن فى خلوة مسجد الإمام عبدالرحمن بودنوباوى والعجزة المقيمين هناك قد تعرضوا للضرب بقاذفات اللهب فحرقت أجسادهم وبقيت متفحمة فى أوضاع مختلفة، وأن المسجد لم يسلم أيضاً من قذائف الدبابات فدمرت مئذنته وحرقت مصاحفه وأن منزل الإمام ومنازل الأنصار قد كانت هدفاً لرصاص الانقلابيين، ورغم كل ذلك قررنا مواصلة المسير ووصل ركبنا الحزين إلى مدينة أم درمان مثخنين بالجراح، تختزن فى ذاكرتنا صور موجعة لمواقف عصيبة تاركين خلفنا المجاهدين الأبطال يذودون عن قلعتهم ومبادئهم فى مواجهة (الغدر) المايوى.

وعند وصولنا عشية الاثنين ١٩٧٠/٣/٣١ وجدنا السكون يهيمن على حى ودنوباوى واختفى المارة من الطرقات ما عدا بعض الجنود الذين انتشروا على طول الطريق يحملون أسلحتهم النارية وقد بدا عليهم الاضطراب الواضح الناجم عن تلك المجازر البشرية البشعة التى أقدموا عليها فى أصيل ليل دامس رتعت فيه شياطين نحسهم لتحيل تلك الديار الآمنة إلى حالة من الفوضى والخراب. وبمجرد دخولنا منزل الإمام الشهيد بودنباوى داهمتنا قوة من الجنود تجاوزت الـ ١٠٠ جندى وهم مدججون بأحدث الأسلحة ليقتحموا المنزل من كل منافذه الداخلية فى مواجهة نساء وأطفال، فصاح أحدهم «ثابت ارفعوا أيديكم» ففعلنا بدهشة وهلع حقيقى ثم تقدمهم ضابط برتبة مقدم يطلب من الوالدة السيدة رقية أن تذهب معه ليتم استجوابها فرفضنا نحن الصغار أن نترك الوالدة وحدها فبكينا وأصررنا أن نرافقها فوافق الضابط مكرهاً بعد أن بدت على محياه علامة التردد وسمح لنا بمرافقتها فأخذنا إلى العربة وقد صوبت الرشاشات والبنادق إلى ظهورنا ورؤوسنا، ثم قاموا بجولة بنا بالعربة داخل مدينة أمدرمان ليمطروا الوالدة بعدد من الأسئلة انصبت كلها حول مكان الشهيد فأجابته الوالدة بأنها لا تعلم، وكرروا السؤال بجلافة وغلظة وتهديد فأجابت الوالدة بالجواب نفسه ولما يئسوا من تلك المحاولات المتكررة لم يكن أمامهم غير إرجاعنا من حيث جئنا إلى ديارنا فى ودنوباوى حيث وجدنا بعض أفراد الأسرة ينتظروننا فى قلق شديد بعد أن تسرب نبأ اعتقالنا .

كنا فى تلك اللحظات نعانى من التعب والإرهاق الشديدين إضافة إلى حالة التوتر التى قد تكون نتيجتها إزهاق أرواحنا ببساطة شديدة إذ لم نذق طعم الأكل غير مرة واحدة خلال تلك الأيام العصيبة وكنا إبانها نفترش الثرى فى مقابر الجزيرة أبا، ولهذا كنت أتشوق إلى فراش آمن يضمنى أنا ابن العاشرة مع أسرتى بعد تلك الأحداث، ولكننا فوجئنا بأن المنزل قد أصبح خراباً بعد تعرضه لتفتيش دقيق استخدمت فيه كل الوسائل ومزق الجنود حتى الفراش وبالطبع لم تكن تلك الصورة القاتمة تحدث شيئاً فى نفسى مقارنة بما شاهدناه فى الجزيرة أبا .

الاثنين ٣٠ مارس ٧٠م :

نعود مرة أخرى للجزيرة أبا حيث عمليات الإبادة مستمرة وبلا انقطاع القصف ينهمر على البلد بلا رحمة أو شفقة لقد تحولت المعركة إلى إبادة لجماعة الأنصار. فقد رأى النظام وأذنابه فى الداخل والخارج أن لا سبيل لبقائهم ما بقى أنصارى على هذه الأرض يسعى .

لم يكتف النظام بطائرات الميج الصديقة ولا بمدفعية الهاوتزر الثقيلة بل حرك منذ صباح هذا اليوم مجموعة من دبابات ت ٥٥ الثقيلة للمشاركة فى تدمير ما بقى من أحياء بالجزيرة أبا بمدفعيتها عيار ١٠٠مم .

تم عقد اجتماع عصر هذا اليوم بمنزل السيد/ بشرى السيد حامد أوضح فيه للسيد الإمام وضع قوات الأنصار وثباتهم لهذا الهول واستعدادهم للصمود أياماً أخرى. قدم بعدها العمدة شرف الدين عمدة الجزيرة تقريره عن الموقف بين الأهالى ومدى الدمار الذى حاق بهم وتزايد أعداد القتلى والجرحى بينهم رغم احتمائهم بالغابات ..

عقد السيد الإمام اجتماعاً بمجلس شورى الأنصار وشرح لهم تطورات الموقف .

فى نهاية الأمر أجمع مجلس الشورى على ضرورة هجرة الإمام الهادى وتسليم الجزيرة حقناً للدماء — والإعداد لمعركة أخرى تكون حاسمة ضد أعداء الله والدين ..

وفى حوالى الساعة الواحدة فجراً غادر السيد الإمام الجزيرة أبا يرافقه :

(١) العمدة عمر مصطفى حسن عمدة الشوال وخال الإمام. (٢) محمد أحمد مصطفى حسن خال الإمام. (٣) الفاضل الهادى المهدى نجل الإمام. (٤) عباس أحمد عمر جد الإمام. (٥) سيف الدين الناقى ملازم الإمام. (٦) محمد على يونس ملازم الإمام. (٧) محمد محمد الصادق الكارورى أخ مسلم. (٨) عز الدين الشيخ فضل أخ مسلم. (٩) عبدالمطلب بابكر خوجلى

أخ مسلم. (١٠) سائق عربة النقل التى أقلت السيد الإمام ورفاقه إلى حدود الغابة ثم عاد ثانية بالعربة.

لقد اتفق الجميع على أن خسارة المعركة بالجزيرة أبا لا تعنى نهاية الحرب ضد أعداء الدين فالمعارك مستمرة والأنصار فى حاجة ماسة لوجود الإمام يقودها فى معاركهم ولا بديل لقيادته .

اجتمع بالإمام كبار رجال الأنصار فرادى ومجتمعين وكل منهم يناشد الإمام بالمحافظة على حياته إنقاذاً للأنصار .

اجتمع به الشيخ الكارورى وقال له: (هل من المنطق أن ننتظر القبض علينا هنا؟ أم الواجب علينا الخروج للاستمرار فى المعركة من الخارج؟) .

اجتمع به العمدة عمر مصطفى حسن والخال محمد أحمد مصطفى وذكرا له هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه عليهم رضوان الله للحبشة .

اتفق الجميع ولم يكن أمام السيد الإمام إلا الرضوخ لرأى الجميع .

فكانت الهجرة من الجزيرة أبا ..

عملية الهجوم على المحلج بربك

وتقرر تمهيداً لتسهيل عملية خروج الإمام الهادى ومرافقيه من الجزيرة أبا القيام بعملية عسكرية محدودة كان الهدف منها هو أن تنشغل تلك القوات المرابطة بالجاسر بتلك المعركة الجانبية حتى تيسر للإمام ومن معه الخروج .. **وهكذا تحرك المجاهد محمد صالح عمر مساء الأحد ٢٩ مارس وحسب المتبع فى** مثل هذه العمليات فقد تركت له حرية التصرف حسب الظروف التى تواجهه.

قرر قائد القوة عدم القيام بهجوم مباشر على الهدف. لذلك فبمجرد عبوره الجاسر غيرت القوة اتجاهها عكس طريق المحلج للتمويه، اتجهت القوة شمالاً تجاه الخرطوم ولكن بعد مدة غيرت اتجاهها شرقاً حتى وصلت إلى قرية قفا بالجبال البيض، وهناك عسكرت القوة فى الجبال المحيطة بها وتحرك محمد صالح عمر للاستطلاع ومحاولة نسف خطوط السكك الحديدية لمنع الإمدادات من الوصول للحامية.

عند مساء يوم الاثنين ٣٠ مارس تحركت القوة تجاه المحلج فوصلته بعد منتصف الليل بقليل، قام الشهيد محمد صالح عمر بتوزيع القوة لمجموعتين ٢٢ كانت مهمتهم مهاجمة المطار فى ربك بينما قامت باق القوة ٤٣ شاباً بالانتشار حول المحلج والهجوم عليه .

وفى بداية اليوم التالى ومع ظهور الخيط الأبيض فى السماء.. أصبحت القوة المهاجمة هدفاً واضحاً للمدرعات والدبابات الثقيلة.. وبدأت المذبحة..

انهمرت القذائف من المدرعات والدبابات ومن كل أفراد الحامية الموجودة بالمحلج على الشباب . تطايرت المنازل التى احتموا بها واشتعلت فيها النيران ، ورغم هذا الهول فقد صمدوا وتقدموا ، استمرت المعركة الشرسة حتى حوالى الساعة ١٢,٣٠ ظهراً كان قد قضى على معظم المهاجمين .

كانت القوات تتخذ من المحلج ساتراً لها أثناء المعركة لذلك فبمجرد إطلاق النيران من الشباب اشتعلت النيران فى كميات الأقطان التى كانت موجودة به فدمرته تدميراً كبيراً رغم محاولات قوات مكافحة النيران ولمدة ٤ أيام متوالية بعد المعركة .

أصابت قذيفة دبابة المنزل الذى كان يختفى به الشهيد محمد صالح عمر فاشتعلت فيه النيران واحترقت جثته فلم تتعرف عليه قوات الحكومة وأصدرت نشرات للقبض عليه .

لم تتوفر المعلومات الكافية عن خسائر القوات الحكومية لكن بعض المشاهدين للمعركة قدروا خسائر القوات الحكومية بـ ١٥ بين قتيل وجريح .

بانتهاء عملية المحلج انتهت معركة النظام ضد الأنصار بالجزيرة أبا.. استشهد فى عملية الهجوم على المحلج ٤٦ من شباب الأنصار ، وبذلك وصل عدد شهداء المعركة من قوات الأنصار ٤٧٨ وقدر عدد الجرحى بحوالى ١٢٠٠ جريح .

عملية تسليم الجزيرة أبا :

فى صباح يوم الثلاثاء الموافق ٣١ مارس ٧٠ ذهب بعض قيادات الأنصار لمقابلة قائد القوة الحكومية والذى كان يتخذ من منطقة حجر عسلاية مقراً لقيادة العمليات ضد الجزيرة أبا. قابلهم الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم والعميد محمد أحمد أبو الدهب طلبوا منهما وقف القصف على الجزيزة وأبلغوهما استعداد الجزيرة للتسليم. طلب أبو القاسم حضور شخص معروف من الجزيرة للتفاوض معه. عاد الوفد للجزيرة وأبلغ السيد خالد فتحرك خالد لمنطقة حجر عسلاية حيث قابل أبو الدهب وأبو القاسم، طلبا منه تسليم الجزيرة فى خلال ساعتين وتسليم الإمام، رد خالد بأن المدة غير كافية بالنسبة لمساحة الجزيرة وعدم وجود عربات للحركة داخل الجزيرة بعد تدمير القصف لها. أصر أبو القاسم على الساعتين، عاد خالد للجزيرة وبدأ فى محاولة إقناع الأنصار بالتسليم.. قابله الأنصار بمعارضة شديدة وصلت للاعتداء عليه من بعضهم، بذلت لجنة شئون الأنصار جهوداً مضنية لإقناع الأنصار بالتسليم وافقت أعداد من الأنصار على وقف القتال بعد أن أبلغتهم اللجنة بأن هذه هى تعليمات السيد الإمام قبل مغادرته للجزيرة. اضطر خالد للذهاب مرة أخرى لحجر عسلاية لإعطائه مهلة جديدةلأنه لم يستطع خلال الساعتين المرور على كل المواقع ولأن إقناع الأنصار بالتسليم يحتاج إلى وقت، أعطوه مهلة أخرى ساعتين قامت لجنة شئون الأنصار بتجميع الأسلحة عند منطقة الجاسر كما طلب أبو القاسم، أخفى معظم المقاتلين أسلحتهم ورفضوا تسليمها كما غادر البعض منهم الجزيرة بسلاحه ورفض تسليمه، استمر خالد واللجنة فى الإقناع وجمع السلاح طوال يوم الثلاثاء وليلة الأربعاء وقد استطاعوا خلالها إقناع المقاتلين بوقف القتال .

عند ظهر يوم الأربعاء الموافق ١ أبريل ٧٠ دخلت قوة من المدرعات للجزيرة أبا ، تجمع أهالى الجزيرة خارج القرية حسب تعليمات أبو القاسم محمد إبراهيم، عبرت قوة المدرعات للجاسر وبمجرد عبورها قامت بفتح النار على الأهالى المتجمعين فى الأرض الفضاء عند مدخل البلدة. لقد كانت مذبحة قذرة

وغريبة لا تمت إلى أبسط قواعد الإنسانية بشيء، حقد أعمى بلا حدود، دبابات تطلق النار من مدافعها ورشاشاتها على نساء وأطفال عزل وبلا جريرة أو ذنب إلا أنهم أنصار يؤمنون بالله ورسوله. كانت المذبحة رهيبة استشهد فيها مالا يقل عن ٥٠ من الأهالى العزل من السلاح خرجوا حسب أوامر أبو القاسم محمد إبراهيم «سفاح أبا» الذى فقد أبسط قواعد الشهامة والانضباط العسكرى الذى عرف به الجندى السودانى.

لقد قرر السيد الإمام تسليم الجزيرة حقناً لدماء هؤلاء البؤساء فها هو السفاح المجرم يهدر دمهم بلا سبب أو مبرر، قامت القوات المرافقة للدبابات بعمل حفرة فى نفس المنطقة بواسطة الحفارات والجرافات دفنت فيه هذا العدد من البشر ولم تفرق بين جريح أو قتيل بل دفنت الجميع ومنهم من كان حياً يرتفع أنينه من ألم الجراح. لكم الله ياأنصار الله أتباع المهدى لقد حاول الإمام حقن دمائكم الزكية بالتسليم لكن ها هو التسليم كان وبالاً عليكم ليت الإمام قرأ صفحة الغيب لكان قد أمر بالاستمرار فى القتال فقد كان القتال رحمة بكم وبه.

أحداث الكرمك

وتحرك ركب الإمام فجر الثلاثاء حسب ما رواه ابن الإمام المرحوم الفاضل الذى كان مرافقاً فى تلك الرحلة، لقد اختار الركب طريقاً غير مطروق من الجزيرة أبا إلى مدينة الكرمك التى تقع على الحدود الأثيوبية — السودانية فكان المسار آمناً طوال الطريق حتى وصلوا بالقرب من قرية أونسه حوالى الساعة الواحدة والنصف ظهراً فشاهدهم أحد المواطنين ويدعى أبو بكر عبده فرح وهو أحد عمال الطرق الذين يعملون بتلك المناطق فحيوه بتحية الإسلام ورد بمثلها ثم سألوه عن أقرب منطقة يمكن أن يجدوا فيها ماء إذ أصابهم الظمأ ونفد زادهم وماؤهم، فأرشدهم ذلك المواطن إلى قرية أونسه التى كانت تبعد حوالى ميلين من ذلك الموقع فتوقفوا تحت إحدى الأشجار الظليلة وجلسوا هناك فى تلك المنطقة الوعرة وصرفوا العربة التى كانت معهم لأن ما تبقى من مشوار حتى الحدود الأثيوبية يمكن قطعه مشياً على الأقدام وخاصة أن تلك

المنطقة الوعرة لا يمكن استخدام العربة فيها، فجلس الإمام ومعه خالاه محمد حمد مصطفى والعمدة عمر مصطفى وابنه الفاضل ومرافقه سيف الدين الناجى مستظلين بالأشجار الكثيفة فى تلك المنطقة الوعرة وتحركت البقية الشيخ محمد صادق كاروري وعبدالمطلب بابكر خوجلى وعباس أحمد عمر جد الإمام الهادئ فى اتجاه القرية لجلب المياه.

نعود للمواطن الذى كان قد شاهد العربة التى تقل الإمام الهادى ومرافقيه الذى يبدو أنه لم يتعرف على شخصية الإمام الهادى، ورغم ذلك فقد قام بإبلاغ السلطات الإدارية فى مركز الكرمك عن وجود بعض ما أسماهم بمهربى السلاح وذلك لاشتهار المنطقة التى شاهدهم فيها بتهريب السلاح من أثيوبيا للسودان، الأمر الذى حدا بقوة الشرطة الموجودة فى تلك المنطقة والتى كان على رأسها الملازم مختار طلحة متابعة نشاط التهريب بالتحرك الفورى نحو المكان الذى حدده المواطن، فوصلت تلك القوة إلى موقع الإمام الهادى والمجموعة التى كانت معه والذين كانوا قد انتهوا لتوهم من صلاة الظهر بعد أن استراحوا قليلاً من عناء السفر ليقوموا بمحاصرتهم ومن ثم تفتيشهم إلا أنهم حتى تلك اللحظة لم يتمكنوا من معرفة الإمام الذى كان يضع شالاً على وجهه، وأثناء تفتيش الإمام ومجموعته قام ابنه المرحوم الفاضل بمقاومة عنيفة أدت إلى تدخل الإمام لحماية ابنه وفض النزاع إلا أن أحد الجنود بادر بإطلاق طلقة من بندقيته أصابت الإمام فى فخذه اليمنى فجلس أرضاً بعد الطلق النارى فصاح ابنه قائلاً بحدة (من ضربتموه هو الإمام الهادى) ليقع الجميع فى حالة اندهاش وذعر حقيقى وهم يشاهدون الإمام وقد امتلأ جلبابه بالدماء على الرغم من التماسك الواضح الذى بدا على وجهه. فتساءل مرافقو الإمام بانزعاج واضح عن كيفية التصرف والإسراع بإسعاف الإمام، فكان تصرف قائد المجموعة غريباً، إذ قام بعزل الإمام من مجموعته إلا من خاله محمد أحمد مصطفى ومرافقه سيف الدين الناجى ووضعهم تحت حراسة خمسة من رجاله المسلحين أما البقية فقد اقتادهم معه بعد أن قيدهم بالجنازير إلى مدينة الكرمك بحجة إرساله عربة أكبر لكى تقل الإمام، أما البقية وأقصد الشيخ محمد صادق كاروري والجد عباس أحمد عمر وعبد المطلب بابكر خوجلى كان فقد ألقى القبض

عليهم بواسطة مجموعة من العسكر المتحركين فى الموقع نفسه لحماية القوة الأساسية. وأثناء عودة الملازم مختار طلحة وقوته والأسرى إلى الكرمك التقوا بضابط المجلس محمد حسين بامسيكه الذى كان أيضاً على رأس قوة خرجت فى أعقاب القوة الأولى، فأوضح الملازم مختار طلحة حقيقة الموقف لضابط المجلس الذى يبدو أنه قد ارتاح لما حدث فأصر على مواصلة السير حتى يقف بنفسه على حقيقة الأمر بعد أن قام بتوجيه الملازم بإرسال برقية إلى الدمازين حامية النيل الأزرق ومن ثم إلى الخرطوم لإطلاع المسئولين على الموقف. وفور وصول ضابط المجلس وجد روح الإمام الشهيد قد فاضت إلى بارئها بينما كان مرافقه سيف الدين الناجى واضعاً رأس الإمام الشهيد على فخذيه وهو جالس على الأرض يرتل القرآن أيضاً. طلب ضابط المجلس بغلظة واستفزاز واضحين من سيف الدين الناجى أن يكشف وجه الإمام الشهيد، وأن يقوم بوضع رأس الإمام الشهيد على الارض فواصل سيف الدين ترتيله من دون آن يكترث بما قاله ذلك الرجل فما كان من الأول إلا أن ركله برجله على رأسه فما كان من سيف الدين الناجى إلا أن ردد بصوت عالٍ الله أكبر ولله الحمد ثلاثا فرد عليه ضابط المجلس بثلاث طلقات نارية من مسدسه فى صدره ليلقى به أرضاً بجوار الإمام الشهيد وأصدر تعليماته إلى أحد الجنود بأن يخلص عليه فرفض الجندى ذلك ثم وجه جندياً آخر فنفذ الأخير التعليمات وأرسل فى غدر طلقة إلى قلب ذلك المجاهد فانقبضت يده ثم انفرجت ولفظ أنفاسه إلى جانب إمامه الشهيد الذى بقى إلى جواره فى أحلك الظروف وأصعبها كدلالة قوية على تمسكه بالعقيدة السمحة والبيعة الحقة.

جاء مجلس قيادة الثورة بالخرطوم على البرقية التى كان قد أرسلها الملازم طلحة مقتضباً خلاصته الاستعجال بالقضاء على الإمام ومن معه خصوصاً وأن القيادة لم تكن تعلم فى تلك اللحظة بخبر استشهاد الإمام ومرافقه، ونتيجة لذلك تحركت القوة من حامية الدمازين برئاسة الملازم تيراب الغالى متجهة من الدمازين صوب الموقع الذى كان يوجد فيه الإمام لتنفيذ تعليمات القيادة بالقضاء على الإمام ومن معه، إلا أنه وفى منتصف الطريق التقوا بالقوة التى

كانت تصاحب ضابط المجلس ومعها جثمان الإمام ومرافقه سيف الدين الناجى والخال محمد أحمد مصطفى الذى كان لا يزال على قيد الحياة ، الأمر الذى أدى لقتله بأسلوب وحشى اتسم بكثير من القسوة والخسة معتقدين أنهم بذلك يقضون على الشخص الوحيد الذى رأى بأم عينه استشهاد الإمام ومرافقه ليقوم بعد ذلك بدفن خال الإمام الشهيد ومرافقه فى قبر واحد والإمام الشهيد فى قبر وحده فى منتصف الطريق بين الدمازين والكرمك وفى مكان وعر يسمى خور الدور متوهمين بذلك أنهم بفضل ما اقترفوا من جرم فى حق ذلك الكيان بقتل إمامهم الشهيد قد يتسنى لهم إضعاف وتذويب ذلك التراث الإسلامى الذى قام بإرسائه الإمام محمد حمد المهدى حينما خرج يقاتل ومجاهدوه تلك القوى الاستعمارية الغاشمة بشهادة أن لا إله إلا الله ليقيم دولة إسلامية على أنقاض تلك الحفنة الحاقدة من أعداء الله .

لقد استبسل الإمام الشهيد الهادى المهدى وقاتل فى ثبات وشجاعة فأقبل ولم يدبر حتى لاقى ربه راضياً مرضياً فى سبيل ما يؤمن به من عقيدة ومبادىء إسلامية وعربية فى مواجهة قوى الشرك والإلحاد التى تسلطت فى غفلة من الزمن على أرضنا وديارنا الطيبة متوهمة أنها من خلال ذلك تستطيع أن تقضى على التراث والعقيدة .

★ انظر وقائع الجلسة الختامية لمحاكمة قتلة الإمام الهادى ص١٠٧ .

كيف واجهنا الحياة بعد مقتل الإمام

لم تكن حياتنا حياة سادة أو أولاد سادة مرفهين مدللين كما يعتقد البعض ، أو أن نكون عشنا عيشة سهلة رغدة من كنوز مدفونة ، ورثناها أباً عن جد من عرق وكد المهاجرين من الأنصار للجزيرة «أبا» كما يحلو لبعضهم اتهامنا . وفى الحقيقة ليس هذا ولا ذاك ، فقد واجهتنا صعوبات حقيقية فى تأمين المأكل والمشرب ، شأننا شأن أى أسرة سودانية فقدت واليها . وقد ازداد الحال سوءاً بمصادرة نظام مايو كل ممتلكات الأسرة حتى الملابس والأشياء الخاصة التى تخص والدنا الإمام الهادى .

كنا ساعتها دون السن القانونية ولم نكن تأهلنا التأهيل العلمى المناسب لكسب العيش الكريم ، وبتنفيذ المصادرة على كل ما يملك والدنا الإمام ، أصبحنا نعانى ضيقاً فى كل شىء. وبدأنا وقتها بتقليل وترشيد الإنفاق العائلى فيما عدا الضرورى منه . وكنا نصبو لتأهيل أنفسنا علمياً ، شأننا شأن أى مواطن طموح لتأمين وترتيب عيش كريم . وهنا بدأت تراود نفسى آمال وطموحات فى اختيار الدراسة المهنية المناسبة التى تمكننى من ذلك حين تخرجى من الجامعة . فاخترت دراسة الطب . كانت تراودنى تلك الأفكار وأنا فى العاشرة من العمر . ولكن أين أنا من الجامعة ؟ وأين أنا من الدراسة المتواصلة والنبوغ لنيل ذلك الهدف . وظننت ساعتها أنها أحلام يقظة سرعان ما تختفى بتغيير ظروف ، ولكن وجدت نفسى فى المسار ، على بركة الله واصلت المشوار وكان لى ما أردت .

كان موقف الأنصار معنا كريماً طوال فترة المحنة ، فقد ظل جميعهم بين الحين والآخر يأتون لزيارتنا بالمنزل فى ودنوباوى بأم‌درمان ويسألون عن أحوالنا وأحوال الإمام الغائب ، ويتركون لنا عند نهاية الزيارة ما تيسر من شوالات الذرة السودانية مما ساعدنا كثيراً على مواجهة تلك الأيام الصعبة ، وأذكر أننى قلت لأحدهم : لماذا كل هذا العناء والتعب؟ فنظر إلىّ فى عطف شديد قائلاً : «نحن نجود بالروح ناهيك عن زاد الدنيا الزائل هذا» . وهكذا كان شعور عامتهم .

كان إعلام مايو شرساً شراسة الحكم . فقد ظل ذلك الإعلام ، وقبل بداية

معارك الجزيرة أبا، يوجه سمومه المحمومة ضدنا وضد كيان الأنصار عامة، ونفذت أجهزته الإعلامية المقروءة والمسموعة والمنظورة حملة إعلامية سخيفة ومن صنع خيال سقيم، ملأته بالأكاذيب الملفقة والأطروحات والاتهامات الباطلة عن أسرتنا وعن والدى الإمام، اتهمته فيها بالدجل والغش والعيش على حساب البسطاء والسذج المخدوعين وتضليلهم ... إلى آخر تلك التعبيرات الافترائية التى كان ينعق بها اليسار ومن والاه. كان هدف الإعلام وقتها تضليل المواطن والرأى العام السودانى لتبرير ما فعلوه بكيان الأنصار فى الجزيرة أبا وودنوباوى، وقد تحملنا كل ذلك بصبر وجلد شديدين.

باتت لى واضحة، آثار تلك الحملة الإعلامية الشرسة حينما التحقت بعد رجوعنا من الجزيرة أبا بمدرسة الركابية الابتدائية فى أم درمان فى شهر آب (أغسطس) ١٩٧٠. فقد واجهت جواً غير مريح وعدائياً أحياناً من بعض زملائى التلاميذ فى تلك المدرسة، كنت أسمع لحظتها بعضهم يردد افتراءات الإعلام الكاذبة ضدنا وكأنها حقيقة ثابتة، تارة فى مواجهة وجهاً لوجه بينى وبينهم، وأخرى من وراء ظهرى بالهمز واللمز. وليس هذا فحسب، بل إن بعضهم كان يتجرأ فى توجيه بعض الأسئلة المحرجة لى. وحينما أرد على تلك الأسئلة ببرود تام ألحظ انطباعات الدهشة والذهول فى وجوه بعضهم، بينما يتمادى بعضهم فى تحد سافر بتصديق ما قالته أجهزة الإعلام. وليت الأمر وقف عند أقرانى التلاميذ، حيث كان بعض المدرسين، الذين لا يخافون الله ولا يخشون لقاءه، وهم قلة عفا الله عنهم، يبادرون بالتلميح الموجع أثناء الحصص الدراسية بسرد قصص وحكايات من شأنها أن تدعم مزاعم الإعلام المنشورة ضدنا، ويصل الإحراج غايته بالتفات من طلاب الفصل نحوى بابتسامات خبيثة تأكيداً لكلام أولئك المعلمين. ولكن الحمد لله واصلت دراستى فى اجتهاد بالغ وتفوق مرموق. وساعدنى فى تحمل تلك المحنة ما وجدته من عطف وحنان وتشجيع من والدتى وأخواتى وابتسامات رجالات الأنصار نحوى بالعطف والرضا حينما يروننى أحمل شنطة كتبى على كتفى وأسرع الخطى نحو المدرسة. أضف إلى هذا أن عدداً من زملائى التلاميذ وقف معى فى تزامل قوى ضد كل الكائدين مما كان له الأثر الواضح فى تجاوز تلك المرحلة بنجاح.

لقد شاهدت سنوات دراستى من المرحلة الابتدائية ١٩٧٠ حتى تخرجى من كلية الطب بجامعة الجزيرة ١٩٨٦ عدداً من الأحداث السياسية فى مسيرة

حكم مايو، بدأت بانقلاب هاشم العطا (الأحمر) فى ١٩٧١، ثم أحداث وتظاهرات الطلاب فى شعبان ١٩٧٣، ثم انقلاب المقدم حسن حسين عثمان فى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، وحركة ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٦ بقيادة العميد الشهيد محمد نور سعد وشقيقى نصر الدين الهادى المهدى، ثم أحداث المصالحة الوطنية بين نظام مايو والصادق المهدى ١٩٧٧، ثم أحداث نيسان (أبريل) ١٩٨٥ التى انتهت بسقوط حكم مايو.

تطلعات مشروعة

كان ينتابنى أثناء أى من تلك الأحداث، فيما عدا انقلاب هاشم العطا، شعور غريب كنت أتطلع فيه إلى تغيير جديد، وإلى شىء جديد فيه خير كثير ووفير للوطن. فقد ظننت ساعتها أن سادة مايو هم بداية ونهاية الظلم والفساد ولابد من إقصائهم. كنت أتطلع بعد أى من تلك الأحداث إلى عمل قومى كبير يؤمن للسودان وحدته ومسيرته نحو التقدم والازدهار فى جو ديمقراطى تسوده الشورى، وأتطلع فى شغف شديد إلى معرفة أدق التفاصيل وردود الفعل على قرار تصفية الجزيرة أبا عسكرياً بظلاله المحلية والخارجية، ومعرفة أدق لحظات حركة أبى الإمام الشهيد حين استشهاده. كنت أريد كل ذلك مكتوباً فى محضر موثق للتاريخ، وأن يترك لنا كأبنائه وأنصاره الذين لا زالوا على بيعته أن نقرر ما نفعل بالقتلة، هل نقدمهم لمحاكمة، أم ننذر دم الوالد الإمام الشهيد فداءً للديمقراطية والإسلام؟

ولكن هيهات فلم تفعل الديمقراطية الثالثة شيئاً من ذلك. فالشورى انتهت إلى خلاف، ومجازر الأنصار فى الجزيرة أبا وودنوباوى أصبحت فى ذمة التاريخ، وتفاصيل قرار ضرب أبا وما حدث لأبى الإمام لم يدركها أحد. كل الذى فعلوه هو تحريك رفاته من خور الدوم بالدمازين إلى قبة الإمام المهدى فى أم درمان إعلاناً لموته والسعى وراء اختيار خليفة له. وأدركت ساعتها أننا على موعد لاختيار إمام جديد. أما عن جريمة الاغتيال فقد اكتفوا بالقبض على الصغار وتركوا الكبار صناع القرار. قبضوا على نفر من عساكر الصف وصغار الضباط الذين كان دفاعهم عن أنفسهم بادياً على وجوههم، حيث قالوا أنهم نفذوا التعليمات، وأنه لم تكن بينهم وبين الإمام عداوة، أو تنازع فى حق أو مال أو سلطة حتى يعتدوا عليه ويقتلوه.

أدركت ساعتها أن الأمور ليست كلها أبيض أو أسود أو صواباً أو خطأ إنما هناك تجاوزات، بعضها لطمس الحقيقة جزئياً أو كلياً، وهكذا كان مصير ذلك الشعور الغريب الذى كان ينتابنى عقب كل حدث .

بدأ انقلاب الرائد هاشم العطا ظهر يوم ٢١ تموز (يوليو) ١٩٧١ وقد كنت لحظتها خارج منزلنا فى ودنوباوى بأم درمان عندما سمعت رجلاً على قارعة الطريق يقول فى صوت عال، أن انقلاباً عسكرياً قد حدث فى الخرطوم وأن الشيوعيين استلموا البلد، وما أن وقعت فى أذنى كلمة شيوعيين حتى هرولت إلى داخل الدار فوجدت نفسى وجهاً لوجه مع أمى، فقلت لها فى نبرات صارمة ما سمعت وكررت لها عبارة «الشيوعيين استلموا البلد» فكان جوابها «عاد كان كده البلد خربت» وصمتنا. وتوجهنا إلى المذياع فلم نسمع شيئاً غير اضطراب وذبذبات صوتية لا معنى لها، حتى أتانا اليقين عبر التليفزيون والراديو فى بيان أذاعه الرائد هاشم العطا بنبرات مضطربة غير متماسكة، فوقع بيانه ميتاً على عامة الشعب السودانى بينما سارع اليساريون، وهم قلة، فى تجمعات محدودة يهتفون بحياة الاشتراكية وضد جعفر نميرى وتسلطه إلى تلك الهتافات .

تجمع رأى أهلى لحظتها بأن الذى حدث هو صراع بين أركان نظام مايو . وعموماً فقد اكتفينا بالمثل السودانى القائل «ما خاصينا فى البنا ولا البناول الطوب» فكلاهما أحمق من الآخر. انتهى انقلاب العطا بنكسة فاجعة على الشيوعيين حتى أن الأستاذ فؤاد مطر كتب كتاباً عن الحدث بعنوان «الحزب الشيوعى نحروه أم انتحر؟». وفى كلتا الحالتين كانت الضربة قاصمة فلم يستعد منها الشيوعيون صحتهم فى السياسة السودانية حتى اليوم، ورأوا عملياً ترجمة شعاراتهم التى رفعوها من «تقليم أظفار الرجعية» والمطالبة «بالتصفية الدموية للرجعية» تحدث لهم وشربوا من الكأس التى سقوا منها الأطفال والنساء والشيوخ فى مجازر أبا وودنوباوى .

أحداث ٢ تموز (يوليو)

أما أحداث ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٦، فبغض النظر عن نباهة القرار السياسي بالشروع بها، أبلى رجالات الأنصار بلاء حسناً شهد به الجميع. فقد أتوا أفراداً وجماعات شاكين السلاح للأخذ بثأرهم من الذين حصدوا آباءهم وإخوانهم ونساءهم وأطفالهم حصدا فى أبا وودنوباوى باسم تصفية الرجعية والتخلف والطائفية، وردموا عليهم التراب فى قبور جماعية من دون رحمة أو شعائر دينية وبعضهم لم يكن لفظ أنفاسه بعد. لقد بدا واضحاً أن استمرار القصف المدفعى والجوى للجزيرة أبا من دون هوادة يعنى بالضرورة تصفية سكانها عسكرياً وليس تهديداً بالضغط عليهم للتنازل عن مطالبهم بعودة الجيش إلى الثكنات وإجراء الانتخابات وإزالة اللافتة الشيوعية عن الحكم.. إلخ .

لحظتها نصح مولانا الكاروورى وآخرون الإمام الهادى بالهجرة من الجزيرة أبا إلى موقع آخر يعيدون منه الكرّة، فقد كان واضحاً أن أبا جزيرة معزولة فى النيل يصعب الدفاع عنها، خاصة بقطع السلاح التى كانت بين أيديهم، وأقنعوه أن الهجرة فى الدفاع عن العقيدة والدين سنة، فقد هاجر الرسول ﷺ منها لأذى مشركى قريش إلى المدينة، وأن الإمام المهدى حينما واجه الأتراك بالتصعيد العسكرى الكبير بعد هزيمته لأبى السعود هاجر على جناح السرعة من الجزيرة أبا غرباً إلى منطقة قدير فى جبال النوبة وبدأ استعداداته العسكرية من هناك وكان النصر حليفه. وبعد أخذ ورد فى الأمر وتقويم للموقف من كل جوانبه المدنية والعسكرية بدأوا فى تنفيذ أمر الهجرة ونجحوا فى اختراق صفوف الجيش المتراصة حول الجزيرة أبا، وواصلوا سيرهم بالعربات حتى منطقة الكرمك على الحدود الأثيوبية والتى حدث فيها ما حدث حسب السرد السابق. فقد أذاع راديو الحكومة أن الإمام ومن معه قتلوا فى تراشق نارى بالرصاص مع جنود بوليس نقطة الكرمك. وقد وصف الراديو الإمام بكل ما هو قبيح من دون مراعاة لحرمة الموت .

وصمت شيوخ الأنصار الذين سمعوا الخبر من الراديو فى ذهول شديد،

وقالوا ساعتها بأنها خدعة من الحكومة ولابد من الهجرة واقتفاء أثر الإمام وخاصة أنهم هم الذين أيدوا هجرته وقبلوا معه القرار .

التقط قفاز المهاجرين والهجرة، السياسى السودانى المعروف الشريف حسين الهندى يرحمه الله، وجعل منهم شعلة متقدة للأخذ بثأر الإمام وأنصاره الذين أبيدوا عسكرياً فى أبا وودنوباوى. فقد كان الشريف صديقاً وفياً للإمام الهادى رغم انتمائهما الحزبى المختلف، وتعاهد الرجلان على مقاومة نظام مايو واستيلاء العسكر على السلطة بانقلاب عسكرى، ولقيا ربهما وهما على ذلك العهد. سعى الشريف وقتها لدعم أثيوبيا لمعسكرات الهجرة الأنصارية فوجده، وزاد الدعم موقف المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز الذى غضب لتصفية نماذج إسلامية جيدة. وأخيراً لأسباب سياسية بحتة وجد الشريف حسين الهندى دعم ليبيا، وأعان الشريف فى مهمته الكبيرة والخطيرة الدكتور عمر نور الدائم والأستاذ عثمان خالد مضوى ونفر غير قليل من المقاتلين الأوفياء. وما أن استقر الأمر فى معسكرات الأنصار فى أثيوبيا حتى بدأوا للتخطيط فى تأسيس معارضة سياسية عسكرية مناوئة لحكم مايو قوامها العملى والميدانى رجالات الأنصار وقوام فكرها جبهة سودانية وطنية عريضة تضم كل السودانيين عدا اليسار .

كان ذلك موقف المعارضة السودانية يوم أن انضم لها الصادق الصديق المهدى فى بداية عام ١٩٧٥ بعد إطلاق سراحه من الاعتقال، فبدأوا جميعاً التخطيط لعملية الغزو المسلح لإسقاط نظام مايو فى عقر داره بقوة السلاح وعلى أيدى رجالات الأنصار الذين تم تدريبهم على حمله. وتسلل المقاتلون المدربون أفراداً وجماعات إلى مسرح العمليات فى العاصمة المثلثة ولم يكن أحد فى الداخل، عدا قلة، يعرف المخطط أو تفاصيله .

كانت الحياة تسير عادية فى دارنا إلى أن فوجئنا ذات مساء بوجود شقيقى نصرالدين وسطنا، فقد أتى على غير مواعيد الأجازة للجامعات الألمانية التى

كان يدرس فيها، كذلك أتى من دون إنذار أو إعلان مسبق. وما أن هللنا لوصوله حتى طلب منا الصمت، فانزعجت والدتى وظنت ساعتها أن شيئاً غير كريم حدث له، ولكنه سارع بقوله، إنه أتى فى مهمة كبيرة تستهدف إسقاط حكم مايو، وسألناه فى انزعاج شديد، وكيف ذلك؟ فأجاب: سيتم ذلك فى خطة عسكرية محكمة هو أحد قياداتها مع آخرين. وطلب منا الصمت وعدم إعلان وصوله حتى إلى أقرب الأقربين، ثم تحرك نحو غرفته فى الطابق العلوى من المنزل وظل ملازماً لها لا يبرحها إلا ليلاً ويرجع إليها فى الساعات الأولى من الصباح.

كانت إجابات نصر الدين لاستفساراتى مقتضبة للغاية ولكن لكثرة الاستفسارات والإجابات استطعت أن أدرك أبعاد المخطط فسكت وتمنيت له التوفيق.

وكانت بداية المعركة المخطط لها فى الصباح الباكر من يوم الجمعة ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٦ ضربة بضربة ولكمة بلكمة. فقد بدا واضحاً، ولأسباب يعرفها المخططون، أن الخطة استهدفت معسكرات الجيش وكبار الضباط ودار الهاتف الذى احتله شباب الجبهة الإسلامية المسلح ودار الإذاعة. كذلك استهدفت الخطة تحركات محسوبة لاحتلال المطار حيث يصل جعفر نميرى على متن طائرة الخطوط الجوية السودانية وفق توقيت معلوم. ولكن لقدر مكتوب، لم تكتمل الإجراءات المخططة لاعتقاله حيث حطت طائرته على أرض المطار ساعة قبل مواعيدها مما أربك خطة المقاتلين أو أربكه هو نفسه، فاختفى فى عربة صغيرة إلى دار أحد أصدقائه ونجا من الاعتقال وظل مختفياً ليومين بعد استعادة قواته الهيمنة على العاصمة المثلثة.

انسحبت قوات المعارضة بعد أن فشلت فى تحقيق هدفها، وتركت خلفها أكثر من ٤٠٠ قتيل وجريح، وأقام نميرى مقبرة لشهداء قواته ومنح أسر الشهداء ضمانات كبيرة لمواجهة مستقبل الحياة الصعب بينما لم تهتم الديمقراطية

الثالثة عند استلامها السلطة بعمل شيء لشهدائها الذين فقدتهم لاستعادة الديمقراطية .

المصـــالحة الوطنيـة :

سمعنا بعد عام تقريباً من أحداث تموز (يوليو) ١٩٧٦ أن مصالحة قد تمت بين جعفر نميرى والصادق المهدى وتفاءلنا بالأمر، فعسى أن تمتص المصالحة الغبن الذى لحق بالأطراف المتقاتلة وتزيل الأحقاد وتمسح الآلام وتستقطب كل السودانيين لعمل قومى إيجابى موحد. ولكن خاب فألنا، فقد بدأت المصالحة متعثرة إلى أن انتهت بالقطيعة بين نميرى والصادق مما عرض الصادق للأسفار المتصلة خارج السودان ثم أخيراً الاعتقال التحفظى. والمدهش حقاً فى الأمر، أنه وحتى هذه اللحظات لم تبرز وثيقة واحدة ممهورة من الطرفين توضح اتفاق المصالحة. ويبدو لى أن الأمر لم يَعْدُ أن يكون اتفاق «جنتلمان» وغير مكتوب بين الصادق ونميرى، ولعل نميرى فهم منه انه عفو عام عن جماهير الأنصار التى أقلقت مضاجع حكمه بينما اعتبره الصادق توجهاً نحو مصالحة عامة ومشاركة تامة فى الحكم .

وفى عام ١٩٧٩ جلست لامتحان الشهادة السودانية ونجحت فيها بمرور عال مكننى من الالتحاق بكلية العلوم بجامعة الخرطوم. وبعد قضاء العام الأول فى تلك الدراسة شعرت أنها لا تفى طموحاتى التى ملأت نفسى فى دراسة الطب. وما أن أتت الفرصة مواتية فى منحة دراسية من العاهل الأردنى الملك حسين لدراسة الطب فى الجامعة الأردنية حتى توجهت إلى هنالك. بعد قضاء عام فى جامعة الأردن كاتبت كلية الطب بجامعة الجزيرة بأم درمان فى السودان فقبلت تحويلى والتحقت بها حيث تخرجت كطبيب امتياز فى شباط (فبراير) ١٩٨٦ وبذلك حققت حلماً كبيرا .

ردود الفعل للمقالات التى صدرت بمجلة التضامن

ظهرت العديد من ردود الفعل على الحلقات المنشورة بمجلة التضامن ولعل أهمها مجموعة من الأسئلة والاستفسارات وجهها الأستاذ إبراهيم عبد الله الغرباوى السودانى المقيم فى ليبيا وهى :

ثمة أسئلة ملحة محورها دائرة المهدى وحزب الأمة لن تكون فى إمكانية الدكتور الصادق الهادى المهدى من طرحها فى خضم مذكراته على صفحات مجلة «التضامن» الغراء ولكن أود باقتضاب التنويه إلى بعض الأسئلة لإثراء المواضيع التى تناولها الدكتور، وكذلك لإعطاء المذكرات صبغة المراجعة السياسية الحية لحزب الأمة ومساهمته فى الحياة السياسية منذ تولى السيد عبد الرحمن المهدى قيادة الحزب وطائفة الأنصار ويمكن تلخيص الأسئلة فى الآتى :

لماذا كُرست القيادة لحزب الأمة فقط من عائلة المهدى المالكة ولماذا تم تهميش دور عائلة عبدالله التعايشى الرجل الأقوى فى نجاح الثورة المهدية؟ ولماذا أحجم أبناء الخليفة عن المشاركة الفعالة فى تطوير حزب الأمة وما هى الأسباب التى ساهمت فى تبنى أبناء الخليفة عبد الله أمثال الدكتور عزالدين المهدى وداود الخليفة وغيرهم فى انتقاد سياسة عائلة المهدى وأسلوب الهيمنة؟.

لماذا حاول السيد عبدالرحمن المهدى والإمام الهادى المهدى المحافظة على سياسة القمة القيادية المثقفة المؤهلة والقاعدة الجماهيرية الأنصارية الأمية الفقيرة؟ وهل هو تطبيق حى للمثل العربى المعروف «جوِّع كلبك يتبعك»؟

ما هى أسباب الخلاف السياسى العميق بين الصادق المهدى والإمام الهادى عبدالرحمن (والد كاتب المذكرات) ولماذا قاوم الإمام الهادى سياسة الصادق المهدى التطويرية وتحديث حزب الأمة بمزيد من الحث على تعليم أبناء الأنصار وردم الهوة السحيقة بين القمة المتعلمة فى الجامعات البريطانية والقاعدة الأمية المفعمة فى وحل التبعية المطلقة؟

لماذا لم تسارع دائرة المهدى رغم الثروات التى بحوزتها فى تطوير الجزيرة أبا وإقامة المدارس والمعاهد الدينية علماً بأن الأنصار أكثر الفئات الاجتماعية حباً

للدين وأكثر شغفاً للعلم رغم أن الجزيرة أبا كانت تعيش فى وحل الأمية .

لماذا حاولت عائلة المهدى الاستحواذ على أموال دائرة المهدى علماً بأن بعض الأموال الاستثمارية هى محصلة جهد وعرق الأنصار الفقراء الذين عملوا بسخاء غريب فى قطع الأشجار والأخشاب التى استعملت فى الكمائن الطوبية لإيفاء المقاولات فى عصر الحكم الثنائى حيث تعتبر بداية القطرة فى ثراء بيت المهدى الثائر السودانى الاجتماعى الذى لم يترك أى أموال ورثة لأبنائه حيث مات فقيراً عفيفاً بينما عاش ويعيش أحفاده وأبناؤه فى تنعم ورفاهية . والطرف الثانى من قاعدة تجميع المال لدائرة المهدى هى أموال الزكاة والصدقات التى تجمع من أغنياء الأنصار فى غربى السودان المعطاء الذى كان لنصيبه المزيد من التجاهل، والفقر والأمية . ولم تحاول دائرة المهدى وحزب الأمة القضاء على فقر الأنصار خاصة المقيمين فى الجزيرة أبا والمشاريع الزراعية التابعة للدائرة .

لماذا اعتمد حزب الأمة على بعض الشخصيات اللامعة مثل محمد أحمد محجوب علماً بأنه لم يكن يوماً يؤمن بالمهدية والأنصارية بل يعتبرها تحفة من آثار الماضى .

أم كانت من نتائج وإفرازات المحافظة على القيادة السياسية السودانية تحت كل مسمى ؟

ما هى الأسباب التى تساهم فى تكريس الأنصار فى تلاوة راتب المهدى وعدم توسيع دائرة الاطلاع للفقة والأحاديث حتى يتمكن المسلم الأنصارى من توسيع مداركه الدينية فى المذاهب المختلفة بدلاً من القوقعة فى كتيب (الراتب) الذى يحمل صوراً لزعماء عائلة المهدى ومع قليل من الآيات والدعوات المكررة؟ وهل هذه النتيجة إفراز لقلة المستوى التعليمى الدينى للإمام الهادى المهدى وعبدالرحمن المهدى اللذين لم يأخذا إلا قسطاً زهيداً من التعليم الإسلامى المتطور رغم التمتع بلقب الإمامية التقليدية؟

لقد ساهمت منظومة حزب الأمة السياسية فى هجرة أبناء الأنصار والدخول فى هيئات وأحزاب مثل الحزب الشيوعى والبعث الاشتراكى والجبهة

القومية الإسلامية، ويمكن إطلاق صفة الأحزاب الهرمة التى دبت فيها الشيخوخة فى أوصالها ولكن كيف حافظ حزب الأمة على المقادير السياسية فى السودان؟ وكيف يمكن كذلك من تلميع صورة الحزب لتكون أكثر نضرة وشباباً ؟

لماذا حاول زعماء حزب الأمة من عائلة المهدى التأكيد من أن الإمام الهادى حى وسوف يعود وأنه عيسى المسيح وأنه المنقذ الوحيد- رغم أن المعروف أن الإمام الهادى قتل فى ١٩٧٠ - ولماذا حاول ولى الدين ونصر الدين الهادى المهدى من تكريس هذه المفاهيم الخاطئة فى أذهان الأنصار المقيمين فى معسكراتهم فى أثيوبيا، وهل هى بمثابة توظيف سياسى اقتصادى للمعونات التى كانت ترسل لتلك الفئات لكى تدوم فى معسكراتهم زهاء تسعة عشر عاماً .. وما هى التعويضات التى منحت لعائلات الأنصار الذين ماتوا فى أحداث الجزيرة أبا وودنوباوى فى آذار (مارس) ١٩٧٠ ؟

حديثاً : لماذا يحاول حزب الأمة بقيادة مبارك المهدى توقيع اتفاقية بين حزب الأمة وحركة تحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق- علماً أنهما طرفان نقيضان فى المفاهيم الدينية والسياسية - ومن نتائج الاتفاق سوف يكون غرب السودان هو الخاسر الأعظم نسبة لأن جميع أو معظم الجنود فى الرتب الدنيا فى الجيش السودانى من غرب السودان وكذلك يزج ميليشيات حزب الأمة فى أتون الحرب وسوف يدفعون الثمن، علماً أن معظم المنضوين فى الميليشيات كذلك من غرب السودان!! لذا ما هى النقاط الاستراتيجية فى الاتفاقية الحديثة ؟

وإلى اللقاء فى الايضاح مع أسئلة أخرى مع الشكر ،،،

إبراهيم عبدالله الغرباوى

(ســـودانى)

طرابلس - ليبيا

رسالة الدكتور الصادق الهادى المهدى

الأخ الأستاذ فؤاد مطر

بعد تحياتى

لقد اطلعت على الأسئلة المتعددة التى وجهها القارىء إبراهيم عبدالله الغرباوى من طرابلس، هذه الأسئلة، بعد الاطلاع عليها أكثر من مرة، أجدها فى مضمونها تنقصها الدقة فى التعابير والمعلومات الصحيحة والدامغة كما يدعى السائل، وتبدو كأنها كتبت بعفوية بهجوم سافر لا مبرر له لإدانة كيان الأنصار منذ تجميعه على عهد الاحتلال، وكذلك إدانة لقياداته السياسية المعروفة. وفى تقديرى أن القارىء جنح فى لا مبالاة بالخروج عن لغة المخاطبة الموضوعية إلى إرسال التعابير فى عفوية تامة للاستفزاز والإحراج، وذلك أسلوب أتحفظ عليه، فإذا كانت تلك العفوية فى المخاطبة هى طبع السائل وأسلوب القارىء لمخاطبة الآخرين فأرجوه مراجعة ذلك الأسلوب، فحاشى أن يكون الإمامان عبدالرحمن والهادى بالصفات والاتهامات التى يحاول القارىء وصفهما بهما، فالإمام عبدالرحمن أنجز ما وعد «السودان للسودانيين»، والإمام الهادى سقط شهيداً دون رايته من رفض حكم العسكر بلافتته الشيوعية التى رفعها يوم استيلائه على السلطة صبيحة ١٨٦٩/٥/٢٥ فذهب مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا.

فى تقديرى أن ما ذهب القارىء إليه بتلك الأسئلة وبذلك الأسلوب إنما هو نوع من التكرار الممل لكتاب اليسار السودانيين فى سنى الخمسينات من جريدة «الصراحة» السودانية، فقد حاولت تلك الجريدة كل جهدها آنذاك فى أكثر من مقال ومجال وبمثل عموميات تُهم القارىء إلصاق لقب صديق أفندى بالسيد الصديق المهدى مدير عام دائرة المهدى وقتها والإمام الصديق فيما بعد، مما أدى إلى مواجهة لم يحمد عقباها.

مع ذلك لاأجد حرجاً فى التعامل مع مثل هذه الأسئلة، فمقالاتى وكتاباتى مجردة وللتاريخ والقضية عامة، والأشخاص المعنيون حينما نتخاطب بشأنهم ليس بالضرورة أن تنطلق من موقف (والد كاتب المذكرات) فهم للتاريخ لأنهم من صناع التاريخ، وبعد الاطلاع على الأسئلة لأكثر من مرة أجد نفسى مضطراً إلى تبويبها وترتيبها تفادياً للتكرار وهاك فى رحابة صدر ما أرى.

وتفضلوا بفائق شكرى واحترامى ،،،

الصادق الهادى المهدى

السؤال الأول وجوابه بين إبراهيم الغرباوى والدكتور الصادق الهادى

ثمة أسئلة ملحة محورها دائرة المهدى وحزب الأمة لن تكون فى إمكانية الدكتور الصادق الهادى المهدى من طرحها فى خضم مذكراته على صفحات مجلة «التضامن» الغراء ولكن أود باقتضاب أن أنوه إلى بعض الأسئلة لإثراء المواضيع التى تناولها الدكتور وكذلك لإعطاء المذكرات صبغة المراجعة السياسية الحية لحزب الأمة ومساهمته فى الحياة السياسية منذ تولى السيد عبدالرحمن المهدى قيادة الحزب وطائفة الأنصار ويمكن تلخيص الأسئلة فى الآتى :

لماذا كُرست القيادة لحزب الأمة فقط فى عائلة المهدى المالكة ولماذا تم تهميش دور عائلة عبدالله التعايشى الرجل الأقوى فى نجاح الثورة المهدية؟

ولماذا أحجم أبناء الخليفة من المشاركة الفعالة فى تطوير حزب الأمة وما هى الأسباب التى ساهمت فى تبنى أبناء الخليفة عبدالله أمثال د. عزالدين المهدى وداود الخليفة وغيرهم فى انتقاد سياسة عائلة المهدى وأسلوب الهيمنة؟ ثم لماذا حاول السيد عبدالرحمن المهدى والإمام الهادى المهدى فى المحافظة على سياسة القمة القيادية المثقفة المؤهلة والقاعدة الجماهيرية الأنصارية الأمية الفقيرة؟ وهل هو تطبيق حى للمثل العربى المعروف، وما هى الأسباب التى تساهم فى تكريس الأنصار فى تلاوة راتب المهدى وعدم توسيع دائرة الاطلاع للفقة والأحاديث حتى يتمكن المسلم الأنصارى من توسيع مداركه الدينية فى المذاهب المختلفة بدلاً من القوقعة فى كتيب (الراتب) الذى يحمل صوراً لزعماء عائلة المهدى ومع قليل من الآيات والدعوات المكررة؟ وهل هذه النتيجة إفراز لقلة المستوى التعليمى الدينى للإمام الهادى المهدى وعبدالرحمن المهدى اللذين لم يأخذا إلا قسطاً زهيداً من التعليم الإسلامى المتطور رغم التمتع بلقب الإمامية التقليدية؟

وفى الآتى : جواب الدكتور الصادق الهادى المهدى :

فى البداية وقبل السير قدماً فى الرد على الأخ إبراهيم، أرى أنه لابد من وقفة قصيرة لتوضيح وإبراز نقطة أساسية، عن ماهية وهوية كيان الأنصار، منذ نشأته وحتى يومنا هذا، لتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة التى يرسلها البعض جزافاً أو عن قصد يتهمونه فيها بالطائفية أو الطائفية الدينية من دون التحقيق عن مدلولات أو معانى الكلمة، كما هى مستعملة فى القاموس السودانى السياسى اليوم، وهو مفهوم قصد به الوصف بالتخلف والعجز والشرذمة مما لا يتفق والخلفية التاريخية والسياسية للكيان وعطائه النشط والمتصل لأكثر من قرن على الساحة السياسية السودانية، وبذلك يصبح هذا الكيان من أعرق وأقدم التكوينات السياسية ليس فى السوادن فحسب بل والعالم العربى والإسلامى على الإجماع .

الخلفية التاريخية والسياسية لكيان الأنصار كما جاءت فى المقالات السابقة، تقول بإيجاز، شديد، أن كلمة «الأنصار» هى تسمية سياسية دينية أطلقها الإمام محمد أحمد المهدى على أواخر القرن الهجرى الماضى لكل الذين هبوا من أبناء وبنات السودان وقتها لنصر دعوته لتحكيم كتاب الله وسنة رسوله لإزالة المظالم والبدع التى أباحها الخديويون والعثمانيون فى العالم الإسلامى. وهى تسمية اختارها الإمام المهدى وفق قوله تعالى **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصارى إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله فآمنت طائفة من بنى إسرائيل وكفرت طائفة فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين﴾**، ومتفقة مع نهج وسنة الرسول ﷺ حينما أطلق كلمة الأنصار على مجموعات المدينة من قبائل الأوس والخزرج . التى آوته ونصرت دعوته حين الهجرة لتثبيت الرسالة السماوية بالدعوة الإسلامية إلى كافة البشر .

ذاك من أمر التسمية وبداية الدعوة، فلم تكن دعوة الإمام المهدى لأبناء وبنات السودان للانضمام والانخراط فى طائفة أو طريقة صوفية أسسها هو، أو

أن يكون هو شيخاً لطريقة صوفية أو طائفة أسماها الأنصار - إنما كانت دعوة جهادية ثورية بالمعنى المتعارف عليه فى الفقه الإسلامى - جمعت سلالات سودانية مقاتلة كان لها الغلبة السياسية والاقتصادية على أوضاع السودان بعد انتصار الثورة وتأسيس الدولة، فبهم قامت تلك الدولة ومنهم سقطت (١٨٨١ - ١٨٩٨).

أسس الأنصار بتوجيه الإمام المهدى مدينة أم درمان كعاصمة لحكمهم، وقد سماها الإمام المقاتل (البقعة المباركة) وفيها قُبر، ولا زال مكان قبره (القبة) هو المعلم الأساسى فى المدينة، وما زالت أم درمان وحتى بعد الاحتلال المصرى الإنكليزى ١٨٩٨م وإلى اليوم هى العاصمة القومية للسودان، فيها نمت الأنشطة الثقافية والأدبية التى أفضت إلى قيام الأحزاب السياسية التى قادت البلاد إلى الاستقلال فى ١٩٥٦/١/١، وكذلك نشأت فيها الأندية الرياضية والفنية والثقافية والاجتماعية.

وقد تغنّى الشعراء بتاريخ أم درمان بزهو وفخر شديدين، وكذلك تغنوا بجمالها وجمال حسناواتها فى تحف رائعة من الأدب السودانى المعاصر، ولعل أجمل ما قيل فى تاريخ أم درمان، هو تاريخ الأنصار، ما نظمه الشاعر عبدالله محمد زين فى عصمائه التى يتغنى به كل السودانيين فى أدب شعبى رائع ألهب الحماسة للمستمعين وهى قصيدة رائعة تتحدث عن ملحمة التاريخ الأنصارى، من الجهاد والثورة والدولة والثوار، ولا تتحدث عن الطائفة أو الطائفية والشعوذة والتخلف وهى صفات يحاول بعضهم فى سذاجة إلصاقها بالكيان، فهيا إلى مختارات من القصيدة مع تعليقات مناسبة عسى أن تختصر لنا الطريق لتوضيح ما نحن بصدده فى هذه المقالة :

أنا أم درمان أنا السودان ... أنا الدر اليزين بلدى
أقوم بأعظم الأدوار ... وأقود الساحة للثوار
أنا أم درمان سليله السيل ... قسمت الليل وقمت صباح
أنا الولدونى بالتهليل ... وهلت فوق غابة رماح
أنا الطابيةَ المقابلة النيل ... وأنا العافية البشد الحيل

أنا القبة البتضوى الليل   وتهدى الناس سلام وأمان
أنا أم درمان ده ميلادى   وتيلادى البشيل اسمى
أنا القدمت أولادى   شرافه وسيف على وسمى
وكنت القوة والجولة   وحزت وفزت بالجولة
وكنت الراية والدولة   وفى التاريخ بقيت عنوان
أنا أم درمان نصرت الدين   وكنت فداية للإسلام
وروحوا حولى ناس صادقين   ضناهم من حياتى غرام
وذانوا الجودة والفكرة   وخلدوا أعظم الذكرى
ودخلوا المدرسة الكبرى   ونالوا شهادة الإيمان
أنا أم درمان سقانى النيل   رحيق العزة من كاسه
أنا لى مجده كنت دليل   وأية وحدة لناسوا
أنا الفى الشاطىء الغربى   سقوط غردون مهر حربى
وأنا النيل طلب قربى   مزج من كافة الألوان

ذاك نغم شجى تنطبق عليه عبارة السهل الممتنع، وهو نغم يردده السودانيون على مختلف مشاربهم فى زهو وحماس، فتعابير الشاعر البسيطة تفسر تاريخاً كاملاً لملاحم من البطولات للآباء والأجداد، لا توافق مواصفاتها مواصفات الطائفية كما هو متعارف عليها فى العالم العربى والإسلامى، أو مواصفات التشرذم والتخلف إنما هو تجمع لثوار .

فأم درمان حسب القصص والأدب الشعبى تقوم بأعظم الأدوار وتقود الساحة الثوار وهى التى ولدوها أو أنشأوها بالتهليل وشارات الثورة، وقد هللت على أرضها حين ميلادها غابة من الرماح كناية عن الحشود الصامدة والمقاتلة من الثوار الذين زحفوا كالسيل المنحدر بعد انتصار شيكان للخرطوم، وهى القبة التى تضوى الليل قبة الإمام المهدى التى شهدها الناس سلام وأمان، والإمام المهدى لا يحكم السودان من قبره، كما يحاول الكثيرون إعطاء هذا الانطباع، إنما تحكم السودان الباقيات الصالحات من أعماله، وأم درمان هى

التى قدمت أولادها شرافة وسيف على وسمها ورفرفت فوق سمائها رايات الثورة الخفاقة ، وأم درمان هى الثورة التى ذهب فداءها أناس صادقون طيبون مجاهدون فتنوا بغرامها وبحبها وبحب التراب السودانى ، فخلدوا أعظم الذكرى لملاحم حربية قل أن يجود الزمان بمثلها ، ونالوا شهادة الإيمان والجهاد والاستشهاد .

وأم درمان تفخر بنفسها ، وكيف كان مقتل الجنرال الانكليزى غردون فى الشاطىء الغربى من النيل وبعد سقوط الخرطوم ، هو مهر حربها ونهاية حكم الأتراك وبداية استقلال السودان .

وهكذا تسير القصيدة ، لا طائفية ولا تخلف ، ولا شعوذة ، إنما نضال وكفاح وشهادة ، وعطاء بلا حدود ، ذلك هو تاريخ الأنصار فى نغم شجى وكلمات بسيطة لا يستطيع كائن من كان أن يسلخهم ذلك التاريخ فهم لا يسوون شيئاً من دونه .

تلك كانت البداية ، ولقد تواصل مشوار كيان الأنصار على الساحة السياسية السودانية على عهدى الاحتلال والاستقلال وفق توجيهات الإمام عبدالرحمن المهدى حيث أدخل فيه كما أسلفنا مبدأ قبول الديمقراطية والرأى الآخر وأشياء أخرى متعددة ، ومع كل ذلك احتفظ الكيان بموروثات عديدة أهمها :

الإبقاء على المسحة الجهادية فى كثير من معاملاتهم السياسية خاصة وأن كثيراً من مقاتلى الثورة كانوا أحياء على أيام عهد الاحتلال الأولى فأورثوا أبناءهم وأحفادهم خبرتهم الغالية ، من معارك الأبيض وشيكان والخرطوم ، كذا أورثوهم عناء المثابرة على الشدائد والهزائم فى توشكى والحفير والنخيلة وكررى وأم دبيكرات والشكابة .

كذلك ورث الكيان التفاعل مع الأحداث السياسية على الساحة السودانية ، أيا كان قدرها ، ذلك لأنه كيان أصيل فيها أفرزته بعد نضال وكفاح

وثورة ، ولم تفرزه طائفة أو زاوية أو طريقة صوفية بعينها وعليه لم يكن ممكناً لقيادات الأنصار أن يجتمعوا لأداء الشعائر الدينية فقط ويقولون فى كلمات محسوبة أنهم أهل دين فقط وربنا يولى من يصلح أو هكذا يقول بعضهم ، أما قيادات الأنصار فقد فرضت عليهم خلفيتهم السياسية ، إبداء الرأى السياسى أيا كان نوعه وقدره .

لقد حاولت قوات الاحتلال إقناع الإمام عبدالرحمن المهدى بإنشاء طريقة تنسب إليه « الرحمانية » والتخلى عن الالتزام بكيان الأنصار ، مثل طائفة القيدانية فى الهند التى أسسها الشيخ أحمد القيدان ، لكنه أبقى على كيان الأنصار ورفع شعارات :

لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب ، ديننا الإسلام ووطننا السودان ، وبذلك الشعار تعاون مع طلائع المثقفين السودانيين ودعم مؤتمر الخريجين العام منذ يومه الأول وحتى انقسامه إلى جهات متعددة ، ولعله كان أكبر المتبرعين لإنجاح نشاطات المؤتمر فى يوم التعليم ومحاربة الأمية ، وحينما انقسم المؤتمر إلى جبهات أهمها الجبهة الاتحادية التى ارتأت الاتحاد مع مصر تحت وحدة وادى النيل ثم الجبهة الاستقلالية التى طالبت باستقلال السودان كلياً عن دولتى الحكم الثنائى وانحاز الإمام عبدالرحمن مع الجبهة الاستقلالية ، فأسسوا حزب الأمة ورفع الإمام عبدالرحمن شعار « السودان للسودانيين » وكان خصومه لصدقها يقولون « كلمة حق أريد بها باطل » ولكنها بقيت وكسبت الجولة حينما انحازت المجموعة الاتحادية إلى راية الاستقلال .

هناك سؤالان بارزان يفرضان نفسيهما بإلحاح شديد ، أولهما : أبعد كل الذى سقناه وسردناه عن تاريخ نشأة كيان الأنصار السياسية والدينية ، أيحسبه الأخ إبراهيم ومن حذا حذوه تكويناً طائفياً رجعياً متخلفاً ؟ أم ماذا . إذا كان تكوين كيان الأنصار طائفياً ورجعياً ، إذاً فكل بداية تاريخ السودان الحديث وأمجاده التى يباهى بها الأمم ، ترتد إلى رجعية طائفية ، وحدث ولا حرج .

أما ثانى الأسئلة فهو كشكول من التهم يرسله الأخ إبراهيم الغرباوى فى

أنفاس قصيرة متقطعة تتهم الإمام عبد الرحمن وتصفه بالثرى الممعن فى الراحات وملذات الحياة والجاه على هامات ومقدرات رجالات الأنصار الذين احتكروا قيادتهم لنفسه ، نحن نقول أن ذلك الوصف يجافى الحقيقة فالحال الذى يتحدث عنه الغرباوى ومن حذا حذوه اندثر على سفوح جبل كررى فى صبيحة ٢ أيلول (سبتمبر) ١٨٩٨م .

أما ما حدث بعد ذلك فيعبر عن عطاء الرجل ومقدراته القيادية فى تجميع قيادات كيان الأنصار بعد الشتات الذى أصابها من هزائم توشكى والحفير والنخيلة وكررى وأم دبيكرات والشكابة التى أصيب فيها بالرصاص على كتفه وهو دون الثالثة عشرة من عمره ، لم يعطه أحد قيادة كيان الأنصار ، أو حزب الأمة الذى أسهم فى تأسيسه ، إنما برز الرجل ليقود الزمام بنفسه دون أبناء الأسر الأنصارية العريقة بما فيهم أبناء الخليفة عبد الله ، وأبناء الخليفة الذين يتحدث عنهم الغرباوى فى حسرة شديدة أبعدوا أنفسهم عن حزب الأمة لأسباب يعرفونها ثم عادوا وتبوأوا أعلى المناصب باسمه ، فهاهو السيد داود الخليفة (رحمه الله) وابنه محمد وابن عمه صلاح عبدالسلام يحتلون أرفع المناصب باسم حزب الأمة ، وأن محمد داود أسقط الصادق المهدى فى انتخابات حزب الأمة عام ١٩٦٧ فماذا تقول بعد ذلك ؟

حياة الإمام عبد الرحمن مليئة بالتفاعلات مع الأحداث ، فهو الذى بدأ من العدم مطارداً من قوات الاحتلال ، فالمصريون يريدون قبره ، والإنكليز يخشون بعث الدعوة المهدية الجهادية فى شخصه ومع ذلك أفلح فى الإفلات من التصفية الجسدية التى أضمراها له .

فحشّ وزرع بيده وكان لاجتهاداته وعطائه المتصل دور أساسى فى توليف قلوب الرجال حوله وتوظيف عطائهم لتحرير السودان واستقلاله الوطنى ، فإطلاق التهم على عواهنه بتهمة الثراء والترف لا يفيد كثيراً ، إنما يوغر الصدور ، فهناك عدد من المؤلفات والوثائق المحققة ، بعضها بحوث تاريخية نال به عدد من السودانيين أرفع الشهادات العلمية من الجامعات السودانية

والأجنبية حول الرجل ومعاصريه، أثبتت مقدراته وعطاءه بلا حدود للوقوف تحت راية الاستقلال وكفاه ذلك فخراً، ماذا يريد الغرباوى ومثاله، أيريدون إقامة محاكمة تاريخية للإمام عبد الرحمن لبعثه بكيان الأنصار والتصدى لقيادته والانتصار به لدعوة الاستقلال الوطنى؟أم ماذا ؟؟

أما جزعه عن بقاء قيادة الأنصار فى عقبه، فذلك من شأن الأنصار، ويحدثنا التاريخ فيقول أن تلك القيادة الموروثة سوف تبقى متى ما كان عطاؤها فى مستوى الأحداث، وسوف تسقط متى ما تقاعست واسترخت وعجزت عن الاضطلاع بالدور المطلوب منها .

أما اتهامك للإمام عبد الرحمن والإمام الهادى «فى المحافظة على سياسة القمة القيادية المثقفة المؤهلة والقاعدة الجماهيرية الأنصارية الأمية الفقيرة»، ثم أردفتها فى صفحة أخرى بتهمة «قلة المستوى التعليمى الدينى للإمام الهادى المهدى والإمام عبد الرحمن المهدى، اللذين لم يأخذا إلا قسطاً زهيداً من التعليم الإسلامى المتطور، رغم التمتع بلقب الإمامية التقليدية؟» ففيه تناقض واضح يكشف عن عدم الثبات على رأى واحد، وعدم ترتيب الأفكار فيما تتحدث عنه، بل إنك ترسل التهم جزافاً وعلى عجل، إذ كيف يمكن لجاهلين الإبقاء على المثقفين والتعامل معهم، ومع ذلك أقول لك :

إن الإمام عبد الرحمن المهدى كان تعليمه أساساً دينياً، بدأ تحت رعاية الخليفة عبد الله فى خلوة أبناء المهدى بالقبة إبان الدولة المهدية وحتى سقوطها عا ١٨٩٨ وكان عمره آنذاك قد ناهز الثلاثة عشر عاماً، أما بعد الاحتلال وبعد معركة الشكابة التى كان مفروضاً أن يتم فيها تصفيته جسديا، ثم الإقامة الجبرية فى جزيرة الفيل بالقرب من واد مدنى قبل السماح له بدخول أم درمان ١٩٠٨ تحت الإقامة الجبرية بالمنزل فى حى العباسية، حيث تتلمذ على شيخ الإسلام الشيخ محمد البدوى لدراسة الفقه والتوحيد إلى آخر ما كانت تجود به حلقة الشيخ آنذاك، وقد مكث هناك بعض سنين كان خلالها لا يعقد الشيخ حلقته إلا بعد حضوره، فقد سمع عن الشيخ محمد البدوى أنه حينما

يدخل عليه حاجبه ليأذن ببداية الدرس ، يسأل «ولد المهدى جاء» ، فإذا كانت الإجابة بالإثبات بدأت الحلقة وإلا انتظر ، وقد احتج بعض التلاميذ على ذلك ، فقال لهم الشيخ : هذا يستفيد من علمه قوم كثير ، وكأنما كان يتوسم فيه الإمامة لجموع المسلمين .

وعندما قويت شكيمة الإمام عبدالرحمن وبدأ حياته العلمية ، كان له أصدقاء كثيرون من علماء الإسلام من كل الأجناس ، أضف إلى ذلك ، فقد كان من أعز أصدقائه الشيخ أبو شامة عبدالمحمود مفتى الديار وشيخ علماء السودان ، فقد عرف عن الإمام عبدالرحمن ، أنه كان مولعاً بالعلم والعلماء والمثقفين وساعد بماله ووقته وعلاقته كل المؤسسات التعليمية القائمة فى السودان آنذاك ، إضافة إلى جهوده الجبارة فى إنجاح يوم التعليم الذى نظمه مؤتمر الخريجين العام ، كذلك ساعد سيادته عدداً لا يستهان به من طلاب العلم لتكملة دراستهم سواء فى السودان أو خارجه ، واشترى بيت السودان (مبنى الملحقية الثقافية حالياً فى لندن) هدية لإقامة الطلبة السودانيين فى لندن ، لا أدرى كيف يوصف رجل بتلك التوجهات والحدب على العلم بإبقاء قاعدته الأنصارية فى وحل من الجهل . راجع جريدة الراى العام ٩ نوفمبر ١٩٤٦م .

أما الإمام الهادى فقد كان تعليمه عصرياً بدأ بالخلوة فى الجزيرة أبا ثم ودنوباوى ثم درس فى رفاعة وفى مدارس الأحفاد وكلية غردون ثم أكمل تعليمه فى كلية فيكتوريا بالإسكندرية ، حيث زامل الشريف حسين الهندى ، فيما مكن فيما بعد لصداقة وعلاقة قوية بينهما إلى أن لقيا ربهما ولم تصافح أيديهم حكام مايو العسكريين . بعد الإسكندرية ، رجع الإمام الهادى للسودان لمساعدة والده ، حيث أقام معظم أوقاته فى الجزيرة أبا فتبحر فى العلوم خاصة الإسلامى منها ، وصادق العلماء أمثال الشيخ حسن مدثر قاضى القضاة ، وشيوخ الأنصار وحفظ القرآن ، كان فى رفقته دائماً العلماء وأهل العلم مما تسبب له فى مشاكل عنيفة قادت إلى انقسام حزب الأمة ، مما سوف نطرقه لاحقاً ، فقد ظن الكثيرون من سياسيى حزب الأمة أن توجهاته الدينية وحديثه المتصل عن الجمهورية الإسلامية ومصادقته لرجال الدين من دون السياسيين

قد تقود الحزب إلى التزامات لا يستطيعون الإبقاء عليها، ويكفيه فخراً أنه لقى ربه مستشهداً فى سبيل الإسلام وضد إقامة نظام ماركسى فى السودان .

كان الإمام الهادى يحرص على إمامة المصلين للأوقات الخمسة من اليوم فى الجامع ثم يحضر بانتظام جلسات قراءة راتب الإمام المهدى فى أوقاته المعلومة ، وهكذا كان شأنه ودربه ، فهل يوصف الذى جمع بين التعليم العصرى والتفقه فى الدين من أنه نال قسطاً زهيداً من التعليم .

أما استشهادك بالمثل العربى القائل « جوّع كلبك يتبعك » كناية عن فقر الأنصار وتجويعهم بواسطة الإمام عبدالرحمن المهدى حتى يتبعوه ، وفى صفحة أخرى تتحدث عن « الطرف الثانى من قاعدة تجميع المال لدائرة المهدى هى أموال الزكاة والصدقات التى تجمع من أغنياء الأنصار من غرب السودان المعطاء الذى كان نصيبه المزيد من التجاهل والفقر والأمية » . فيه تضارب واضح ينم عن اضطراب وجهل بالحقيقة . فحصيلة كلامك تفيد بأن هناك أنصاراً أغنياء وأنصاراً فقراء شأنهم شأن بقية أفراد الشعب السودانى الكريم ، وعموماً فمثلك « جوّع كلبك يتبعك » محدود فى تعبيره ويجافى الواقع الذى أقررته فى عباراتك ولا ينطبق على ما كنت تنوى التعبير عنه .

فكما هو معروف لم يكن الإمام عبد الرحمن حاكماً للسودان حتى يحرم من يشاء لدرجة الجوع ليتبعه ، فالذى كان يحكم السودان حتى ١٩٥٦ هم جنود وإداريو الاحتلال ممثلين فى حاكم عام السودان ، كذلك توفى الإمام عبد الرحمن فى آذار (مارس) ١٩٥٩ أى حوالى ثلاث سنوات بعد الاستقلال ، كان الفريق عبود حاكماً فيها لمدة نصف عام تقريباً ، والسيد إسماعيل الأزهرى لنصف آخر ، وحصيلة العامين بين حكم أزهر وعبود قامت فيهما حكومة ائتلافية بين حزبى الأمة والشعب الديمقراطى . بمعنى آخر لم ينفرد حزب الأمة الذى يتزعمه الإمام عبد الرحمن بالحكم إطلاقاً . حتى تكون للإمام السطوة والجبرة فى تجويع من يشاء من الأنصار حتى يتبعه . كذلك من المسلم به أن رجالات الأنصار يشكلون شريحة يفوق عددها ملايين السودانيين ، ولا يعقل

أحد أن يكون كل أولئك موظفين للإمام عبد الرحمن، حتى يحرمهم مرتباتهم ليتبعوه جوعاً، فالذين خدموا الإمام عبد الرحمن من رجالات الأنصار لا يتعدون الأصابع، والذين تعاونوا معه اقتصادياً فى الجزيرة أبا، مما سنعود له لاحقاً، لا يتعدون الآلاف، أما بقية الملايين من رجالات ونساء الأنصار فى البوادى والأرياف فرزقهما على الله يهب من يشاء بغير حساب، حقيقة ملايين الأنصار الذين تبعوا الإمام عبد الرحمن، إنما لتحقيق أهداف كبيرة بعينها تحدثنا عنها فى أكثر من مجال .

أما الذين أوردوا التهمة للإمام عبد الرحمن بأنه مات ثرياً ولم يطبق شرع الله وكذلك التهمة نفسها للإمامين الصديق والهادى الذين خلفوه فأقول باختصار شديد وبالمنطق نفسه أعلاه وبالتواريخ نفسها أعلاه، لم تكن السلطات على عهد الاحتلال حتى ١٩٥٦/١/١ ممنوحة للإمام عبد الرحمن ولا بعدها حتى يطبق شرع الله، وكذلك لم تكن للإمام الصديق حتى وفاته أيام عبود لتطبيق شرع الله. أما على عهد الديمقراطية الثانية ٦٤ - ١٩٦٩ فقد كان الائتلاف الحاكم بين حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى يسعى جهده لوضع مسودة لدستور لا يتعارض مع شرع الله، وعموماً لتطبيق شرع الله ومحاربة الشيوعية استشهد الإمام الهادى، وأن أمر تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان، لا يكون بالبساطة التى يتصورها الكثيرون، فهناك عوائق عملية كثيرة لابد من تجاوزها حتى نعمل لشرع الله، وما الذى بين أيدينا منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣ وحتى اليوم ليس بخاف على أحد، فخافوا الله فى سيرة الرجل .

أما حديثك عن الأسباب التى تساهم فى تكريس الأنصار فى تلاوة راتب الإمام المهدى وعدم توسيع دائرة الاطلاع للفقه والأحاديث حتى يتمكن المسلم الأنصارى من توسيع مداركه الدينية فى المذاهب المختلفة بدلاً من القوقعة فى فى كتيب الراتب الذى يحمل صوراً لزعماء عائلة المهدى ومع قليل من الآيات والدعوات المكررة كما قلت .

فيبدو أنك نسفت كل كيان الأنصار من جذوره واتهمت الإمام المهدى

أبا الثورة والوطنية الحديثة بصاحب كتيب الراتب الذى يحتوى كما قلت على قليل من الآيات والدعوات المكررة، وكلمة تكرار تعنى السماجة، وإذا استبحت لنفسك استعمال تلك التعابير عن أبى الثورة وأبى الوطنية السودانية الحديثة، فيهون أمام ذلك انتقاداتك للإمام عبد الرحمن وخليفتيه الصديق والهادى من بعده. وعموماً لا أستغرب لاستعمالك تلك الكلمات، فلقد وصفت الإمام المهدى فى بعض صفحاتك، بالثائر الاجتماعى، وهذه هى أول المرات التى نسمع وصف الإمام المهدى بالثائر الاجتماعى فكل مؤرخى الشرق والغرب مسيحيوهم ومسلموهم وصفوه بالثائر السودانى الإسلامى.

وراتب الإمام المهدى ليس هو كتيب من تأليف الإمام المهدى به قليل من الآيات والدعوات المتكررة فقط، إنما هو بلغة العصر كان يمثل المنفستو الذى ارتكزت عليه الثورة الوطنية الأم، وهو فى مجمله مجموعة من الأدعية أو الأوراد والآيات القرآنية جمعها الإمام المهدى ورتبها بأسلوبه لحث المجاهد والمناضل السودانى على الجهاد فى سبيل الله وإحياء كلمته. فقد حرص الإمام المهدى فى كل منشوراته المحققة والتى كان يبعث بها بين الحين والآخر إلى قيادات الثورة فى مختلف أنحاء البلاد، بأن يحرصوا على قراءة الراتب مع حزب من القرآن. فقد كان يعتقد فى ذلك تطميناً لقلوب الجماهير. وإذا كان ذلك هو توجيه أبى الثوار فلا أعتقد أن هناك عيباً فى الإبقاء على ذلك التقليد.

ولمعلومية السائل فقوات الاحتلال البريطانى، منعت جماهير الأنصار من حيازة الراتب أو قراءته، ومن يوجد فى حوزته راتب كان يعاقب بالجلد والسجن، هكذا يتضح إلى أى مدى تجد قراءة الراتب مكانة خاصة فى التراث الأنصارى.

وقراءة الراتب لا تمنع المسلم الأنصارى من توسيع مداركه الدينية فى المذاهب المختلفة، فالراتب لا يقوم مقام المذاهب، وعموماً قراءة الأوراد ليست محجورة على المسلمين فالشاذلية يقرأون أوراد سيدى أبى الحسن الشاذلى. والتجانية يقرأون حزب السيف لسيد حمد التجانى إلخ إلخ، من دون أن تحجب تلك الأوراد اطلاعهم على المذاهب المختلفة.

جواب الدكتور الصادق الهادى
على السؤال الثانى لإبراهيم الغرباوى

لماذا لم تسارع دائرة المهدى رغم الثروات التى بحوزتها فى تطوير الجزيرة أبا وإقامة المدارس والمعاهد الدينية علماً أن الأنصار أكثر الفئات الاجتماعية حباً للدين وأكثر شغفاً للعلم رغم أن الجزيرة أبا كانت تعيش فى وحل الأمية، ولماذا حاولت عائلة المهدى الاستحواذ على أموال دائرة المهدى علماً أن بعض الأموال الاستثمارية هى محصلة جهد وعرق الأنصار الفقراء الذين عملوا بسخاء غريب فى قطع الأشجار والأخشاب التى استعملت فى الكمائن الطوبية لإيفاء المقاولات فى عصر الحكم الثنائى حيث تعتبر بداية القطرة فى ثراء بيت المهدى الثائر السودانى الاجتماعى الذى لم يترك أى أموال ورثة لأبنائه حيث مات فقيراً عفيفاً بينما عاش أحفاده وأبناؤه فى تنعم ورفاهية .

والطرف الثانى من قاعدة تجميع المال لدائرة المهدى هى من أموال الزكاة والصدقات التى تجمع من أغنياء الأنصار فى غربى السودان المعطاء الذى كان نصيبه المزيد من التجاهل والفقر والأمية، ولم تحاول دائرة المهدى وحزب الأمة فى القضاء على فقر الأنصار خاصة المقيمين فى الجزيرة أبا والمشاريع الزراعية التابعة للدائرة ؟

الجواب : نحن نقول للغرباوى، لا تحاول من خلال أسئلتك العفوية أن تعطى انطباعاً عن تجمعات الأنصار، وكأنها تعيش فى وحل من الجهل بسبب زعامة الإمام عبد الرحمن المهدى لها، فمن المعلوم أنه كان من سياسة عهد الاحتلال الانجليزى حتى الاربعينيات، التضييق على تجمعات الأنصار واضطهادها وحرمانها من فرص التعليم وبالتالى حرمانها من التوظيف والمشاركة فى وظائف الإدارة المفتوحة للسودانيين وقتها، وهى حقيقة لا يختلف عليها اثنان

ملمان بتفاصيل توجهات وسياسات الاحتلال فى السودان ، ولقد انعكست تلك الحقيقة سلباً بعدم الكوادر بقدر كافٍ من خلفيات أنصارية تؤثر فى صنع القرار ، لذلك كانت ديار الأنصار فى السودان تحظى بخدمات هامشية لا تسمن ولا تغنى من جوع .

أما على عهد الاستقلال والتحرير الوطنى ، فقد واكبت فرص التعليم ولا أقول بالصورة المثلى ، إنما بصورة عملية تطلعات مناطق الأنصار ، فقد نال الغرب ، فى خطوات سريعة خدمات لا بأس بها فى التعليم وتوفير المياه .. إلخ ، وانعكس ذلك على التمثيل النيابى الذى توضحه آخر إحصائية لبرلمان ١٩٨٦ ، ودونك كشف النواب ومؤهلاتهم ، فلا تهجير للنواب بسبب الجهل ولا وحل من الأمية كما تزعم ، فقائمة نواب حزب الأمة فى كل دوائرهم الانتخابية تعبر عن مستوى رفيع فى المؤهلات العلمية ومن الفهم والتعامل العلمى مع متطلبات الحياة .

أما الجزيرة أبا التى تتحدث عنها قائلاً أنها « توحل فى الجهل» فهى كمدينة صغيرة مقارنة بمثيلاتها من المدن السودانية تعتبر فى مستوى لا بأس به من فرص التعليم ، ففيها ما لا يقل عن ١٠ مدارس من كل مستويات التعليم الابتدائى والثانوى العام والعالى والفنى ، ولمعلومية الغرباوى فللجزيرة أبا دائماً وضع مميز يضعها فى المقدمة فهى مهد الدعوة ، وأرض الثورة ، وهى النقطة التى انطلقت منها رايات التحرير غرباً ثم انعطفت شرقاً حتى سقطت الخرطوم ، وسقط الحكم التركى وتحرر السودان ، كذلك كانت الجزيرة أبا أرض الميعاد التى تجمع فيها أبناء وأحفاد الثوار ليبدأوا ثورة أخرى بمفاهيم جديدة فأسسوا تحت ريادة الإمام عبد الرحمن تجمعاً اقتصادياً قوياً وفر كل المال الذى تطلبته الحركة الاستقلالية عبر دائرة المهدى لتحقيق الاستقلال للوطن ، وهو مجهود اشترك فيه مع المهاجرين الأنصار الإمام عبد الرحمن وذووه بأيديهم فحشُوا وزرعوا سوياً يداً واحدة لتحقيق الأهداف ، ولم يحفظ الإمام عبد الرحمن المال لنفسه كما تزعم ، فقد صرف ذلك المال من دون بخل أو أنانية لتحقيق الفكرة والهدف اللذين أذنا بجمعه ، لقد كان الأبناء والأحفاد على وعد

بأن يعيدوا للسودان استقلاله ومجده الذى طاح على جبل كررى ، ليس بالثورة المسلحة مثل الأجداد ، إنما بالعمل السياسى المسموح به إبان عهد الاحتلال ، وقد فسرت فى مقالاتى السابقة الأسباب التى أملت التغيير فى النهج ، وفى كلتا الحالتين كان التحرير والاستقلال الوطنى هدفاً تحقق.

لم يكن الإمام عبدالرحمن إقطاعياً بالسوط فى يده وعبيد الأرض من حوله وسجونه ملأى بالمتمردين عن طاعة إقطاعه ، كذلك لم يعرف عن الإمام عبدالرحمن « التكويش » على المال الذى وفرته الجزيرة أبا والانزواء به لنفسه من دون الايفاء بالالتزامات التى أذنت بتدبيره فى المقام الأول ، إنما كان شخصية مؤدبه ، مرنة فى تعاملها مع البشر ، كريماً فى عطائه وكان بيته لسد الجوع وقشاشاً للدموع وهى خصال تعكس بمقاييس زمانها صورة وضاءة للمواطن الصالح ، فاترك الإمام عبدالرحمن والإمام الهادى لزمانهما . أما مقاييس زمانك فلونك نحن .

أما سؤال عن أين ذهبت أموال دائرة المهدى ، أيًّا كانت أصولها ، فأقول لك بالحزم كله وفى صدق ودون مواربة :

ذهبت لدعم مسيرة الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة لتحقيق استقلال السودان ، وكذلك لدعم المؤسسات التعليمية والاجتماعية المتعددة ، وحينما جاوز الإمام عبدالرحمن السبعين من العمر ، نال السودان استقلاله عام ١٩٥٦ وتحقق بذلك أكبر التزام قومى وأدنى ألزم به نفسه والمهاجرين للجزيرة أبا فلم يعد للمال مكان من سؤال ، وعندما توفى الإمام عبدالرحمن عن خمسة وسبعين عاماً ، كانت كل أصول دائرة المهدى مرهونة للبنوك ، لتغطية العجز المالى فى إدارة أعمالها التجارية لخدمة مسيرة الاستقلال ، وبحلول عام ١٩٦٠ كانت دائرة المهدى بين مد وجزر فى الإدارة ومطالبة الدائنين حتى استولى عليها جعفر نميرى بعد معركة الجزيرة أبا العسكرية ١٩٧٠ ، ومن وقتها لم يعد للدائرة نفوذ أو مال يصرف حتى فى إعاشة مساهميها إعاشة مريحة مما حدا بهم إلى إيجاد مصادر أخرى لدخولهم ، ليتمكنوا من العيش الكريم ،

فبعضهم هجر الدائرة لإيجاد فرص أحسن أو انشغل بالسياسة، حقيقة فى الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠، لم تلعب أصول دائرة المهدى دوراً فى أى مساعدات سياسية لحزب الأمة أو غيره، ويبدو أن أمرها الحالى انتهى بنهاية الإمام عبدالرحمن المهدى وإنجاز السودان استقلاله، فقد كانت خير دعم له لمواجهة الدعم المصرى لمسيرة وحدة وادى النيل.

أما ما تم تقسيمه من أصول دائرة المهدى عام ١٩٨٤ فهو هدية التضخم المالى الذى لحق بالسودان، فبعد المصالحة عام ١٩٧٧ وبعد المراجعة والحجج والمنطق مع جعفر نميرى وافق على إرجاع الأصول بعد خصم مديونية البنوك التى آلت للحكومة بعد التأميم، وتم ذلك التقسيم لأكثر من ١٠٣ (مائة وثلاثة) وريث من أبناء وبنات وأحفاد الإمام عبدالرحمن المهدى، وفى تقديرى أن ما ناله أكبر الورثة أسهماً من أصول لم يعد يساوى شيئاً مقارنة بالثراء الذى نراه اليوم على وجوه سودانية كثيرة.

أما الزكاة، فقد كانت لها مكاتب وإدارة منفصلة، خاصة فى الجزيرة أبا ولم تخلط أوراقها بأوراق دائرة المهدى فى أى مرحلة من تطويرها فلكل مجراه. أما أوجه الصرف فقد كانت حسب الآية الكريمة ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله والله عليم حكيم﴾ صدق الله العظيم الآية ٦٠ سورة التوبة.

أما مشاريع دائرة المهدى على النيلين الأزرق والأبيض والتى وفرت كل ذلك المال وهو مال الفداء فقد أصابها على نهاية الخمسينات وبداية الستينات، ضمن ما أصاب المشاريع الزراعية الأخرى فى المنطقة، تدهور فى الإنتاج مما تسبب فى ظروف صعبة لإدارتها وعولج أمرها ضمن قائمة المشاريع الخاصة حيث آلت عام ١٩٦٧ وحتى اليوم إلى مؤسسة الإصلاح الزراعى، فاليوم لا توجد فى السودان مشاريع زراعية خاصة على نموذج الإقطاع الذى تزعم لا لآل المهدى أو لغيرهم، وما زالت حكومة السودان تفكر فى الكيفية التى تعالج بها أمر تلك المشاريع.

أما أراضى بعض المشاريع الزراعية التى تملكها دائرة المهدى فى النيل الأبيض والجزيرة المروية بما فيها أراضى مشروع الجزيرة أبا ، فهى لا تزال تزرع بواسطة المزارعين تحت إدارة الإصلاح الزراعى ، ولم تسبب ملكية الأراضى عائقاً فى استثمار الأرض زراعياً ، فأهل الأرض لم يطالبوا بأراضيهم أو حتى دفع إيجار على استثمارها . حقيقة الأمر كل تلك الأراضى بما فيها أراضى مشروع الجزيرة أبا لم تشملها تقسيمات ممتلكات دائرة المهدى الأخيرة ، فقد أبقى أبناء وبنات الإمام عبد الرحمن كل أراضى الجزيرة أبا خارج دائرة التقسيم ، فهم جميعاً متفقون أن تلك الأراضى لابد أن تستثمر لمصلحة الجميع ، وما زال الأمر يخضع للنقاش فى الأسلوب الأمثل الذى تستثمر به تلك الأراضى لمنفعة سكان الجزيرة أبا الذين يشكل آل المهدى عصباً قوياً بينهم ، فإن كان لك رأى نافع وتصور عملى جاد ، من دون طرد آل المهدى من الجزيرة أبا ، فتكرم بالرد .

السؤال الثالث والسادس وجوابهما
بين إبراهيم الغرباوى والدكتور صادق

ما هى أسباب الخلاف السياسى العميق بين الصادق المهدى والإمام الهادى عبد الرحمن (والد كاتب المذكرات) ؟

ولماذا قاوم الإمام الهادى سياسة الصادق المهدى التطويرية وتحديث حزب الأمة بمزيد من الحث على تعليم أبناء الأنصار وردم الهوة السحيقة بين القمة المتعلمة فى الجامعات البريطانية والقاعدة الأمية المفعمة فى وحل التبعية المطلقة ؟

لماذا اعتمد حزب الأمة على بعض الشخصيات اللامعة مثل محمد أحمد محجوب علماً بأنه لم يكن يوماً يؤمن بالمهدية والأنصارية بل يعتبرها تحفة من آثار الماضى . أم كانت من نتائج وإفرازات المحافظة على القيادة السياسية السودانية تحت كل مسمى ؟

وفيما يلى جواب الدكتور صادق المهدى على السؤالين :

وبسؤالك عن خلافات حزب الأمة ببين الصادق المهدى والإمام الهادى ، فقد لمست موطن الأذى الحقيقى الذى أصاب كيان الأنصار وذراعه السياسى حزب الأمة على عهد الديمقراطية الثانية ، فقد وصل الخلاف ذروته فى عام ١٩٦٧ عندما خاض الحزب الانتخابات العامة منقسماً على نفسه ، وعلى أسره وتجمعاته الاجتماعية المعروفة .

وما غاب عنك أن تقوله هو أن انقسام حزب الأمة عجّل بنهاية الديمقراطية الثانية وجعلها لقمة سائغة لمدبرى انقلاب مايو ١٩٦٩ . فقد جنحت فى غير موضوعية إلى الأشخاص والمسائل الشخصية من دون النفوذ إلى النتائج والأداء العام الذى يهم الحادبين على المصلحة العامة ، وإن شئت

فاسترسل فى قراءة الصفحات التالية وسوف تجد الأسباب الحقيقية لذلك الانقسام وسوف تعرف أكانت أسباب ذلك الانقسام هى وقوف الإمام الهادى ضد التوجهات التطويرية (كما تدّعى)، التى قادها السيد الصادق، أم أنها طموح الأشخاص لملء منصب رئيس الوزراء. فكما هو واضح أيد الإمام الهادى تشكيل المكتب السياسى لحزب الأمة برئاسة السيد الصادق رغم اعتراض الكثيرين على الأسس التى بموجبها تم ذلك التشكيل، كذلك يتضح لك أن الإمام الهادى حاول جهده إثناء السيد الصادق عن المنافسة لمنصب رئيس الوزراء وإعطاء جهده لتطوير الحزب حتى يقوى عوده وحتى ينال السيد الصادق التجربة اللازمة على ذلك المنصب، لكن إصرار السيد الصادق لملء المنصب من دون البقاء لتطوير الحزب كما تزعم هو الذى فجر الخلاف .

أما محمد أحمد محجوب فسوف ترى من سيرته الذاتية القصيرة فى الصفحات القادمة أنه ينتمى إلى مجموعة الاستقلاليين وهى الشعرة الرفيعة التى حاول الإمام عبدالرحمن إمساكه بها حتى سلم أخيراً بالبقاء فى أروقة حزب الأمة، فهو ليس غريباً عن الحزب والكيان كما تزعم، فسوف يكون ردى على ذلك السؤال بالتحقيق فى الإنجازات والإخفاقات التى لازمت كيان الأنصار باعتبار أن الخلاف من أكبر الإخفاقات التى واجهت كيان الأنصار .

كان وما زال لكيان الأنصار هموم وتحديات، بعضها تجاوزه الزمن بنجاحات باهرة، وبعضها أخفق فيه وما زال بعضها ماثلاً بإلحاح شديد حتى كتابة هذه السطور ينتظر الحسم، فتاريخياً، وبعد انتصار قيادته الثورية على الخديويين فى عام ١٨٨٥ وتحرير السودان من سطوتهم وجبروتهم، عاود الخديويون الكرة، مدعومين بالإنجليز، وأسقطوا الدولة الفتية التى أقامها الثوار فى معركة كررى فى صبيحة ٢ أيلول (سبتمبر) ١٨٩٨، وبتلك الهزيمة فقد السودان استقلاله مرة أخرى وانزلق تحت حكم الاحتلال، وأسقط الأمر كله فى تحد واضح لأبناء وأحفاد الثوار أن يتحينوا الفرص لاستعادة الاستقلال المسلوب .

الإنجـــازات :

(أ) تحقيق الاستقلال الوطنى :

مع تطوير الحركة الوطنية السودانية كانت المطالبة والوقوف على الاستقلال ، من دون دعوة وحدة وادى النيل ، هى الخيار الطبيعى لكيان الأنصار ، ذلك لأن دعوة وحدة وادى النيل تحت عرش الفاروق المفدى ملك مصر والسودان تعبر عن دعوة رفعتها الحركة الوطنية المصرية وهى تناقض فى كل ركائزها كل ما مات من أجله ثوار الكيان فى نهاية القرن الماضى فى درء السيطرة الخديوية وتبعاتها فى السودان . لقد شكلت المطالبة بالاستقلال تحدياً أرهق تحقيقه مقدرات قيادات الكيان السياسية واستنزف مقدراتهم المالية والجسدية حتى استطاعت فى رجاحة واضحة أن تتحرك تحركها الناجز فى اللحظات الأخيرة لقلب موازين القوى السياسية لصالح دعوة الاستقلال التى انحازت لها القوى الوطنية السودانية بالإجماع فى ١٩٥٦/١/١م، وهو نجاح للكيان فاق كل النجاحات وله تفاصيل كثيرة ومثيرة لا يسمح المجال لسردها هنا .

(ب) فى تطور آخر للنجاحات الباهرة ، أفرزت مسيرة المطالبة بالاستقلال الوطنى عن دولتى الحكم الثنائى ، عبر سنوات الاحتلال تأسيس وتنظيم حزب الأمة ونموه كجناح سياسى للكيان ، قبل عبره الكيان التعامل مع أفكار وآراء وممارسات لم يكن ميسوراً له قبولها أو الإلمام بها أو التعرف عليها حينما أسسه الثوار على نهاية القرن الهجرى الماضى ، فقد تنسم الكيان عبر حزب الأمة رياح التغيير الوافدة من الغرب بقبول الديمقراطية الغربية كأساس للحكم فى السودان ، وبذلك قبل التعايش مع الآخرين ، وقبل أيضاً فكرة التعددية الحزبية المبنية على الأهداف والأفكار المتباينة ، ومع ذلك احتفظ الكيان بكثير من الموروث من آدابه العامة وتقاليده الجهادية التى طفت إلى السطح فى أكثر من موقف فى لحظات حرجة من سيرته السياسية .

لقد خطط ونظر مؤسسو حزب الأمة بريادة ورعاية الإمام عبد الرحمن

المهدى أسس وتقاليد، بعضها مكتوب وبعضها متعارف عليه، للتعامل بين اللافتة السياسية ممثلة فى الحزب وكيان الأنصار، فمزجوا وأخذوا أيسر ما فى الاثنين للتوافق المرغوب فى العمل السياسى العام ورفعوا كما ذكرت فى أكثر من مقال كل أنصارى حزب أمة وليس كل حزب أمة أنصارى، حتى لا يُظن أن حزب الأمة حكر للأنصار وحدهم، رغم اعتماده كلياً على وجودهم المكثف والأساسى فى صفوفه. لقد مهد ذلك الشعار الطريق سهلاً لعدد من الأعراق والكيانات السودانية والطرق الصوفية للانضمام لحزب الأمة ولمسيرة الاستقلال التى قادها، كما فتح المجال لأعلام بارزين ومفكرين قياديين أثروا مسيرة الاستقلال بخطط وأفكار وآراء وجدت فى الحزب منبراً للتعبير عن نفسها وفى أدائه العام نهجاً لتحقيقها. ولقد تبوأ نفر غير قليل من أولئك المؤسسين المكانات القيادية المرموقة التى تتناسب ومقدراتهم من دون تحيز لعرق أو كيان أو أسرة.

لقد لعبت شخصية الإمام عبد الرحمن دوراً أساسياً فى تهيئة المناخ المناسب لتلك الإنجازات، فقد عرف سيادته مقدرات الرجال وطموحاتهم وفتح الطريق واسعاً أمام تلك الطموحات واستطاع أن يجمع حوله أسوداً أقوياء قادوا السودان فى نهاية المطاف لنيل استقلاله، وحقق عبر الأجهزة والمشاورات الخاصة والعامة لكل طامح طموحه حسب مقدراته المشروعة، فوزع الأدوار من دون الاستجابة لضغوط الجماعات أو الأسر وخاصة أسرته لما لها من مكان خاص فى كيان الأنصار، وبذلك النهج والأسلوب كان حزب الأمة مجموعة متجانسة وأسرة واحدة حسده عليها الكثيرون.

لقد نقل لنا الكثيرون عن السلف أن الإمام عبد الرحمن رفض طلباً لعدد من أهله وبعض شيوخ الأنصار حينما طلبوا منه بعد انتخابات ١٩٥٧ ترشيح ابنه الصديق، رئيس حزب الأمة آنذاك ليتولى رئاسة الوزارة عن حزب الأمة، بدلاً من الأميرلاى عبد الله بك خليل. فرفض الإمام عبد الرحمن اقتراحهم ذلك فى حسم شديد وقال لهم عبد الله والصديق كلهم أبنائى، ولم يدخل تلك الوزارة من أهله سوى الدكتور مأمون حسين شريف الذى عين وزيراً للصحة

على عمر ناضج وتجربة ثرية ومؤهل علمي وتخصص مكنه من تلك المكانة بين أقرانه فى الحزب .

الإخفاقــات :

لقد شهد حزب الأمة عبر تاريخه الوطنى الطويل منذ أن تم إعلانه فى عام ١٩٤٥ ، ثلاثة أحداث خطيرة كانت تهدف إلى شل حركته وتقسيم صفوفه - حتى يحول ذلك دون تحقيقه للأهداف الوطنية التى قام الحزب من أجلها .

المحاولة الأولى سنة ١٩٥١ :

ابتدأ الاستعمار البريطانى تلك المحاولة حين تم تأسيس الحزب الجمهورى الاشتراكى فى عام ١٩٥١ كترياق مضاد لحزب الأمة وذلك من زعماء العشائر بل وبعض القيادات التاريخية أمثال الناظر بابو نمر الذى واجه التهديد من قبل الإدارة البريطانية بتقسيم نظارته إذا لم يتخلَّ عن الوقوف بجانب حزب الأمة والإمام عبدالرحمن الذى تربطه به صلة المصاهرة - فاضطر الناظر وبتوجيه من الإمام نفسه إلى مسايرتهم، وكذلك واجه الناظر عبدالجبار حسين زكى الدين نفس الضغط - حدث كل ذلك عندما ألقى حزب الأمة القفاز فى وجه حكومة السودان أنذاك بإصراره على إعلان الحكم الذاتى من داخل الجمعية التشريعية فى منتصف عام ١٩٥١ - ومع أن الإدارة البريطانية التى فوجئت بالاقتراح سعت بكل الوسائل إلى تأجيل التصويت على ذلك الموضوع الخطير حينما وقف السكرتير الإدارى فى تلك الجلسة التاريخية يهدد بالثبور وعظائم الأمور إذا لم يسحب الحزب اقتراحه إلا أن النتيجة النهائية كانت إلى جانب رجال حزب الأمة الأشداء حيث جاءت ٣٩ إلى ٣٨ صوتاً بواقع صوت واحد مسجلين من خلال تلك المداولات التاريخية صفحات رائعة ومشرقة فى تاريخ السودان الحديث إضافة إلى ذلك السجل الوطنى الرائد لتنظيم الأنصار - وهكذ لم تجد الإدارة البريطانية إلا أن تعمل إحداث أساليب الانقسام والفتنة بعد أن تجاهلت فى الوقت نفسه ما تمخضت عنه تلك الجلسة ، ما جاء على لسان سكرتيرها الإدارى بأن الوقت لم يحن بعد لتمليك السودانيين

إرادتهم (الحكم الذاتى) وذلك أمر أدى فى نهاية الأمر إلى تعريتهم وكشف نواياهم بل وإلى وحدة الفصائل السودانية ووقوفهم إلى جانب الاستقلال الذى قام حزب الأمة من أجله وخاض الإمام عبدالرحمن المهدى أشرس المعارك بأن يكون السودان للسودانيين .

محاولة الانقسام الثانية ١٩٥٧ (حزب التحرير الوطنى)

إذا كانت عملية الانقسام الأولى فى حزب الأمة قد قامت بها الإدارة البريطانية فإننا نجد المحاولة الثانية قد جاءت هذه المرة من الطرف الآخر للحكم الثنائى - حيث قامت مصر بتشجيع أبناء الخليفة عبدالله لتأسيس حزب التحرير الوطنى الذى اعتمد على أبناء الخليفة عبدالله التعايشى على حساب حزب الأمة ومع أن الانقسام الثانى لم يكن فى خطورة الذى سبقه إلا أننا نجده قد جاء يحمل تناقضات القرن الماضى وإفرازات الصراع بين الخليفة عبدالله التعايشى والأشراف ، ومع بزوغ نجم الإمام عبدالرحمن فى العشرينات وقيادته لكيان الأنصار بإجماع متناه ، وانخراط معظم أبناء الخليفة بالعمل فى دواوين الحكومة وابتعادهم عن الساحة السياسية ليقوم حزب الأمة فى منتصف الأربعينات دون أن يكون لأبناء الخليفة دور واضح فى عملية تأسيسه ولهذا قام بعضهم بالابتعاد عنه بل ومقاطعة انتخابات عام ١٩٥٣م على الرغم من الجهد الكبير الذى بذله الإمام عبدالرحمن لإقناعهم والانخراط معه ، وقد قام السيد عمر الخليفة عبدالله التعايشى أكبر أبناء الخليفة والذى كان يتلقى تعليمه فى مصر بالتصدى مع نفر آخر من أبناء الخليفة لحزب الأمة وتمكنوا بتشجيع من الحكومة المصرية بإعلان حزب التحرير الوطنى فى عام ١٩٥٧ والذى أطلق عليه بعضهم (حزب الأمة القوى) والسعى لاستقطاب الأنصار بالدوائر فى غرب السودان ، ولكن أبناء الأنصار كانوا قد ارتبطوا بالبيعة للإمام عبدالرحمن ونتيجة لذلك واجهت قيادات الحزب الجديدة (حزب التحرير) هزيمة نكراء فى انتخابات ١٩٥٧م وذلك بعد أن اضطر الإمام عبدالرحمن لمواجهتهم مواجهة حاسمة - ووجه على سبيل المثال ابنه الهادى بالترشيح ضد ابن أخته السيد محمد المهدى الخليفة فى دائرة كوستى الجنوبية - ليحرز الهادى المهدى

انتصاراً كبيراً على منافسه مثل ما لحقت بعناصر الحزب الأخرى هزيمة نكراء فى كافة أنحاء السودان ، ويذكر أن حزب التحرير قام بالتنسيق مع الحزب الوطنى الاتحادى ضد حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى اندى تم إثر لقاء السيدين الشهير .

وعقب وفاة الإمام عبدالرحمن ١٩٥٩ قام الإمام الصديق برفع شعار تماسك وتوحيد كيان الأنصار ليتجاوب أبناء الخليفة للانخراط من جديد فى حزب الأمة وحل حزبهم الوليد فى مصالحة كاملة فتلاشت الخلافات تقريباً وشارك أبناء الخليفة فى حكومات حزب الأمة بعد ذلك فتم تمثيل السيد داؤد الخليفة فى مجلس السيادة وتم تعيين السيد محمد داؤد الخليفة وزيراً للدفاع .

★ راجـع :

- رسالة الماجستير الفاتح عبدالسلام
عن حزب الأمة ٥٤ - ١٩٦٩م
جامعة الخرطوم مارس ١٩٧٩م

- حركة الوطنيين فى السودان The Nationalist Movement in nu Sudan
محاسن عبد القادر حاج الصافى edit by
صفحات ١٣٩ - ١٥٤ by The instituti j A F
صدر فى معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية جامعة الخرطوم ١٩٨٩م
مطبعة جامعة الخرطوم

المحاولة الثالثة :

ومع أن المحاولة الأولى والثانية كانت قد قامت بهما دولتا الحكم الثنائى متمثلة فى بريطانيا ومصر إلا أن أخطر إخفاق واجه الكيان هو انقسام حزب الأمة على عهد الديمقراطية الثانية (١٩٦٤- ١٩٦٩) ، التى تلت سقوط الحكم العسكرى الأول برئاسة الفريق إبراهيم عبود ، وهو انقسام عانت منه القواعد والقيادات فهز أوصالها وأفقدها التوازن والقامة الممدودة التى كانوا

يتباهون بها ، فدخل الخلاف كل منزل ، وزعزع كل أسرة ، وكلف تجاوزه الكثير ، وترك آلام جراحات مازال بعضها ينزف .

فمن المعروف تاريخياً أن الفريق إبراهيم عبود استولى على السلطة صبيحة ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٨ ، فحل الأحزاب وحظر نشاطها السياسى، وانتقل الإمام عبدالرحمن إلى جوار ربه فى آذار (مارس) ١٩٥٩ ، وخلفه فى هدوء كامل ابنه الأكبر الصديق كإمام للأنصار وزعيم للكيان ، وانتقل الإمام الصديق إلى جوار ربه مبكياً على شبابه فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١ ، وترك وهو على فراش موته وصيته على مسمع من الحاضرين تقول فى كلمات واضحة أنه يوصى بتشكيل مجلس للأسرة من أحفاد المهدى « عبدالله الفاضل المهدى، والهادى عبدالرحمن المهدى، ويحيى عبدالرحمن المهدى، واحمد عبدالرحمن المهدى ، والصادق الصديق المهدى » على أن يختاروا من بينهم إماماً للأنصار ، وعملاً بتلك الوصية ، اختار المعنيون بالأمر ، فى داخل قبة الإمام المهدى وقبل مواراة الثرى جثمان الإمام الصديق ، اختاروا الهادى عبدالرحمن المهدى ليكون إماماً للأنصار ، وبايعوه واحداً تلو الآخر ، ثم أعلنوا اسمه على جموع الأنصار المنتظرة فى قبة الإمام المهدى ، فأيد الحاضرون ذلك الاختيار وألحقوه ببيعة جماعية من دون تحفظ أو شرط فأصبح الإمام الهادى بحكم العرف والتقليد زعيماً للحزب والكيان وله شورى ملزمة إلزام البيعة المعقودة بينهم وقتها .

وظل الحال على ما هو عليه حتى سقوط حكم عبود فى ثورة شعبية فى ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤ ، فسمح للأحزاب بمعاودة نشاطها السياسى لتهيئة البلاد لانتخابات ديمقراطية عامة، وشكل حزب الأمة برعاية الإمام الهادى المهدى مكتباً سياسياً برئاسة السيد الصادق المهدى ، وكانت الانتخابات ونال الحزب أكبر كتلة برلمانية سمحت له بالمناورة على القدح المعلى فى حكومة ائتلافية بينه وبين الحزب الاتحادى الديمقراطى ، فكانت رئاسة الوزارة من نصيبه ملأها بعد التشاور بين هيئاته وقياداته المختلفة بالسيد محمد أحمد محجوب المحامى ، الشخصية السودانية المعروفة .

قناعات الإمام الهادى المهدى :

كان للإمام المهدى قناعات متعددة أهمها قناعته التامة بأن البيعة العامة التى انعقدت له بالإمامة من أبناء المهدى وجموع الأنصار فى قبة الإمام المهدى، عند تشييع جثمان الإمام الصديق فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١، وضعت له حق السبق فى الزعامة الدينية والسياسية لكيان الأنصار وحزب الأمة، وبها يكون له حق الرعاية التى هى بمقام الصدارة والرئاسة الحقيقية من المقامين، أما رئاسة حزب الأمة، فهى رئاسة تنظيمية لا تترفع لتنافس زعامته وقيادته للكيان والحزب، وعليه، فله حق شورى، مادام لم يطالب لنفسه بشىء، يجب اعتبارها والتفاكر حولها والتوجه بها فى القضايا المصيرية التى تهم مسيرة الحزب والكيان، وهو تقليد معمول به، وحظى به الإمامان السابقان (عبدالرحمن والصديق) من قبله، فهو سلفى على نهج أبيه وأخيه عندما كان الأول إماماً للأنصار والثانى رئيساً لحزب الأمة، فقد اكتفى أولئك بالزعامة الدينية السياسية ونأوا بأنفسهم عن المنافسة المباشرة على المناصب التنفيذية الحكومية التى تجليها انتصارات الحزب، وعندما تشتد المنافسة على وضع فلهم بحق الرعاية، دور توفيقى يلعبونه لتفادى الفرقة والخلاف، وعلى بداية الديمقراطية الثانية، مارس الإمام الهادى ذلك الدور التوفيقى حينما أفتى فى نزاع تكوين المكتب السياسى للحزب بمباركة رئاسة السيد الصادق المهدى، وتأييدها مع إدخال بعض التعديلات والشخصيات، رغم الاعتراض الشديد من كثيرين على عدم ديمقراطية ذلك التكوين والمطالبة بعرض الأمر كله على مؤتمر الحزب الذى كان ماثلاً للانعقاد وقتها ليفصل فيه، ومع ذلك قبل الجميع بتوجيهه، كذلك ترك أمر اختيار مرشحى الحزب فى الانتخابات العامة لذلك المكتب ولم يفرض مرشحاً بعينه، كما قبل فى تقليدية تامة، بعد ظهور نتائج الانتخابات العامة، على أن يقوم سياسيو الحزب بتشكيل حكومتهم بالأسلوب الذى يرتضونه مع الحزب الحليف، ولم يفرض شخصاً بعينه، فهو لم يفرض أو يرشح محمد أحمد محجوب لرئاسة الوزارة وقتها، فقد تم ذلك الاختيار فى موضوعية تامة فى حضور كل زعماء حزب الأمة حسماً للتنافس الحاد الذى كان ملماً به

من وراء الكواليس بينهم ، وهو اختيار تم من دون شرط مسبق بالتخلى عن المنصب للسيد الصادق حين دخوله البرلمان .

وعلى قرابة العام من رئاسة السيد محمد أحمد محجوب للحكومة ، أكمل السيد الصادق ثلاثين عاماً من عمره ، وهى السن القانونية التى مكنت له دخول البرلمان ، من ثم بدأت تحركات خطط لها من مجموعة من بعض برلمانيى حزب الأمة لتنحية محمد أحمد محجوب من رئاسة الوزارة واستبداله بالسيد الصادق ، فقد اتهم أولئك النفر حكومة السيد محجوب بالفشل ، ثم شككوا فى ولائه للحزب والكيان ، وهو بعض ما سقت فى سؤالك ، فوصفوه بعابر السبيل الذى لايطابق سلوكه الاجتماعى أو أسلوب حياته سلوك قيادات الأنصار ، ووصل الأمر إلى طريق مسدود برفض الإمام الهادى قبول مبدأ تنحى محمد أحمد محجوب واستبداله بالسيد الصادق المهدى ، الذى كان يظنه بواقع الأمور المعاشة والممارسة صغيراً فى سنه وتنقصه التجربة لتحمل المسئولية التى يصبو إليها ، فلا يعقل أن يبدأ السيد الصادق حياته العملية والسياسية بوظيفة رئيس الوزراء ، فهناك متسع من الوقت لتلبية تلك الطموحات فى المستقبل ، كذلك كان يرى أن الظروف التى أدت إلى اختيار محمد أحمد محجوب لرئاسة الوزارة ما زالت قائمة ، فلم تطل الأزمات السياسية أو الكوارث والنكبات ما يحتم مراجعة سياسية كاملة للموقف ، فدخول السيد الصادق لم يأت بظرف جديد يوجب الإلحاح الشديد بالمراجعة والتغيير ، وعليه ، وهو بحق الرعاية وتفادياً للفرقة والشتات يطلب من النواب الذين ينادون بالتغيير التخلى عن تلك الدعوة وقتها ، وذلك بطلب من الهيئة البرلمانية أن تمد عمر حكومة محمد أحمد محجوب To Renew The Lease for the Govt. على حد تعبيره باللغة الإنجليزية ، ومع ذلك أيدت أغلبية الهيئة البرلمانية للحزب تنحى محمد أحمد محجوب لمصلحة السيد الصادق ، مما اعتبره الإمام الهادى خروجاً على المألوف وانحيازاً عاطفياً يصعب تبريره ، فلو انحازت الهيئة البرلمانية لأى من سياسيى حزب الأمة المخضرمين أمثال عبد الله نقد الله أو أمين التوم أو حسن محجوب مصطفى خياراً على محمد أحمد محجوب لقصوره لوجد ذلك الانحياز

القبول منه ، أما الانحياز لابن أخيه بالصورة التى شهدها ، فقد خلقت فى ذهنه أكثر من علامة استفهام . وقال ساعتها أن الإمامة هى للشورى والتوفيق وذلك من نهج الإسلام ، وهى تسقط عملياً إذا كانت الأمور تحسم فى مثل الحدث الذى بين أيديهم بمواجهات عنيفة وبالتصويت على نهج ديمقراطية ويستمنستر ، وعموماً وعكس ما أوردت فى سؤالك كان الإمام الهادى يظن أن هناك عملاً كبيراً ينتظر السيد الصادق فى أروقة الحزب وذلك بإعادة بناية تنظيماته الهيكلية بعد التجميد الذى أصابها طول سنوات الحكم العسكرى .

لم يكن الإمام الهادى يتوقع أن ذلك الموقف التوفيقى الذى حاوله لتجنب المواجهة بين أعضاء حزبه سوف يثير عليه خلافاً سياسياً تمتد جذوره إلى انقسام شامل يتهم فيه بوأد الديمقراطية ويقارن بكسرى والبابا الذى يمنح صكوك الغفران لمن يشاء ، كما قال السيد الصادق المهدى فى إحدى ندواته ، فقد سمع عن الإمام الهادى مساء سقوط حكومة محمد أحمد محجوب « ديمقراطية من دون منطق لا تعنى شيئاً ، أنحن سائرون على طريق الزوال؟!!» .

وخلاصة القول ، فالذى بدأ خلافاً داخل الهيئة البرلمانية لحزب الأمة على استمرارية محمد أحمد محجوب فى رئاسة الوزارة شكل المادة الأساسية لخلافات حزب الأمة ، وهو خلاف لم يشهد مثله الكيان منذ هزيمة كررى ١٨٩٨م ، هذا هو السبب الأساسى للخلاف ياأخ غرباوى ، أما محاولتك لتبرير ذلك الخلاف بغير ما هو مكتوب أعلاه ، فيعتبر نوعاً من الرتوش والبهارات تتجاوز قلب الأمر إلى أطرافه .

توجهات السيد الصادق المهدى :

أما السيد الصادق ومن والاه من سياسيى حزب الأمة ، فقد ركزوا مجهوداتهم بعد انتفاضة ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤ ، فى التحركات السياسية وفى الحزب ومكاتبه السياسية والتنظيمية ، وبانتخاب السيد الصادق المهدى رئيساً للحزب بمباركة الإمام الهادى ، أصبحوا يهيمنون على الأغلبيات المطلقة فى أى أمر يعرض على مكاتب الحزب للإقرار بشأنه . وبتلك الثقة

والتوجه بات فى اعتقادهم الذى لا يقبلون جدلاً فيه ، أن زعامة الحزب هى لرئيسه وأن قراراته تصدر عن مكتبه السياسى وهيئته البرلمانية ، فقد ظنوا ساعتها أن الأمر كله أصبح بيدهم « إن شاءوا أبقوا وإن شاءوا أسقطوا » أى شخص فى منصب تنفيذى باسم الحزب ، فهم ليس بالضرورة ينتظُرون موافقة أو قبول الإمام لما يرون عمله مناسباً ، و هكذا أوحت تصرفاتهم .

بذلك النهج ومن الناحية العملية ، يكون أولئك النفر قد جردوا الإمام من أى دور فاعل فى قرارات الحزب السياسية ، فبدأوا يعلنون فى تلميحات وتصريحات أن الإمامة للرعاية الدينية فقط ، بل تجاوز بعضهم الحذر عن ردود الفعل التى قد تنتج عن ذلك الاعتقاد ، فقالوها صراحة فى تصريحات صحفية ، مما أغضب الإمام ومن والاه ، فأحاط الصراع حول رئاسة الحكومة بشكوك كبيرة وكثيرة عن النيات الحقيقية لتلك المجموعة ، وعندما أصبح أمر الخلافة حقيقة ، كان لابد من بلورته فى شعارات ، فلا يعقل أن يقال صرآعنا حول رئاسة الحكومة ؛ لذلك بلور السيد الصادق ومن والاه تهجمهم وفلسفتهم فى الخلاف على الإمام فى المعانى التالية :

١ — إنهم يريدون أن يكون الحزب عصرياً بعيداً عن الرغاية التى وصفوها فى أكثر من لقاء سياسى وقتها « بالكسروية والبابوية » متناسين معنى الإمامة الإسلامى وضاربين بالبيعة عرض الحائط .

٢ — ثم إنهم كانوا يرون فى الإمام الهادى طموحاً غير معلن وقتها للمنافسة فى انتخابات رئاسة الجمهورية الإسلامية المقترحة ، مع أن ذلك حق مشروع بحكم مركزه كإمام للأنصار ، وتحسباً وتخوفاً من تربية الإمام الهادى الدينية والأنصارية وتطلعاته لأن يكون مرشحاً باسم الكيان والحزب لتلك الرئاسة ، وحديثه المتصل عن الجمهورية الإسلامية ، فإنهم ينأون بأنفسهم عن ذلك الموقف ولا يتعاطفون معه « انظر كتاب آمين التوم .. مواقف وذكريات الحركة الوطنية السودانية صفحات ٢٤٧ — ٢٤٨ » ، حقيقة استوقفتنى تلك الصفحات كثيراً بعد الاطلاع عليها ، وتأملت فى حيرة شديدة بعض التناقضات

التى تحيط بنا، فبينما نحن نباهي ونفاخر بتراثنا الإسلامي الثورى، نجد بعض كبار سياسيينا المخضرمين يتحفظون على إمام ذى ثقافة وتوجهات إسلامية، أضف إلى هذا أن الإمام الهادى كان عضواً مؤسساً فى حزب الأمة حين تأسيسه ١٩٤٥، فبالإضافة إلى عمله الميدانى فى الزراعة بالجزيرة أبا، مارس مهامَّ سياسية كثيرة فى تكوينات شباب الأنصار وأحداث حزب الأمة، حيث شارك فى كل الوفود التى كانت تجوب البلاد بالدعوة لمبادئه الاستقلالية، وشارك فى أحداث آذار (مارس) ١٩٥٤ وكان عضواً برلمانياً فى برلمان ١٩٥٧ الذى حله الفريق عبود عن دائرة كوستى الجنوبية، وصادم مع جموع الأنصار فى أحداث المولد ١٩٦١ إبان الحكم العسكرى، وعندما عادت الديمقراطية لم يأت أى خطأ سياسى أو تكتيكى يجعل بعض سياسيى حزب الأمة يتحفظون أو ينقصون من البيعة التى انعقدت له ومحاولة حصرها فى الجانب الدينى والاجتماعى فقط!!!

السيد محمد أحمد المحجوب

أما السيد محمد أحمد المحجوب المحامى، فقد ظن ساعتها أن المخطط لإسقاط رئاسته للوزارة واستبداله بالسيد الصادق المهدى، على حداثة سنه وعدم خبرته، لا يعدو أن يكون سوى حسد وغيرة من أقرانه وزملاء دربه سياسيى حزب الأمة، فقد ظن ساعتها أن له رصيداً كافياً من العطاء للحزب والكيان يجعله ينافس على المنصب، فهو زميل دراسة لهم على أيام كلية غردون، شاعر، وأديب ومهندس ثم قانونى ومحام بارز عرفوه على أيام الجبهة الاستقلالية فى الأربعينات، ثم زعيماً للمعارضة باسمهم عام ١٩٥٤ فى أول برلمان سودانى حيث رفع علم الاستقلال فى ١٩٥٦/١/١ مع السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء آنذاك، وهو أيضاً وزير خارجيتهم فى كل حكومات الحزب التى قادها عبدالله بك خليل قبل انقلاب عبود (حزيران «يونيو» ١٩٥٦ - ١٩٥٧/١١/١٧) ثم معارضاً جسوراً ومنتقداً عنيفاً للحكم العسكرى الأول برئاسة الفريق إبراهيم عبود ومع الديمقراطية مما جعل العسكر يأمرون باعتقاله فى تموز (يوليو) ١٩٦١ وإبعاده إلى ناكشوط بالجنوب،

وهو أيضاً رمز وممثل لهم فى حكومة الهيئات التى شكلت بعد الانتفاضة الشعبية فى ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤ وحتى انتخابات ١٩٦٥، حيث فاز بمقعد نيابى فى الجمعية التأسيسية وقتها، ومع ذلك فهو ليس بالغريب الوافد على كيان الأنصار، فهو حفيد للأمير عبد الحليم مساعد من بنته فاطمة بنت عبد الحليم، فجده عبد الحليم مساعد بطل وفارس من أبطال شيكان التى شهدت ديارها هزيمة ساحقة لقوات الجنرال الإنجليزى هكس باشا.

كان السيد محمد أحمد محجوب يعتقد أن رفقاء دربه سياسيى حزب الأمة تنقصهم جميعاً الشفافية والجاذبية (الكرسما) لمنافسته على المنصب، فأتوا بابن الإمام الصديق ذى الثلاثين ربيعاً ووقفوا من خلفه لمنافسته وإبعاده من دست الحكم، فحاول جهده لكسب السيد الصادق لجانبه بإبعاده عن معسكر منافسيه وضمه لوزارته شأنه شأن عمه أحمد لتدريبه وتهيئته لملء منصب رئيس الوزراء فى وقت لاحق، لكن الصادق رفض عرضه، مما جعله يكون فى دوامة من أمره. لقد ظن السيد محجوب أنه يمكن أن يتم سنى دورته فى الحكم دون مناكفة من منافسيه فى حزب الأمة، ثم يذهب بالتراضى لمعاش هادىء ورصيد إنجاز جيد وخاصة أنه ناهز الستين من عمره وقت انقسام حزب الأمة ولكن كان الانقسام وبالاً عظيماً، فقد سمع عنه ينشد يوم سقوط حكومته فى الجمعية التأسيسية:

أنا يا شعب ما طويت على اللوم جراحى وما جرحت اعتقادى
وكفى المرء فخراً أن يعادى فى ميادين مجده أو يعادى

هذا هو محمد أحمد محجوب الذى تزعم أنه عابر سبيل فى حزب الأمة (راجع كتاب «الديمقراطية فى الميزان» للسيد محمد أحمد محجوب).

السيد إسماعيل الأزهرى والصراع حول رئاسة الجمهورية

أما الحزب الحليف، فقد رأى زعيمه السيد إسماعيل الأزهرى، السياسى المخضرم، أن الفرصة قد حانت لتفتيت حزب الأمة، الصخرة الصماء التى قاومت وأعيت كل عوامل التعرية فى السياسة السودانية. فقد أذنت الفرصة بنبذ الخلاف إلى جوفه ثم تفتيته إلى أجنحة والاستفادة من ذلك التفتيت فى

انتخابات رئاسة الجمهورية المزمعة ، فالصادق المهدى بقيادته إلى ذلك الخلاف والانقسام ، يدرى أو لايدرى ، سوف يجنبه صلف وعناد كيان الأنصار وحزب الأمة من دعم منافسة عمه الإمام الهادى لو رأى الأخير ترشيح نفسه لذلك المنصب ، وعليه فسوف تكون رئاسة الجمهورية سهلة له متى ماأذنت الظروف بها فى ظل انقسام حزب الأمة ، أضف إلى ذلك أن السيد إسماعيل الأزهرى لم يكن مولعاً بإبقاء محمد أحمد محجوب فى كرسى رئاسة الوزراء ، فهو ند ومبارز له فى كل المنافسات السياسية الكبرى فى السودان ، فقد نافسه على رئاسة أول وزارة سودانية عام ١٩٥٤ . ثم شاركه أمجاد رفع علم الاستقلال فى ١٩٥٦/١/١ ، بوصفه زعيماً للمعارضة آنذاك ، أضف إلى ذلك أن محجوب أثار على السيد إسماعيل الأزهرى ، الرئيس المستديم لمجلس السيادة وقتها ، عدداً من المشاكل والعراقيل ، لمحاولاته المتعددة لتأمين صلاحيات تنفيذية لرئاسته وليدة الائتلاف الأخير ، وما محاولته تمثيل السودان منفرداً فى مؤتمر أكرا بغانا إلا شاهداً على ذلك التنافس ، فقد ذهب الاثنان ، كل من منطقة تمثيل السودان فى ذلك المؤتمر .

وبسقوط محمد أحمد محجوب فى تموز (يوليو) ١٩٦٦ شكل السيد الصادق المهدى حكومته نيابة عن جناحه عن حزب الأمة مع الحزب الاتحادى الديمقراطى ، إلا أن شهر العسل بين السيد إسماعيل الأزهرى والصادق المهدى لم يدم طويلاً ، ففى أقل من عام اختلفا حول تعيين السيد عبد الماجد أبو حسبو وزيراً فرفض السيد الصادق ذلك التعيين مما أثار غضب السيد إسماعيل الأزهرى فقرر فض الائتلاف ، ثم سقط السيد الصادق من رئاسة الوزارة فى أيار (مايو) ١٩٦٧ وعاد محمد أحمد محجوب لرئاسة الوزارة مرة أخرى باسم جناحه فى حزب الأمة فى أيار (مايو) ١٩٦٧ وحلت الجمعية التأسيسية بعد استقالة عدد من أعضائها مما أفقدها النصاب المطلوب لمزاولة أعمالها . وكانت انتخابات ١٩٦٨ أسوأ تعبير لذلك الخلاف ، فقد خاضها حزب الأمة منقسماً إلى أجنحة (جناح الإمام الهادى وجناح الصادق) فدخل الخلاف والشقاق كل منزل وعانت منه كل الأسر .

كانت خطة الإمام الهادى فى الانتخابات واضحة، فقد صرف أمر الخلاف كله على أنه انقلاب قصر، قصير فى عمره، قاده بعض سياسيى حزب الأمة لإحلال زعامة أخرى مكان زعامته، فقيادة السيد الصادق لذلك الخلاف ترجع الأمر كله إلى خلاف أسرى وأى منهما فاز، إنما يذهب فوزه فى الأسرة، وعليه ففلسفة الخلاف بأنه مع الديمقراطية وضد الأسرية التى وصفوها بالكسروية والبابوية، بينما قيادة الأجنحة المتنازعة هم من الأسرة نفسها، إنما يعتبر نوعاً ما ديماجوجية السياسيين .

فاحتفظ لنفسه بحق الرعاية ولم يرشح نفسه فى أى دائرة انتخابية، ثم رشح مؤيديه فى كل الدوائر التى كان يتوقع الفوز بها، إلا أنه وبصفة خاصة وجه مؤيديه لإسقاط كل الزعامات والكوادر السياسية التى قادت الخلاف .

أما السيد الصادق من منطلق الزعامة والقيادة السياسية لجناحه، فقد رشح فى دائرة انتخابية كما رشح كل القياديين الذين أيدوه فى توجهاته واحتدم الخلاف، وتم التصويت وسقط السيد الصادق المهدى ومعظم قيادييه وفاز السيد محمد أحمد محجوب .

أما الذين فازوا من جناح الصادق فقد وجدوا أنفسهم داخل الجمعية التأسيسية فى حالة ضياع شديد لغياب القيادة المثابرة والجادة للمواجهات البرلمانية المعروفة .

وشكل محمد أحمد محجوب نيابة عن الإمام حكومة ائتلافية مع الحزب الاتحادى الديموقراطى، بدأت عمليات الترميم داخل أروقة حزب الأمة لإصلاح ما أفسده الخلاف ونجحت المساعى بالصلح بإقرار الحقيقة بأن إمام الأنصار هو الرجل الأول وهو راعى الحزب والكيان وله الحق بالتوجيه والشورى فيما يرى، وهو أمر بإقرار الثوابت فى حزب الأمة، فقد ضاع وقت ومجهود كبير لإثبات البديهيات، لقد تسبب ذلك الخلاف فى انفراط الأمر داخل الكيان وداخل الحزب بالدرجة التى أضرت بكثير من التقاليد والقيم المتعارف عليها والتى يمارس بها العمل العام، ولكن عندما وصل الجميع نقطة البداية كانت النهاية وسقطت الديمقراطية الثانية فى سهولة للعسكر، واستعجب الجميع!!!

هكذا، أمازلت ترى أن هذا الخلاف كله سببه عدم رغبة الإمام فى تطوير الحزب، أم أنه حقيقة يعكس طموحات الرجال، بعضها مشروع وآخر مزايَد عليه، ففسر كما تشاء.

أما ما حدث للكيان بعد ذلك إبان عهد مايو، فقد سقناه فى المقالات السابقة، خاصة فيما يتعلق بمجازر الجزيرة أبا وودنوباوى، الذى يهمنا ذكره هنا، هو أن رجالات حزب الأمة، أتوا للديمقراطية الثالثة على أشلاء شهداء الكيان، فدم الإمام الشهيد الهادى عبد الرحمن المهدى ورفاقه الأبرار من كيان الأنصار وغيرهم من المواطنين السودانيين، مهد الطريق واضحاً للديمقراطية الثالثة، وترك جروحاً ما زالت تنزف حتى حين سقوط الديمقراطية الثالثة، وذاك ما يأتى فى الصفحات اللاحقة.

جواب الدكتور صادق المهدى
على السؤال الثامن لإبراهيم الغرباوى

لقد ساهمت منظومة حزب الأمة السياسية فى هجرة أبناء الأنصار والدخول فى هيئات وأحزاب مثل الحزب الشيوعى والبعث الاشتراكى والجبهة القومية الإسلامية - ويمكن إطلاق صفة الأحزاب الهرمة التى دب فيها الشيخوخة فى أوصالها عليه .

ولكن كيف حافظ حزب الأمة على المقادير السياسية فى السودان ؟ وكيف يمكن كذلك من تلميع صورة الحزب لتكون أكثر نضرة وشباباً ؟

لا أوافقك الرأى فيما ذهبت إليه فى أن «منظومة حزب الأمة السياسية ساهمت فى هجرة أبناء الأنصار والدخول فى هيئات وأحزاب مثل الحزب الشيوعى السودانى والبعث إلخ» .

فحزب الأمة ، التنظيم السياسى لكيان الأنصار ، ما زال يمثل أكبر كتلة فى التنظيمات السياسية السودانية التى تتمتع بقواعد شعبية عريضة ، ففى انتخابات ١٩٥٧ نال حزب الأمة أكبر كتلة برلمانية وكذلك فى انتخابات ١٩٦٥ وهكذا ظل حاله إلى أن سقطت الديمقراطية الثانية للعسكر ، ومع إطلالة مايو وتحرشاتها الواضحة ضد الكيان ، التى أسفرت عن معارك حربية كبيرة فى الجزيرة أبا وودنوباوى ثم ٢ حزيران (يوليو) ١٩٧٦ شُدَّت أعصاب وأوتار عواطف كل القواعد الأنصارية ، فى ذهول شديد لما حدث ، وفى ألم وحسرة شديدين ، استرجعت عقلها وتناست خلافاتها ، أمهددون نحن بالزوال ، ماذا يريد منا هؤلاء الشيوعيون ؟؟

فتحركت حاسة حب البقاء فى أوصاله ، وأثارت دماء الشهداء المسفوحة ، بما فيهم إمامهم ، الطرق أمامها فنسجت وأمنت وحدتها

التى عاد بها الحزب إلى موقعه الطبيعى كأكبر كتلة سياسية فى السودان فى انتخابات عام ١٩٨٦ .

لذلك تجدنى أتحفظ كثيراً على ما تزعم ، ولعل السؤال يكون أوضح - لو تسأل عن مصير الحزب بعد أدائه العاجز فى عهد الديمقراطية الثالثة - أما كيف نتخطى ذلك لكى يكون حزب الأمة أكثر نضرة وشباباً فهذا أمر مطروح للنقاش لى ولك، فاكتب ما تشاء مع شكرى .

جواب الدكتور الصادق الهادى
على السؤال التاسع والعاشر لإبراهيم الغرباوى

لماذا حاول زعماء حزب الأمة من عائلة المهدى التأكيد على أن الإمام الهادى حى وسوف يعود وأنه عيسى المسيح وأنه المنقذ الوحيد -رغم أن المعروف أن الإمام الهادى قتل فى ١٩٧٠ - ولماذا حاول ولى الدين ونصر الدين الهادى المهدى من تكريس هذه المفاهيم الخاطئة فى أذهان الأنصار المقيمين فى معسكراتهم فى أثيوبيا ، وهل هى بمثابة توظيف سياسى اقتصادى للمعونات التى كانت ترسل لتلك الفئات لكى تدوم فى معسكراتهم زهاء تسعة عشر عاماً. وما هى التعويضات التى منحت لعائلات الأنصار الذين ماتوا فى أحداث الجزيرة أبا وودنوباوى فى أذار (مارس) ١٩٧٠ ؟

حديثاً لماذا يحاول حزب الأمة بقيادة مبارك المهدى توقيع اتفاقية بين حزب الأمة وحركة تحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق - علماً أنهما طرفان نقيضان فى المفاهيم الدينية والسياسية- ومن نتائج الاتفاق سوف يكون غرب السودان هو الخاسر الأعظم نسبة لأن جميع أو معظم الجنود فى الرتب الدنيا فى الجيش السودانى فى غرب السودان وكذلك يزج ميليشيات حزب الأمة فى أتون الحرب وسوف يدفعون الثمن، علماً أن معظم المنضوين فى الميليشيات كذلك من غرب السودان !! لذا ما هى النقاط الإستراتيجية فى الاتفاقية الحديثة ؟

جواب السؤال التاسع :

أنا ابن شهيد، عرفت اليتم وتضررت منه، فلا أنطق عن الهوى أو المزايدة السياسية لمجرد الدفاع عن أسرة بعينها ، ومع ذلك ورغم الأسلوب الذى طرح به السؤال ، سوف أحاول أن أكون موضوعياً فيما أكتب . و « عيسى المسيح »

و «المنقذ الوحيد» الذى تتحدث عنه فى عفوية شديدة هو أبى «والد كاتب المذكرات» كما كتبت وهو أمير الراية الذى سقط دونها وسيد الشهداء، إمام الأنصار، أكبر وأعرق تجمع سياسى عرفه السودان فى تاريخه الحديث، نحن أبناءه لا نزايد على استشهاده لأى مكسب سياسى أو مادى كما تزعم، إنما نتحدث عن الباقيات الصالحات من أعماله، نطلب لروحه الرحمة مع الصديقين والشهداء وحسُن أولئك رفيقاً، فقد أوفى ما وعد، ووقف مع ما أعلن فى مذكرته المطولة لمجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٠ والتى نلخصها فى النقاط الخمس الآتية :

١ - إزالة اللافتة الشيوعية عن الحكم .

٢ - عودة الجيش إلى الثكنات .

٣ - العمل على إجراء انتخابات عامة فى البلاد .

٤ - إطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

٥ - العمل على إجازة الدستور الإسلامى المقترح من الجمعية التأسيسية ١٩٦٤ - ١٩٦٩ .

وكا رد مجلس قيادة الثورة عليه وعلى مطالبه أعلاه، هو إرسال ترسانة حربية، اشترك فى تهيئتها وتوفيرها أكثر من دولة لمسح الجزيرة أبا من الكرة الأرضية، وفعلوا ما أمكنهم ذلك، وقتل هو ورفاقه الشهداء برصاص الغدر .

لم نتاجر نحن أبناءه بدمه كما تزعم، فالسؤال مردود لك لتسأله إلى زعامات الجبهة الوطنية البارزين وقتها إن كانت هناك متاجرة فى الأمر، ولمعلومية السائل فليس كل قيادات وزعامات الجبهة الوطنية من أسرة المهدى، الذى نعلمه نحن عن بقاء الأنصار فى معسكراتهم فى أثيوبيا كان لهدف نبيل، قوامه استنفار مقدراتهم الحربية والقتالية لتصديع وإسقاط نظام مايو بضربات عسكرية متلاحقة. وقد نبغ زعماء الجبهة الوطنية فى الأسلوب الذى اتبعوا به الأنصار لتلك المواجهة. لقد وهب الأنصار وإمامهم أرواحهم سهلة لعودة الديمقراطية للسودان وعادت، ولكنها بكل أسف طارت من دون أن تفى لهم حقاً، فطاحت تتابعها أرواحهم ولعنة دمائهم .

لاأعرف عن زعيم مرموق من زعماء حزب الأمة أو آل المهدى حاول خداع الأنصار بحياة الإمام الهادى ، إلا أننى أقول : كلنا كنا نتطلع لمعرفة الحقيقة ، فقد كنا فى دوامة من الأسئلة والأطروحات عن مصير الإمام الهادى ، فالحكومة لم تسع لتوضح لنا نحن أهله وذويه . وأولياء دمه ، أمر اغتياله ، وكذلك لم تسلمنا جثمانه أو ترشدنا لقبره ، فماذا كنت تنتظر ، أنصدق المذياع !! لذلك كان هناك مجال خصب لينطق كل على هواه . أما بعد المصالحة بين جعفر نميرى والصادق المهدى عام ١٩٧٧ ، فقد أعلن الصادق المهدى ونصر الدين الهادى المهدى فوق أكثر من منبر نبأ استشهاد الإمام الهادى لجموع الأنصار ، حدث ذلك فى أم درمان فى خطبة عيد الأضحى المبارك وفى الجزيرة أبا فى صلاة عيد الفطر ، فقطعت جهيزةُ قول كل خطيب .

أما بخصوص التعويضات لأسر شهداء الأنصار بما فيهم إمامهم ، فقد طالبت ، قبل أن تطيح حكومة السيد الصادق المهدى على عهد الديمقراطية الثالثة ، برد اعتبار الشهداء وذلك بالتحقيق مع صناع القرار أعضاء مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٠ الذى تسبب قرارهم فى إبادة آلاف من الأنصار ، فقد كنت حريصاً بأن نقف على تفاصيل الذى حدث حتى يكون فى السجلات وفى دار الوثائق والتاريخ ، أما محاسبة صناع القرار بعد تسجيل الذى حدث ، فيترك أمره لشيوخ الأنصار . ليقروا مايرون ، راجع جريدة الراية السودانية آب (أغسطس) ١٩٨٨ ومجلة الأشقاء السودانية آذار (مارس) - آيار (مايو) ١٩٨٩ كذلك طالبت برصد أسماء كل شهداء الديمقراطية الذين استشهدوا تضرروا فى أحداث الجزيرة أبا وودنوباوى ، و ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٦ ، وكنت أرى أن تدفع الديمقراطية الثالثة مهرها لهم فى شكل تسهيلات وتعويضات مناسبة لأسرهم (خاصة الأرامل واليتامى) تمكنهم من العيش الكريم أسوة بمن تضرروا من القوات المسلحة فى تلك المساجلات الدموية ، لكن بكل أسف لم يحدث شىء من ذلك الاتجاه ، فالذى حدث هو هرج ومرج يتأفف العاقل عن ذكره وكفى .

أما نحن أسرة الإمام الهادى المهدى ، فلم ترد لنا الديمقراطية الثالثة حتى

اليوم حقوق والدنا الإمام الشهيد الشرعية التى صادرها نظام مايو ، بل طالبتنا فى غلظة أن نلجأ للقضاء، ففعلنا ، وأصدر القضاء العادل حكمه لصالحنا فى جلستين فقط ، ورغماً عن ذلك لم ترد لنا حقوقنا المصادرة حتي اليوم . فماذا تقول !!؟

جواب السؤال العاشر :

أما سؤالك عن اتفاقية مبارك عبدالله الفاضل المهدى باسم حزب الأمة ، وجون قرنق عن حركة تحرير السودان فلا تفاصيل عندى عن إستراتيجيات ذلك الاتفاق ، وكل الذى أعلمه عن ذلك الاتفاق هو ما نشرته وسائل الإعلام المقروءة ، وأنا شخصياً أوافقك الرأى فى أن كلاً من جون قرنق ومبارك المهدى، عندما كان وزيراً للداخلية فى حكومة السيد الصادق المهدى الأخيرة ، كانا يقفان على طرفى نقيض ، فقد اعتقل السيد مبارك كل الذين تعاطفوا مع جون قرنق فى ندوة امبو بأثيوبيا ، هذا من جهة ، أما من الجهة الأخرى فكلنا يعلم علم اليقين بأن جون قرنق لعب دوراً واضحاً فى هدم حكومة الديمقراطية الثالثة بقيادة السيد الصادق المهدى ، وذلك برفضه لأى نوع من التفاهم أو الاتفاق مع رئيس الوزراء لإيقاف حرب الجنوب ، فقد كان جون قرنق يعرف سلفاً كم كانت تستنزف تلك الحروب من إيرادات ومقدرات حكومة الديمقراطية الثالثة الهشة ، حقيقة أن جون قرنق ، بدلاً أن يكون معقولاً فى مواقفه ، تمادى فى الضغط العسكرى على تلك الحكومة واحتل منها عنوة كل المواقع التى يحتلها الآن لربكها ثم إسقاطها وحدث ذلك بالفعل ، فقد طاحت للعسكر .

لقد أفادت بعض مصادرى أن هناك أعضاء بارزين من الإخوة الشماليين ، فى حركة قرنق كانوا يصرون على أنهم سوف لن يمنحوا السيد الصادق المهدى شرف إيقاف حرب الجنوب ، فإن تم ذلك ، فسوف يذهب شرف ذلك لجهة سياسية منافسة ، علماً بأن السيد الصادق هو الذى سهل لجون قرنق كثيراً من مهامه الصعبة إبان بناء قوته العسكرية لمصادمة جعفر نميرى على عهد مايو . فتصرفات جون قرنق فى التمادى فى تخطى رئيس الوزراء

وتجاهله ، إنما هو نكران للجميل، فقد أفاد أكثر من مصدر وجهة ، وقتها ، أن جون قرنق وكلّ الذين يتعاطفون معه سوف يقفون سياسياً ضد حزب الأمة وكيان الأنصار قبيل الإطاحة بحكومتهم .

أعتقد من تلك الخلفيات ، وبعد سقوط حكومة السيد الصادق الأخيرة ، كان مسموحاً لمبارك عبدالله أن يناقش بالصوت العالى ويفاوض زعماء حركة قرنق لتصحيح بعض المواقف والمفاهيم السياسية المتشددة من الجانبين ، خاصة ضلوع قرنق غير المفهوم فى التعاون مع إسرائيل ، أما أن يصل ذلك النقاش إلى درجة إمضاء عقود ومواثيق باسم الأنصار وحزب الأمة لإرجاع الديمقراطية ، مع حركة ليست من الديمقراطية فى شىء ، ولا تتعامل بالديمقراطية فيما تمارسه من سياسة بزعم أنها ثورة وتتعامل بالحسم الثورى . فى تقديرى أن مثل ذلك الالتزام هو فوق طاقة الكثيرين منا لاستيعابه أو قبوله ، فنحن لسنا طلاب سلطة فقط نريد استرجاعها متى ما طاحت وبأى ثمن، اللهم إلا إذا اقتنعنا بوجهة النظر التى تقول ليس فى السياسة صداقة أو عداء ثابت !!

إلا أن لجون قرنق عداءً ثابتاً للعروبة والإسلام فقد عُرف عنه ذلك أثناء دراسته فى جامعة أيوا بأميركا . لقد انتقص جون قرنق من الديمقراطية حينما رفض العودة إلى السودان على عهد الانتفاضة فى نيسان (أبريل) ١٩٨٥ للوقوف مع أبناء وبنات السودان لتثبيت نهجها ، ثم كان معولاً هداماً فى الإطاحة بها حينما تمادى فى حرب الجنوب ، حتى سقوطها !! فى تقديرى المتواضع أن جون قرنق لم يقدم على اتفاقياته الأخيرة إلا بعد ما استوثق أن كل بنودها تدعم زعامته وتبنى أمجاده وريادته لديمقراطية رابعة يكون هو فارس عودتها .

(انتهى)

وقائع الجلسة الختامية لمحكمة قتلة الإمام الشهيد الهادى المهدى ومرافقيه .

وصف تفصيلى لأحداث الكرملك :

Judicial Form A 3 C (1)

Summary of Salient Facts

1. Name of accused. .

١ - عبيد كمبال الأمين .
٢ - مختار طلحة .
٣ - أحمد حسين بامسيكه .
٤ - وداعة على سيد أحمد .
٥ - عبدالله إبراهيم حبيب الله .
٦ - تيراب الغالى نور .

11. Name of deceased (if any).

١ - الهادى عبدالرحمن المهدى .
٢ - سيف الدين الناجى .
٣ - محمد أحمد مصطفى .

111. Date and place of occurrence.

القتيل الأول جوار قرية أونسة
القتيل الثانى جوار قرية أونسة ١٩٧٠/٣/٣٠م
القتيل الثالث خور الدوم.. باو

V. Date and place of first report.

الدمازين فى ١٩٨٧/٤/١٦م .

V. Relationship of the parties and witnesses.

القتيل الثالث خال القتيل الأول .
القتيل الثانى ملازم للقتيل الأول باعتباره إماماً لطائفة الأنصار .

الوقائع التى صدقتها المحكمة :

الوقائع الأساسية كما وردت على لسان شهود الاتهام تسلسلها تتلخص فى أنه وبتاريخ مارس ١٩٧٠م قرر الرئيس السابق جعفر محمد نميرى القيام بزيارات تفقدية لمناطق النيل الأبيض شرقاً حتى سنار وشمالاً حتى الدويم وجنوباً حتى الجبلين وغرباً حتى تندلتى. وصاحب ذلك زيارات لبعض المسئولين للجزيرة أبا بقصد التفاوض مع الإمام الهادى لموقفه من نظام ثورة مايو وترتب على ذلك وصول حشود كبيرة من الأنصار توافدت على الجزيرة أبا . وقد حضر من قبل النظام الحاكم آنذاك كمتفاوض كل من الفاتح عابدون وإسماعيل السيد عبد الله مبدين رغبة النظام فى التفاوض مع الصادق المهدى وأن يتم التفاوض مع الخرطوم ، وقد استجاب الإمام الهادى لهذه الرغبة وبعد أن أكد له الفاتح عابدون سلامة الصادق المهدى وبموجب ذلك غادر الصادق المهدى الجزيرة أبا للخرطوم حيث اعتقل هناك وعلى أثر اعتقاله تجمعت أعداد كبيرة من الأنصار بالجزيرة أبا وخاطبهم الإمام الهادى وأوضح لهم حقيقة الموقف وطلب منهم الصبر وأنه سيعالج الموقف بهدوء . وبالفعل انفضَّ الجمع غير أن وفود الأنصار لا تزال تتقاطر نحو الجزيرة أبا .

ظلت الأحداث متلاحقة حيث تم احتلال المحلج والمعصرة التابعة لدائرة المهدى بواسطة السلطة الحاكمة آنذاك وتم إنزال أعداد من الآليات والجنود بربك ثم بعد ذلك بدأت زيارة الرئيس السابق لمنطقة النيل الأبيض بالوجه الذى أشرنا إليه .

خلال ذلك كانت الوفود تتقاطر نحو الجزيرة أبا للتفاوض مع الإمام الهادى مثل اللواء أحمد عبد الوهاب وزيادة أرباب وآخرين ثم حضرت قوة عسكرية على رأسها أبو القاسم محمد إبراهيم وفاروق حمد الله ويوسف أحمد يوسف للجزيرة أبا وعند مقابلتهم للإمام الهادى أوضحوا أن القصد من حضورهم إقامة نقطة للشرطة بالجزيرة أبا وبعد نقاش أسندت صلاحيات الشرطة لعمدة الجزيرة أبا على أن يستعين بشرطة المرابيع عند الضرورة .

فى هذا الوقت تم إعلان زيارة الرئيس السابق للجزيرة أبا فتوصل مجلس شورى الأنصار أن الغرض من الزيارة هو اعتقال الإمام الهادى فعبأ ذلك الشعور العام داخل الجزيرة أبا وتم رفع شعارات سياسية توضح المطالب .

فى يوم الخميس حضرت قوة كبيرة من القوات المسلحة وعدد ٤٣ قطعة من دبابات وعربات عسكرية ودبابات برمائية مخترقة الجاسر فى اتجاه الجزيرة أبا فتعرضت لها مجموعة كبيرة جداً من الأنصار واحتجزتها وكان على رأس هذه القوة كل من المقدم عثمان أمين قائد حامية كوستى فى ذاك الوقت ومحمد أحمد أبو الدهب وأفادوا بأنهم موفدون من قبل الضباط الأحرار للتفاوض مع الإمام الهادى واستقلوا عربة شاهد الاتهام الأول خالد محمد إبراهيم متجهين للسراى حيث الإمام الهادى وتمخضت المقابلة عن اتفاقية من ست نقاط وقع عليها الإمام الهادى من جانب والمقدم عثمان أمين ومحمد أحمد أبو الدهب من جانب السلطة وهى اتفاقية سياسية فى المقام الأول .

فى صبيحة الجمعة أشيع أن الرئيس السابق قطع زيارته لربك وعاد للخرطوم وعند الساعة الثالثة بعد الظهر وقع قصف مدفعى مكثف على الجزيرة أبا حيث بدأت القوة المرابطة فى إطلاق النار وبدأت تتقدم نحو الجاسر ونصبت القوات المسلحة المدافع بمنطقة الجاسر وظلت تضرب الحشود ، وإزاء مقاومة الأنصار لها انسحبت القوة العسكرية إلى ربك وفقد الأنصار الكثير من القتلى والجرحى وبلغ عدد القتلى ١٠٤ قتلى .

فى صبيحة السبت حدثت بعض المناوشات الخفيفة واستمر ذلك طيلة اليوم .

فى صباح الأحد بدأ ضرب مكثف من جهة الشرق من حجر عسلاية ومن الغرب من الطويلة بالمدفعية وصاحب ذلك غارات جوية واستمر ذلك طيلة اليوم حتى مغيب الشمس وكانت الطائرات قد ألقت بمنشورات تطالب الموظفين والمسئولين بإخلاء الجزيرة أبا غير أنه لم يتمكن أحد من الخروج بسبب القصف الجوى المستمر .

فى يوم الاثنين بدأ الضرب مبكراً وبصورة أعنف وتزامن ذلك مع أحداث ودنوباوى بأم درمان .

وفى مساء نفس اليوم بدأ التشاور داخل الجزيرة أبا بخصوص هجرة الإمام الهادى واتفق مجلس الشورى على ذلك وأن يكون أمر الجزيرة أبا بعد هجرة الإمام لشاهد الاتهام الأول خالد محمد إبراهيم ، وحقناً للدماء وإيقافاً لنزيف الدم طلب الإمام الهادى من شاهد الاتهام الأول تسليم الجزيرة أبا بعد هجرته وعند الساعات الأولى من فجر الثلاثاء وعند الواحدة صباحاً خرج الإمام الهادى من الجزيرة أبا يرافقه كل من عمر مصطفى ومحمد أحمد مصطفى وعباس أحمد عمر وسيف الدين الناجى ومحمد على يونس ومحمد محمد صادق الكاروري وعز الدين الشيخ وعبد المطلب بابكر خوجلى والفاضل الهادى بعربة لورى عن طريق منطقة الجاسر إلى أن وصلوا لمنطقة خور أحمر حيث قابلهم عمال الطرق وعلى رأسهم شاهد الاتهام العاشر أبوبكر عبده فرح .

عند وصول الإمام الهادى ومرافقيه لتلك المنطقة انقسموا إلى مجموعتين لتحرش سكان قرية أونسه بهم مما اضطرهم لتهديدهِ وتم الاتفاق على أن تتجاوز المجموعة الأولى خور أحمر وتدخل فى الأراضى الأثيوبية وتظل المجموعة الثانية مرابطة للحراسة ، وقد ضمت المجموعة الأولى كلا من الإمام الهادى ومحمد أحمد مصطفى وعمر مصطفى وسيف الدين الناجى والفاضل الهادى وضمت المجموعة الثانية كلا من عباس أحمد عمر ومحمد محمد صادق الكاروري وعز الدين الشيخ وعبد المطلب بابكر ، وتحركت المجموعة الأولى صوب الحدود الأثيوبية .

فى تلك الأثناء كان شاهد الاتهام العاشر أبوبكر عبده فرح قد أبلغ سلطات الشرطة بالكرمك بوجود هذه المجموعة المسلحة وترتب على هذا البلاغ أن تحرك الملازم مختار طلحة على رأس قوة من الشرطة متعقباً هذه المجموعة ووصل الملازم مختار طلحة وبمعيته شاهد الاتهام الحادى عشر حسن أحمد دفع الله وبرفقتهم قوة من الشرطة ولم يستطيعوا التوغل للداخل بالعربات

لوعورة الطريق فترجلوا منها وأشار لهم الأهالى لمكان المجموعة فتوجهوا إليها فوجدوا المجموعة الثانية محاطة بأهالى منطقة أونسه فاستسلمت للشرطة دون أى مقاومة وتم تجريدهم من الأسلحة التى كانت بحوزتهم وتم إيثاقهم بالحبال من الخلف وتركت معهم حراسة من أفراد الشرطة مكونة من وداعة على سيد أحمد (المتهم الثالث) وعبدالرحمن دفع‌الله (شاهد الاتهام السادس) وعباس أحمد عباس (شاهد الاتهام السابع) وتحرك الملازم مختار طلحة لملاحقة المجموعة الأولى يرافقه كل من أفراد الشرطة عبيد كمبال الأمين (المتهم الأول) وأحمد سكاك قطية (شاهد الاتهام الخامس) وفضل‌الله عشانا وعثمان عبدالمجيد (شاهد الاتهام الثامن) ورمضان سعيد، وتوغلوا داخل غابة كثيفة الأشجار وعرة المسالك وعلى بعد ثلاثة أميال تقريباً من مكان المجموعة الأولى وصلوا لمنطقة خور رملى عميق حيث شاهدوا مجموعة جالسة على الأرض ويبدو أنها فى انتظار المجموعة الثانية، تقدمت القوة نحو مكان المجموعة وطلبوا منهم أن يسلموا أسلحتهم فاستسلموا برفع الأيدى وبدأ تفتيش المجموعة بواسطة قوة الشرطة، ظهرت بوادر مقاومة من جانب المجموعة للقوة حيث قاوم الفاضل الهادى إجراءات التفتيش التى كان يقوم بها الجندى أحمد سكاك قطية (شاهد الاتهام الخامس) وعندما تدخل الملازم مختار طلحة لمساعدته هجم عليه الفاضل الهادى محاولاً انتزاع مدفعه وأثناء ذلك رجع الإمام الهادى الذى كان ملثماً للخلف لعمل ساتر وأدخل يده فى صدره وأخرج مسدساً صوبه نحو الملازم مختار طلحة فصاح فيه المتهم عبيد كمبال بعبارات يطلب فيها إلى المرحوم الإمام الهادى أن يعدل عما يزمع القيام به من مقاومة إلا أنه لم يستجب للنداءات المتكررة من المتهم الأول فما كان منه إلا أن أطلق عليه عياراً نارياً أصابه فى فخذه الأيمن مسبباً له جرحاً أدى إلى نزيف أودى بحياته بعد زمن قصير من الواقعة.

بعد ذلك اكتشفت قوة الشرطة أن الشخص المصاب هو الإمام الهادى فبدأ قائد القوة محاولته لإنقاذه وأمر بربط الإصابة بعمامة وتحرك مسرعاً لإحضار طبيب إلى أن وصل لموقع المجموعة الأولى وأخطر الملازم حسن أحمد

دفع الله (شاهد الاتهام الحادى عشر) وطلب منه إحضار الطبيب وبعد تحركه لحق به بعربته التى كانت تبعد حوال ٦ أميال من مكان الحادثة داخل الغابة .

انهارت المجموعة بعد إصابة الإمام الهادى وحاولت قوة الشرطة ترحيلها لمكان المجموعة الثانية، وتم ذلك بصعوبة لوعورة المنطقة ولأن قوة الشرطة عادت تحمل الأمتعة الخاصة بالأسرى بالإضافة إلى أسلحتهم والمعروضات .

قبل أن يصل الملازم مختار طلحة للكرمك قابله المتهم الثانى أحمد حسين بامسيكه متوجهاً لموقع الحادث ترافقه قوة من الشرطة، ونقل إليه ضابط الشرطة ما حدث وتحرك نحو الكرمك لإحضار الطبيب بينما توجه أحمد حسين بامسيكه المتهم الثانى لموقع الأحداث .

فى تلك الأثناء كان شاهد الاتهام الحادى عشر حسن أحمد دفع الله قد أصدر أمراً لشاهد الاتهام الثانى عشر للتوجه نحو الدمازين والاتصال بالكبانية العامة للبلد بالقيادة العامة وإخبارها .

وصل المتهم الثانى أحمد حسين بامسيكه ووجد الإمام الهادى قد فارق الحياة، وكان سيف الدين الناجى جالساً على الأرض واضعاً رأس الإمام على حجره فى حراسة قوة الشرطة فطلب منه الوقوف فرفض سيف الدين الناجى وأخذ يكبر : الله أكبر ولله الحمد عدة مرات فما كان من المتهم الثانى أحمد حسين بامسيكه إلا أن أطلق عليه من مسدسه ثلاث طلقات نارية فى صدره وأمر شاهد الاتهام الرابع الأمين مصطفى إدريس أن يصرعه بطلقة إلا أن الأخير رفض الانصياع للأمر فأمر المتهم الثالث وداعة على سيد أحمد فاستجاب المتهم الثالث للأمر وأطلق طلقة نارية واحدة من بندقيته على صدر سيف الدين الناجى حيث توفى نتيجة لهذه الطلقات النارية التى أصيب بها فى صدره .

وفى حوالى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء حضرت عربة جيش ديملر كبيرة وصلت إلى موقع الحادث بعد أن تم قطع الأشجار حيث تم تسليمهم

جثة الإمام الهادى وسيف الدين الناجى وسلم محمد أحمد مصطفى حياً. وهذه القوة من الجيش هى القوة التابعة للاستخبارات العسكرية والتى كانت ترابط خارج الكرمك بقيادة الملازم حسن أحمد دفع الله شاهد الاتهام الحادى عشر .

فى تلك الأثناء كان شاهد الاتهام الثانى عشر صديق أبو الحسن قد وصل للدمازين وأجرى محادثة تليفونية بالخرطوم ونقل إليهم وفاة الإمام الهادى وأسر من معه وأبلغه مجلس قيادة الثورة متمثلاً فى رئيسه السابق بأن يخطر شاهد الاتهام الحادى عشر حسن أحمد دفع الله بقتل بقية الأسرى وعندما علم الرئيس السابق برتبة محدثه طلب ضابط أعلى منه ومن ثم أحيلت المحادثة لحامية الدمازين فتلقاها الملازم تيراب الغالى نوار المتهم الخامس وقائد ثانى حامية الدمازين وبدوره أحضر المتهم الرابع عبد الله إبراهيم حبيب الله قائد حامية الدمازين ودارت محادثة بينه وبين رئيس مجلس قيادة الثورة السابق فور انتهائها طلب المتهم الرابع من المتهم الخامس أن يصطحب معه شاهد الاتهام الثانى عشر ويتوجهوا بقوة عسكرية ومعهم معدات الدفن لدفن القتلى وعقب تحركهم وصل الملازم حسن أحمد دفع الله شاهد الاتهام الحادى عشر لحامية الدمازين وأبلغه المتهم الرابع بفحوى المحادثة مع الرئيس السابق جعفر نميرى وطلب منه إثناء الرئيس السابق عن قتل بقية الأسرى ، وفى تلك اللحظة اتصل الرئيس السابق لمتابعة الأحداث فتحدث معه شاهد الاتهام الحادى عشر وطلب إليه الإبقاء على حياة الأسرى فاستجاب لطلبه .

وفى هذه الأثناء تحرك المتهم الخامس من الدمازين على رأس قوة يرافقه شاهد الاتهام الثانى عشر ومعهم معدات الدفن لدفن الموتى إلى أن وصل لمنطقة باو التى تبعد ٥٩ كم من الدمازين حيث تم حفر قبرين على بعد ١٥٠ متراً شمال شرق مفترق الطرق المؤدى إلى قادمية والطريق المؤدى إلى باو وكان البعد بين القبرين حوال ١٠ خطوات ووصلت لطريقهم عربة جيش تحمل جثة المرحومين الإمام الهادى وسيف الدين الناجى ومحمد أحمد مصطفى وكان حياً وتم اختيار اثنين من الجنود أحدهما من الإقليم الشمالى والآخر من الإقليم الجنوبى وأمر المتهم الخامس الجندى الأول بإعدام محمد أحمد مصطفى فتردد فما

كان منه إلا أن أمر الجندى الآخر وهو من أبناء الإقليم الجنوبى لإعدام محمد أحمد مصطفى وتم تنفيذ الإعدام بطلقة اخترقت الرأس من الخلف مهشمة للوجه من الأمام ثم بعد ذلك دفن كل من سيف الدين الناجى ومحمد أحمد مصطفى فى قبر واحد فى وضع معكوس ودفن الإمام الهادى فى مقبرة وحده وبعد ذلك عاد المتهم السادس إلى الدمازين بعد أن نفذ المهمة .

أخذ بقية الأشخاص المقبوض عليهم بعربة جيش إلى الدمازين صباح اليوم الثانى للحادث وأحضرت طائرة حربية أقلتهم إلى الخرطوم بمعية شاهد الاتهام الحادى عشر حسن أحمد دفع الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

Judicial Forms A 3 and A 4

C

FINDING

(NOTE- the finding is part of the Judgment.

(Code of C. P. Section 243.)

The Court finds that the accused (1)

(inscrt names)

المتهم الأول : عبيد كمبال الأمين : غير مذنب تحت المادة ٢٥١ ع لسنة ١٩٢٥م .

المتهم الثانى : أحمد حسين بامسيكة: مذنب تحت المواد ٢٥١/٨٤ لسنة ١٩٢٥م .

المتهم الثالث : وداعة على سيد أحمد : مذنب تحت المواد ٢٥١/٧٩ ع لسنة ١٩٢٥م .

المتهم الرابع : عبدالله إبراهيم حبيب الله : غير مذنب تحت المواد ٨٤ / ٢٥١ ع لسنة ١٩٢٥م .

المتهم الخامس : تيراب الغالى نوار : مذنب تحت المواد ٨٤/ ٢٥١ ع لسنة ١٩٢٥م .

سيد على محمد ديدان

رئيس المحكمة الكبرى

REASONS FOR FINDING (2)

قدم المتهمون للمحاكمة تحت طائلة المواد ٢٥١ و٢٥١/ ٨٤ و٢٥١/٧٩ من قانون العقوبات لسنة ١٩٢٥ .

وقبل الخوض فى تحديد مسئولية كل متهم على حدة يتعين أن نقدم للقرار بنقطة جوهرية وأساسية لم ترد فى دفوع المتهمين ، ومع ذلك فإن مناقشتها يعد أمراً مهماً للتمهيد للقرار ، ونعنى بهذه النقطة مسألة ما إذا كان المتوفون فعلاً هم المرحوم الهادى عبدالرحمن المهدى وسيف الدين الناجى ومحمد أحمد مصطفى ، وهل ما تم نبشه من قبور وما استخرج من رفات متعلقاً بهؤلاء المجنى عليهم يقيناً ؟ وللتقرير فى هذه النقطة يتعين أن تناقش البيانات الواردة فى هذا الصدد . لقد جاء فى أقوال شاهد الاتهام الأول أن المرحوم الهادى عبد الرحمن قد غادر الجزيرة أبا قبل يوم الثلاثاء الذى عقب قصف الجزيرة أبا وقد أكد مرافقة المرحومين سيف الدين الناجى ومحمد أحمد مصطفى له بالإضافة إلى كل الأسرى الذين تم القبض عليهم فى موقع الحادث ، وقد أكد شاهد الاتهام الثانى الشيخ محمد محمد صادق الكارورى أنه رافق الإمام الهادى عبد الرحمن والمرحومين سيف الدين الناجى ومحمد أحمد مصطفى وبقية المقبوض عليهم من الجزيرة أبا فى نفس التاريخ الذى حدده شاهد الاتهام الأول ، وأكد هذا الشاهد أنهم ذهبوا جميعاً صوب الحدود الأثيوبية للانضمام لمعسكر المعارضة هناك ، وأكد هذا الشاهد أن الأهالى بقرية أونسه قد تعرضوا لهم وأنهم انقسموا إلى مجموعتين مجموعة تضم الإمام الهادى عبدالرحمن المهدى وابنه الفاضل الهادى عبد الرحمن والمرحوم سيف الدين الناجى ومحمد أحمد مصطفى وعمر مصطفى ومجموعة ثانية فيها شاهد الاتهام الثانى محمد محمد صادق الكارورى وعباس أحمد عمر وعز الدين الشيخ وعبد المطلب بابكر، المجموعة الأولى بقيادة الإمام الهادى عبد الرحمن المهدى تحركت لداخل الغابة وبقيت المجموعة الثانية لشغل الأهالى الذين تحرشوا بهم ابتداءً . وفى أثناء بقاء المجموعة الثانية مع الأهالى بجوار قرية أونسه وصلت فرقة من الشرطة بقيادة الملازم مختار طلحة وقامت بأسر المجموعة الثانية وتركوا عليهم حراسة ثم توجهوا راجلين إلى داخل الغابة ، وبعد مضى زمن قليل من تحرك رجال الشرطة إلى داخل الغابة سمعت المجموعة الثانية صوت طلق نارى ، وبعد قليل أحضر لهم رجال الشرطة الفاضل الهادى المهدى وعمر مصطفى وعند استفسار المجموعة الثانية لمن انضم إليهم من الأسرى أفادوهم بأن الإمام الهادى قد أصيب بمقذوف نارى . وقد أكد شهود

الاتهام الخامس أحمد سكاك قطية والرابع الأمين مصطفى إدريس أن كلاً من الفاضل الهادى المهدى وسيف الدين الناجى أكّدا أن المصاب هو الإمام الهادى المهدى . وقد أيد هذه الروايات شهود الاتهام الثامن عثمان عبد المجيد والعشرون حسن الحاج فضل الله ، وبما أن سيف الدين الناجى ومحمد أحمد مصطفى قد قتلا والفاضل الهادى المهدى وعمر مصطفى قد توفيا فإن البينة المنقولة عنهما بالتعرف على الإمام الهادى المهدى وهو شخصية مرموقة آنذاك تعتبر بينة مقبولة فى قانون الإثبات لتأكيد وفاة الإمام . وكذلك فإن الرواية النقلية التى ذكرها شاهد الاتهام الثانى محمد محمد صادق الكارورى على لسان الفاضل الهادى عبد الرحمن وعمر مصطفى تكفى لإثبات أن الشخص المصاب هو الإمام الهادى المهدى . فضلاً عن ذلك فإن البينة وردت متواترة ومتماسكة بأن المرحوم الهادى عبد الرحمن بعد إصابته بالطلق النارى توفى فى مسرح الحادث بعد زمن وجيز متأثراً بالنزيف الناجم عن الجرح . وقد أكد شهود العيان حضور المتهم أحمد حسين بامسيكة إلى مسرح الحادث وأكدوا واقعة ضربه للمرحوم سيف الدين الناجى بثلاث رصاصات من مسدس كان يحمله عندما كان الأخير يجلس بجوار جثمان الإمام الهادى المهدى . كما سنفصل فيما بعد عند التعرض لمسئولية كل منهم على حدة . بقى أفراد الشرطة فى حراسة الجثتين والشخص الحى وهو محمد أحمد مصطفى حتى أتى أفراد القوات المسلحة ليلاً واستلموا الجثث والشخص الحى بقيادة شاهد الاتهام الثالث عشر الرفاعى عمر . وقد أكد هذا الشاهد أن التعليمات التى صدرت له هى أن يأخذ الجثتين والأسير إلى الدمازين وفى طريقه إلى الدمازين التقى بالملازم تيراب الغالى بمنطقة باو الذى أكد له أن التعليمات الواردة من الخرطوم تقضى بقتل الأسير ودفن الجثث . وأكد هذا الشاهد وشاهد الاتهام الثانى عشر صديق أبو الحسن أن المرحوم محمد أحمد مصطفى قد أعدم رمياً بالرصاص وتم حفر مقبرتين ودفن الإمام الهادى المهدى فى إحداهما بالعنقريب الذى حمل عليه ، وتم دفن الجثتين الأخريين فى المقبرة الأخرى . وقد أكد شهود الاتهام مكان دفن الإمام الهادى ومكان دفن المرحومين الآخرين قبل النبش . وقد أكد المتحرى شاهد الاتهام

الثالث ذلك وأكد حضوره للنبش بواسطة الطبيب الشرعى شاهد الاتهام الحادى والعشرين. وبعد نبش الجثث الذى تم باستخدام لودر لتراكم الأتربة، اتضح أن القبور كانت بنفس الوضع الذى حدده شهود الاتهام. وثبت كذلك أن الإصابات التى لحقت بأجساد المجنى عليهم متطابقة على النحو الذى ذكره شهود الاتهام قبل النبش فى نفس المواقع بالتحديد. وقد أكد شاهد الاتهام الحادى والعشرون (الطبيب الشرعى) ذلك وأكد أن الهياكل لآدميين. وقدمت فى هذا الصدد مستندات الاتهام الخامس عشر والسادس عشر. فضلاً عن المستندات (١٧) وهو عبارة عن شريط فيديو استغنت المحكمة عن مشاهدته.

إن تسلسل البيانات فى هذه المسألة وردت متواترة بدرجة لا تحتمل أى شك أو مظنة وهى تقطع بوفاة الإمام الهادى عبدالرحمن المهدى والمرحومين سيف الدين الناجى ومحمد أحمد مصطفى. وإذا جاز لنا أن نعلق على تلك الحوادث فهى بلا شك صورة مثلى للفوضى وغيبة حكم القانون وخرق صريح لمبادىء حقوق الإنسان وحق الفرد فى المثول أمام محاكمة عادلة مختصة. وأن إفلات بقية الأسرى من القتل ونقلهم من الدمازين إلى الخرطوم بالطائرة كان من قبل العناية الإلهية ومحض مصادفة حيث أنهم لم يكونوا فى العربة التى حملت الجثث والأسير محمد أحمد مصطفى، وأن سلوك بعض الأفراد المسئولين عن هذا الحادث يعد إدانة للنظام السابق حيث خرج عن عباءته عدد من الدكتاتوريين الصغار نصبوا من أنفسهم قضاة وجلادين ونفذوا حكم الإعدام دون تردد أو رحمة، ولم تتمكن الشرطة من مجرد فتح البلاغ للسرية التى أحيطت بها العملية حتى إماطة اللثام عنها بواسطة لجنة التحقيق. ونود أن نختتم هذه المقدمة بأن الاتهام والدفاع كانوا خير عون للمحكمة، وتشيد المحكمة بجهودهم وصبرهم فى التعامل مع هذه القضية والتى جمعت أشتات بياناتها بجهد ومشقة بعد مضى أكثر من سبعة عشر عاماً من وقوعها وشاءت العناية الإلهية أن تبقى بياناتها حاضرة بدرجة مذهلة.

كما سبق أن أشرنا فقد قدم المتهمون الخمسة للمحاكمة تحت المواد ٢٥١، و٢٥١/٨٤ و٢٥١/٧٩ من قانون عقوبات السودان لسنة ١٩٢٥م، وقد

فصلت التهم فى مواجهتهم وفقاً للفصل الثامن عشر من قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٨٣م . وللوصول إلى قرار عادل ودقيق فى إجراءات هذه القضية يتعين أن تناقش المحكمة مسئولية كل منهم على حدة وذلك تأسيساً على البيانات التى وردت فى مواجهته حسب ترتيب المتهمين ، وقبل الخوض فى مناقشة البيانات يتعين الإشارة إلى بعض الوقائع التى اعترت سير الإجراءات .

وأولى هذه الوقائع هى : أن البلاغ الحالى قد أقيم ضد المتهمين بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٦م بواسطة لجنة التحقيق حول ظروف وملابسات مقتل الإمام الهادى المهدى وآخرين المفوضة من قبل النائب العام ، وقد تم فتح البلاغ فى مواجهة سبعة من المتهمين إلا أن جهات الضبط القضائى لم تتمكن من إحضار أحد هؤلاء المتهمين وهو المتهم جعفر محمد نميرى رئيس الجمهورية السابق وقد قامت المحكمة بفصل إجراءات محاكمته .

وثانية هذه المسائل : هى أن المتهم مختار طلحة قد أطلق سراحه إعمالاً لنفس المادة (١٦٥) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٨٣م لأن المحكمة لم تر وجهاً لتوجيه التهمة الجنائية ضده . وكذلك يتعين التنويه إلى أن إجراءات سماع هذه القضية قد اعتراها الكثير من العسر والمشقة فى إحضار الشهود . ويعزى ذلك لتفرقهم فى أنحاء السودان المختلفة وخارج السودان وذلك لطول المسافة بين وقوع الأحداث وبداية التحقيق فيها .

المتهم الأول : عبيد كمبال الأمين :

لتحديد موقف هذا المتهم يتعين أن تستوفى المحكمة عناصر المادة ٢٤٨ ، من قانون عقوبات السودان ، والأسئلة المطروحة كالآتى :

أولاً : هل قام المتهم بإطلاق عيار نارى على الفخذ الأيمن للمرحوم الهادى عبدالرحمن المهدى ؟ الإجابة نعم . لقد أقر المتهم بإطلاقه للعيار النارى الذى أصاب المرحوم فى فخذه الأيمن أعلى الركبة وفضلاً عن إقراره فقد أكد هذه الوقائع شهود الاتهام الخامس أحمد سكاك قطية والثامن عثمان عبدالمجيد . وقد جاء فى أقوال شاهد الاتهام الخامس أنه بينما كان يقوم بتفتيش أحد المقبوض

عليهم وهر بالتحديد الفاضل الهادى عبد الرحمن بدأ الأخير فى مقاومة إجراءات التفتيش وتدخل لحظتها المتهم السابق - مختار طلحة وكان يحمل مدفع استرلنق وفى الحال تخلى المدعو الفاضل الهادى عن مقاومته لشاهد الاتهام الخامس وبدأ فى منازعة مختار طلحة فى المدفع الذى كان يحمله وأثناء هذا الشد والجذب ذكر شاهد الاتهام الخامس أنه سمع صوت طلق نارى بعد محاولات تنبيه من أحد أفراد قوة الشرطة، وعندما اتجه ناحية صوت الطلق النارى شاهد الإمام الهادى يسقط أرضاً، وبالسؤال عما حدث أفادهم المتهم عبيد كمبال الأمين بأنه هو الذى أطلق العيار النارى وقد أيد هذه الواقعة المتهم السابق مختار طلحة على صفحة ٣٤٥ من محضر المحاكمة. أما شاهد الاتهام الثامن فقد أكد رؤيته لواقعة الضرب وذلك على صفحة ١٧٥ من محضر المحاكمة. وعليه فإننا نخلص إلى أن المتهم الأول هو الذى أطلق العيار النارى الذى أصاب فخذ المرحوم الهادى المهدى.

ثانياً : هل سببت الإصابة وفاة المرحوم؟ الإجابة نعم. لقد أكد شهود الاتهام الحاضرون فى مسرح الحادث أن المجنى عليه وبمجرد أن أصابه الطلق النارى سقط أرضاً وبدأ ينزف الأمر الذى دفع بعضهم إلى محاولة ربط الجرح بالعمامة، وكذلك فإن ضابط الشرطة حاول الاتصال بمدينة الكرمك لإسعافه والثابت من بينات شهود العيان أن المجنى عليه توفى بعد وقت وجيز من إصابته بالطلق النارى. وقد جاء فى تقرير الطبيب الشرعى أن الإصابة التى أصيب بها الإمام الهادى هى التى سببت الوفاة، انظر فى ذلك مستند الاتهام الثالث. صحيح أن مسألة تحديد سبب الوفاة بعد مرور هذه الفترة الطويلة ودون الكشف على الجثة فى وقت الحادث يعد أمراً شائكاً للغاية، إلا أن المسألة فى رمتها أمر تقرر فيه المحكمة، والواضح من البينات المنقولة من مسرح الحادث أن المرحوم بمجرد إصابته بدأ فى النزف حتى توفى، وقد ألقى الطبيب الشرعى شاهد الاتهام الحادى والعشرون الضوء على أسباب تقريره الطبى على صفحة ٣١٧ من محضر المحكمة حيث ذكر (أن القاعدة هى أنه إذا وجد ضرر كلى فى عظمة وهناك ما يشير إلى حيويته مع عدم وجود ضرر فى أى من العظام

الأخرى يستطيع الطبيب أن يربط بين الضرر وسبب الوفاة وخاصة إذا كان الضرر ذا حيوية بالنسبة للإصابة) . فى تقدير المحكمة أن هذا التسبب مقنع بجانب ظروف الوفاة التى أشرنا إليها ومن واقع إفادات شهود الاتهام . وعليه تقرر المحكمة بأن الوفاة نتجت عن الإصابة التى ألحقها المتهم بالمرحوم .

ثالثاً : هل كان المتهم يقصد تسبيب وفاة المرحوم أو كان يعلم بأن موته سيكون نتيجة راجحة وليس فقط نتيجة محتملة لفعله ؟

فى تقدير المحكمة أن مسألة القصد أمر لا يمكن الوقوف عليه بغير استجلاء الظروف والملابسات التى صاحبت الحادث ، والواضح من البينة أن المتهم بعد أن حذر المرحوم بعبارات (يازول هوى) أطلق عياره النارى الذى أصاب فخذ المرحوم الأيمن ، وإذا وضعنا فى الاعتبار بأن المتهم شرطى نظامى يفترض فيه أنه ماهر فى التصويب ، فإن إطلاقه لهذا العيار وفى الفخذ ينتفى معه عنصر قصد تسبيب الموت وينتفى معه العلم بأن الموت سيكون النتيجة الراجحة للفعل وذلك لأن الإصابة لم تستهدف جزءاً حيوياً من الجسم الإنسانى . حيث أشار شاهد الاتهام الحادى والعشرون - الطبيب الشرعى - بأن الأجزاء الحيوية بالجسم الإنسانى هى الصدر والرأس (انظر أقواله على صحيفة ٣١٧ من المحضر) وفضلاً عن ذلك فإن ما استقر عليه فقه القضاء السودانى وفى قضية حكومة السودان ضد كمال الجاك المنشورة بالمجلة القضائية ١٩٦٥م على صحيفة ٦٥ - استقر الفقه بأن الأجزاء الحيوية فى الجسم الإنسانى هى الرأس والصدر والبطن ، وبما أن الإصابة الحالية استهدفت فخذ المجنى عليه فإن النتيجة التى حدثت هى نتيجة محتملة وليست نتيجة راجحة لأن المجنى عليه إذا لم يمت فإن هذا سوف لن يثير دهشة الرجل العادى (انظر كذلك حكومة السودان ضد سبت الجاك دينق المجلة ١٩٧٦م صفحة ٧٢٢) وعليه تقرر المحكمة بأن عناصر المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات لسنة ١٩٢٥م منطبقة بصورة مبدئية فى حدود المادة ٢٥٣ من قانون عقوبات السودان لسنة ١٩٢٥م . والآن توجّب على المحكمة فحص دفوع المتهم وسنبدأ بأسباب للإباحة بحسب ما استقر عليه فقه القضاء السودانى .

لقد نصت المادة ٥٥٠ عقوبات لسنة ١٩٢٥م بأنه لا جريمة من فعل وقع عند استعمال حق الدفاع الشرعي استعمالاً مشروعاً وقد خولت المادة ٥٦ من قانون عقوبات السودان لسنة ١٩٢٥م للأشخاص الحق فى الدفاع عن أنفسهم وعن غيرهم وعن أموالهم بشروط خاصة . أما عن الحق فى الدفاع الذى يسبب الموت فقد أوردته المادة ٦١ -المشار إليها فى القانون- فى أحوال محددة وردت على سبيل الحصر . وما يعنينا فى هذه القضية هو الفقرة (أ) من المادة ٦١ المشار إليها حيث نصت على الآتى (مع مراعاة القيود المنصوص عليها فى المادتين ٥٨ ، و ٥٩ لا يمتد حق الدفاع الشرعى عن الجسم إلى تعمد تسبيب الموت إلا إذا كان الفعل المراد دفعه من الأفعال الآتية :

(أ) (اعتداء يخشى أن يحدث منه الموت أو الأذى الجسيم إذا قامت هذه الخشية على أسباب معقولة) .

إلى آخر النص . والسؤال المطروح هو : هل نشأ للمتهم الأول الحق فى الدفاع الشرعى بالقدر الذى يبرر تسبيب الموت ؟

أعتقد أن الإجابة يجب أن تكون بالإيجاب ، فقد أكد شاهد الاتهام الخامس أن المجنى عليه لم يكن يحمل سلاحاً قبل الواقعة . وبعد أن تم الشجار حول المدفع الذى يحمله مختار طلحة وسماعه للتنبيه وصوت العيار النارى شاهد مسدساً فى يد المجنى عليه ، وهذا يؤكد أن المرحوم قد شهر مسدسه منتهزاً فرصة العراك الذى دار بين ابنه والمتهم السابق مختار طلحة وشاهد الاتهام الثامن عثمان عبدالمجيد أكد رؤيته للمجنى عليه عندما أخرج مسدسه وشهره تجاه الضابط مختار طلحة وأكد الشاهد أن المتهم الأول نبه المجنى عليه وحذره عدة مرات ولما لم يستجب أطلق عليه العيار النارى موضوع الاتهام فى رجله . إن توجيه سلاح نارى إلى أى شخص ينشىء تخوفاً معقولاً من حدوث الموت أو الأذى الجسيم على أقل تقدير ، وبالتالى فإننا يمكن أن نقول وبكل اطمئنان بأنه قد نشأ حق للدفاع الشرعى عن الغير وربما النفس بالنسبة للمتهم الأول ، وأن إطلاقه للنار تجاه المجنى عليه أمر يبرره القانون سواء كان ذلك دفاعاً عن رئيسه

الأعلى أو كان دفاعاً عن نفسه لأنه يتصور ألا يقتصر إطلاق النار على فرد واحد من القوة . ونعتقد أن المتهم لم يتجاوز حقه فى الدفاع الشرعى حيث استخدم عياراً نارياً واحداً ووجهه فى موضع لا يرجح معه حدوث الوفاة بل فإن مقدار ما بذل من نشاط لرد هذا الاعتداء يعد نشاطاً معقولاً تجاه اعتداء بسلاح نارى أقل ما ينتج عنه هو الأذى الجسيم إن لم يكن الموت .

كذلك فإنه لم يكن متاحاً للمتهم اللجوء للسلطات لأنه وزملاءه الآخرين هم السلطة المنوط بها رد الاعتداء عن الآخرين ووجدوا أنفسهم فى موقع المدافع .

وعليه وبما أننا خلصنا إلى أن حق الدفاع قد نشأ للمتهم الأول واستخدمه وفقاً للضوابط المنصوص عليها فى المادة (٦١) من قانون العقوبات دون إخلال بالقيود المنصوص عليها فى المواد ٥٧ و ٥٨ من ذات القانون فإننا نقرر تبرئة ساحة المتهم من التهمة المنسوبة إليه تحت المادة ٢٥١ من قانون عقوبات السودان .

المتهم الثانى : أحمد حسين بامسيكة :

والأسئلة المطروحة بشأنه كما يلى :

أولاً : هل قام المتهم بإطلاق ثلاثة أعيرة نارية بصدر المرحوم سيف الدين الناجى؟ الإجابة نعم . فإنه رغم إنكار هذا المتهم لواقعة توجيهه للطلقات الثلاث المشار إليها وزعمه أنه أطلق عياراً نارياً واحداً تجاه الكتف وقد وردت هذه الإفادة باعترافه القضائى ص٣٦٥ عند استجوابه إلا أن هذه الأقوال تخالف الواقع، وذلك لأنه بعد أن نبش الجثث لم توجد إصابة بكتف المرحوم سيف الدين الناجى والذى أمكن التعرف عليه عن طريق بقية متعلقاته التى دفنت معه فضلاً عن طبيعة الإصابات التى وصفها شهود العيان والتقرير الطبى مستند الاتهام (٦) . ليس هذا فحسب بل اتضح بعد إجراء النبش أن هناك طلقاً نارياً لمسدس عيار (٩) ملم مستقراً بالصدر وتؤكد البيانات بما لا يدع مجالاً للشك أن جميع أفراد قوة الشرطة كانوا يحملون بنادق ماركة (٤) وأن

الشخص الوحيد الذى كان يحمل مسدساً حكومياً هو المتهم وكأن هذه الطلقة بقيت لمدة ١٧ عاماً على هيكل المرحوم لتشهد على المتهم أحمد حسين بامسيكة . وقد أكد شهود العيان ومنهم شاهد الاتهام الرابع الأمين مصطفى إدريس واقعة إطلاق المتهم أحمد حسين بامسيكة للطلقات الثلاث إلى صدر المرحوم وأكد أن المتهم استخدم مسدساً فى إحداث هذه الإصابات . وأكد هذه الرواية شاهد الاتهام الخامس أحمد سكاك قطية والشاهد الثامن عثمان عبد المجيد وشاهد الاتهام العشرون حسن الحاج فضل الله . وبذلك نخلص إلى أن المتهم أحمد حسين بامسيكة أطلق ثلاث طلقات من مسدسه تجاه المرحوم سيف الدين الناجى .

ثانياً : هل سببت الإصابة وفاة المرحوم ؟ الإجابة نعم . لقد وجه المتهم طلقاته الثلاث إلى منطقة الصدر وهى منطقة حيوية من الجسم الإنسانى بحسب ما استقر عليه فقه القضاء السودانى فى السابقة التى أشرنا إليها وهى سابقة حكومة السودان ضد كمال الجاك . وأوضح من التقرير مستند الاتهام السادس أن هناك أربعة آثار لطلقات اخترقت عظام الصدر وسنشير إلى الطلق الرابع عند مناقشتنا لمسئولية المتهم الثالث .

ولا شك أن توجيه طلقات نارية إلى منطقة الصدر ومن مسافة قريبة لابد أن تؤدى إلى إحداث الموت سواء عن طريق تمزيق أجزاء حيوية من منطقة الصدر أو إحداث نزيف يؤدى إلى الوفاة . وقد ثبت من أقوال شهود العيان أن المرحوم كان بحالة جيدة وعادية إلى أن أطلقت عليه هذه الأعيرة النارية والتى توفى على أثرها فى الحال ، وعليه فإن المحكمة تقرر بأن الإصابات التى أحدثها المتهم الثانى أحمد حسين بامسيكة بالتضافر مع العيار الرابع أدت إلى وفاة المرحوم سيف الدين الناجى .

ثالثاً : هل كان المتهم يقصد تسبيب وفاة المرحوم أو كان يعلم بأن موته سيكون نتيجة راجحة وليس فقط نتيجة محتمله لفعله ؟ الإجابة نعم . لقد تخير المتهم منطقة الصدر وهى منطقة حيوية كما سبق أن أشرنا واستخدم المتهم

لفعله سلاحاً نارياً لا يحتاج إلى شرح لخطورته وأطلق ثلاثة أعيرة نارية إلى منطقة الصدر وهذا يكشف بجلاء عن قصد المتهم فى إحداث الموت أو على الأقل فإنه كان يعلم أن الموت سيكون نتيجة راجحة لفعله ذلك، وذلك لأن إصابة شخص بثلاثة أعيرة نارية فى منطقة الصدر وعن قرب إذا لم تؤد إلى الوفاة فإن هذا سيثير دهشة الرجل العادى ولا شك فى ذلك. عليه تقرر المحكمة بأن سلوك المتهم لا يستشف منه سوى عنصر قصد إحداث الموت أو العلم بأن النتيجة التى حدثت هى الراجحة وليست فقط نتيجة محتملة .

يتضح مما تقدم أن عنصر المادة ٢٤٨ متوافر فى حقه وعليه ينبغى على المحكمة أن تفحص دفوع المتهم المقدمة وستبدأ بأسباب الإباحة . والسؤال الذى يطرح نفسه هو : هل نشأ للمتهم حق فى الدفاع الشرعى ؟ نجيب على هذا التساؤل بالنفى ، لقد حاول المتهم أن يثبت بأن هنالك اعتداء عليه من قبل المرحوم حيث ذكر بأنه كان متهيجاً وهاجمه بخنجر إلا أن هذه الأقوال تدحضها أقوال شهود العيان الذين أكدوا أن المجنى عليه رغم أنه كان متهيجاً إلا أن هياجه كان يقتصر على التكبير ولم يهاجم أحد وكان جالساً على الأض أعزل ولا يحمل أى سلاح وقد قال شاهد الاتهام الرابع أنه فتش المرحوم سيف الدين الناجى شخصياً قبل الواقعة وأمر زميله عمر بخيت بتجريده من خنجر كان يلبسه بوسطه وقد تم ذلك قبل وصول المتهم. وعليه فإن ادعاءات المتهم بأن المرحوم قد هاجمه بخنجر هى محض افتراءات لا يوجد أى دليل يدعمها بل إن كل الأدلة تؤكد عكس ذلك. وعليه ففى تقدير المحكمة أنه لم ينشأ حق الدفاع الشرعى لأنه لا يوجد أى اعتداء من قبل المرحوم يؤدى إلى الخشية من وقوع الموت أو الأذى طبقاً لنص المادة (٦١) من قانون العقوبات لسنة ١٩٢٥م ، مع الوضع فى الاعتبار أن المجنى عليه كان فى أسْر الشرطة وتحت حمايتها قانوناً .

إذن . هل يستفيد المتهم بأى دفع من الدفوع الواردة فى المادة ٢٤٩ ، من قانون عقوبات السودان لسنة ١٩٢٥م ؟

الإجابة بالنفي . في تقديرنا أنه لا يوجد أى استثناء من استثناءات المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات . وجدير بالمناقشة فى هذه القضية حيث لم تورد البيانات أية حالة من الحالات الست الواردة فى النص . لقد حاول الدفاع أن يثير حالة الاضطراب العقلى بالنسبة للمتهم إلا أنه فشل فى تقديم أية بينة تؤيد هذا الدفع ولذا فهو دفع مرفوض من قبل المحكمة ..بالنسبة للدفوع الأخرى فإن محامى المتهم متمسك بأن المتهم ينتمى إلى قوة نظامية وأن قانون الإعفاءات لسنة ١٩٧٧م ينطبق عليه باعتباره كان يدافع عن الثورة واستشهد محامى المتهم بالمادة (٣٣) من قانون الحكم الشعبى المحلى والتى تنص على الآتى : (يشكل الضباط الإداريون العاملون بوزارة الحكومة المحلية بما فى ذلك المنتدبون منها للعمل خارج وحداتها الميدانية والمهنية جهازاً نظامياً مركزياً منضبطاً بعمل من أجل تنمية البلاد وتحديثها وخدمة جماهيرها) . فى تقديرنا أن التعريف الذى يعتمد عليه ممثل الدفاع لا يعنى أن المتهم ينتمى للقوات النظامية لأن القانون الذى استشهد به نفسه لا يشير إلى أن فئة الضباط الإداريين هم قوة نظامية بل عرفهم قانونهم بأنهم جهاز نظامى ومنضبط ، وهذا الوصف قد ينطبق على كثير من الطوائف المنظمة الاخرى كفرق الكشافة مثلاً إلا أن هذا لا يعنى بالضرورة أنهم قوة نظامية لأن القوات النظامية فى السودان معروفة لدرجة العلم القضائى وتشمل القوات المسلحة وقوات الشرطة والسجون والمطافىء وحرس الصيد دون غيرهم . وبالتالى فإن الإعفاءات لسنة ١٩٧٧م لا تنطبق على المتهم وبفرض أن المتهم ينتمى إلى قوة نظامية فإن الفعل الذى أتاه لا يدخل فى معنى الحماية الواردة فى القانون لأن تلك الحماية قد توفرت بسيطرة رجال الشرطة على المرحوم وزملائه ، وأن ما قام به المتهم هو مجرد اعتداء إذ أخذته العزة بالإثم وقام بقتل المرحوم الذى كان أعزل وأسيراً لا حول له ولا قوة .

نخلص مما تقدم بأن ما أتاه المتهم الثانى محمد حسين بامسيكة يوقعه تحت طائلة المادة ٢٥١ من قانون عقوبات السودان اسنة ١٩٢٥ .

أما بالنسبة للتهمة الموجهة له تحت المادة ٢٥١/٨٤ من قانون عقوبات السودان . فإن التحريض يتوافر بإتيان أحد الأفعال المنصوص عليها فى المادة ٨٢ هى :

(أ) أن يغرى غيره على إتيان ذلك الشىء .

أو (ب) يشترك مع شخص آخر أو مع أشخاص آخرين فى اتفاق لارتكاب ذلك الشىء .

أو (ج) يساعد قصداً على ارتكاب ذلك الشىء أو يسهل ارتكابه قصداً وذلك بفعل أو امتناع مخالف للقانون .

فهل حرص المتهم الثالث وداعة على سيد أحمد على إطلاق النار على المرحوم؟ الإجابة نعم. فقد أكد شاهد الاتهام الرابع الأمين مصطفى إدريس بأن المتهم الثانى أحمد حسين قد أمره بضرب المرحوم للإجهاز عليه بعد أن وجه له الطلقات الثلاث الأولى إلا أن الأخير رفض ذلك، ثم وجه نفس التعليمات للمتهم الثالث وداعة على سيد أحمد الذى امتثل لهذا الطلب وأطلق عياراً نارياً واحداً من بندقيته التى كان يحملها على صدر المرحوم، وقد أكد هذه الرواية شاهد الاتهام العشرون حسن الحاج فضل الله على صحيفة ٢٩٣ من محضر المحكمة . إن إعطاء مثل هذا الأمر لشخص على مستوى المسئولية ينطوى على عنصر الإغراء لإتيان الفعل وفقاً لأحكام المادة ٨٢ (أ) من قانون العقوبات لسنة ١٩٢٥م وبالتالى فإن المحكمة تجد المتهم مذنباً تحت المادة ٢٥١/٨٤ من قانون العقوبات .

المتهم الثالث : وداعة على سيد أحمد :

الأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالتهمة الموجهة إليه كالآتى :

أولاً : هل أطلق المتهم عياراً نارياً من بندقيته على صدر المرحوم سيف الدين الناجى ؟ الإجابة نعم . رغم إنكار المتهم لإطلاقه للعيار النارى الذى وجه إلى صدر المرحوم سيف الدين الناجى إلا أن شهود الاتهام أكدوا عكس ذلك، فقد أكد شاهد الاتهام الرابع أن المتهم وداعة سيد أحمد أطلق عياراً نارياً أصاب به صدر المرحوم سيف الدين الناجى، وذلك بعد أن أمره المتهم الثانى أحمد حسين بأن يفعل ذلك، وقد أكد هذه الرواية شاهد الاتهام العشرون

حسن الحاج فضل الله . وقد أكد الشاهدان أن الطلق النارى كان بمنطقة الصدر ، وعليه فإن البينة كافية بما لا يدع مجالاً للشك بأن المتهم وداعة على سيد أحمد أطلق عياراً نارياً فى صدر المرحوم سيف الدين الناجى .

ثانياً : هل تسبب المتهم فى وفاة المرحوم ؟

فى تقدير المحكمة أن الإجابة يتعين أن تكون بالإيجاب . فقد ثبت أن المتهم أطلق عياراً نارياً إلى منطقة صدر المرحوم من بندقيته ماركة (٤) بعد أن أطلق عليه المتهم الثانى أحمد حسين ثلاث طلقات قبلها بقليل حيث أكد شهود الاتهام ذلك وبالوجه الذى استعرضناه من قبل وعليه فإن تضافر الإصابات الأربع قد أدت للوفاة ، وصحيح أن المحكمة لا تستطيع أن تجزم بأى إصابة كانت الوفاة إلا أنه مما لا شك فيه أن جراح الصدر التى أحدثها المتهمان هى التى أدت إلى الوفاة حسب التقرير الطبى رقم (٦) الذى سبقت الإشارة إليه ، وذلك بالاستناد على المادة ٧٩ من قانون عقوبات السودان التى وجهت بها التهمة .

ثالثاً : هل كان المتهم يقصد تسبيب وفاة المرحوم أو كان يعلم بأن موته سيكون نتيجة راجحة وليس فقط نتيجة محتملة .

لمناقشة هذا العنصر يتعين الاهتداء بنص المادة ٧٩ من قانون عقوبات السودان لسنة ١٩٢٥ . لقد جاءت صياغة النص كالآتى : إذا ارتكب عدة أشخاص فعلاً يعتبر جنائياً لمجرد أنه ارتكب عن علم جنائى أو بقصد جنائى ، كان كل من اشترك منهم فى هذا العمل بنفس العلم أو القصد مسئولاً عنه كما لو كان قد ارتكبه وحده بنفس العلم أو القصد) .

واضح من البيانات أن المتهم الثانى أحمد حسين بعد أن وجه طلقاته الثلاثة لصدر المرحوم أمر المتهم الثالث وداعة على سيد أحمد للإجهاز عليه وقام المتهم وداعة بتنفيذ التوجيهات وأطلق عياراً نارياً إلى صدر المرحوم ومما لا شك فيه أن فعل المتهم الثانى يعد فعلاً جنائياً وارتكب عن علم جنائى وبقصد جنائى كما أسلفنا وعليه فإن اشتراك المتهم الثالث وداعة على سيد أحمد كان بنفس العلم والقصد ويمكن أن يستشف ذلك بسهولة من طبيعة السلاح المستخدم فى

الحادث وموقع الإصابة فى صدر المجنى عليه وقد قررت السابقة القضائية حكومة السودان ضد أبو راس تيراب وآخرين المجلة القضائية ١٩٦١ صفحة ١١٧ ما يلى :

* Whenever an act which is criminal offence only reason of irs being done with a criminal knowledge or inten by sevenal persons, each of such persons who joins in the act with such knowledge or intintion is liable for the act in the same manner as if the act were done by him alone with that knowledge or intention.*

وكان المتهمون أربعة فى هذه القضية ذهب منهم اثنان وافتعلا شجاراً مع المرحوم وبدآ فى ضربه بالعصى التى كانا يحملانها وعلى إثر ذلك تدخل المتهمان الثالث والرابع واشتركا فى الضرب حتى أحدثوا الإصابات التى أدت إلى نزيف داخلى أدى إلى الوفاة لم يكن معروفاً لدى المحاكمة أى من المتهمين هو الذى سبب الإصابات القاتلة التى رصدت بجسد المجنى عليه ومع ذلك تأيدت إدانتهم جميعاً تحت المادة ٢٥١ تأسيساً على المادة ٧٩ ، وقد أيد مولانا محمد إبراهيم النور قرار المحكمة الكبرى بالتسبيب الآتى :

* in my view, therefere, the court was quite right in finding the offence of murder under penal code section 251 for causing the death of abdu Abdel Karim by jointly beatiung him with heave Ukhazezs, knowing at that time of thnier act that death would be the probable consequence.*

إذا نظرنا لموضوع الإصابات التى أحدثها هذا المتهم بمعية المتهم أحمد حسين نجد أن مجموعة ما أحدثاه تسبب فى وفاة المرحوم دون أن تيسر للمحكمة معرفة أى من الإصابات هى التى أودت بحياته ومع ذلك وتأسيساً على المادة ٧٩ من قانون عقوبات السودان لسنة ١٩٢٥م ، فإن ما استخدمه المتهمون من سلاح وما اختاراه من مساحة فى جسد المجنى عليه تثير القول بأن الموت كان نتيجة راجحة فى علم كليهما وبالتالى فإننا نرى أن عناصر المادة ٢٤٨ منطبقة فى حق المتهم وداعة على سيد أحمد .

بالنسبة لأسباب الإباحة فمن الواضح أن الدفاع يثير دفعاً بالمادة ٤٤ من قانون عقوبات السودان لسنة ١٩٢٥ على أساس أن المتهم كان ينفذ

تعليمات رئيسه الأعلى وهو ضابط الشرطة مختار طلحة للقبض على المتهمين ، كما أنه عند إتيانه للفعل كان ينفذ أمراً قضائياً صادراً له من المتهم الثانى أحمد حسين بامسيكه باعتباره قاضياً . وبالنسبة للشق الأول من القضية والمتعلق بتنفيذ تعليمات الرئيس الأعلى نعتقد أنه لاوجه لإثارته لأن الرئيس الأعلى لم يكلف المتهم بالتوجه لمكان المجموعة الأولى من المعتقلين الذين تم القبض عليهم بواسطة مواطنى قرية أونسه . وقد ذهب المتهم إلى المجموعة الثانية تطوعاً وبعد سماعه لصوت الطلقة الأولى ، وقد أكد هذه الرواية شاهد الاتهام الرابع الأمين مصطفى إدريس على صحيفة ١٦٧ من محضر المحاكمة وبالتالى يسقط هذا الشق من الادعاء . أما بالنسبة للأمر الصادر من المتهم الثانى أحمد حسين فيمكن مناقشته على ضوء المادة ٤٤ (أ) من قانون العقوبات . جاء فى هذا النص ما يلى :

(لا يعد الفعل جريمة إذا وقع من شخص ملزم قانوناً بالقيام به أو يقره القانون على فعله) فهل كان المتهم ملزماً قانوناً بتنفيذ أمر المتهم الثانى ؟ أعتقد أن الإجابة بالنفى ، لأن المتهم أحمد حسين مجرد ضابط إدارى وهو ليس رئيساً للمتهم ولو كان رئيس لجنة الأمن لا يجوز أن يتلقى منه أمراً . كذلك لا يوجد أى قانون يخول القاضى — بفرض أن أحمد حسين كان لديه سلطات قاضى — أن يأمر أى شرطى أو خلافه أن يقتل أعزل والحالة الوحيدة التى ألزم فيها القانون رجال الشرطة أو القوات المسلحة الانقياد لأمر القاضى باستخدام القوة هى حالة التجمهر غير المشروع بموجب المادة ١٠١ من قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٨٣م ويقابل المادة ٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٢٥ الذى كان سائداً وقت وقوع الحادث . وحتى هذه المادة لم تخول للقاضى ولا للشرطى المتلقى للأمر بتجاوز أقل قوة لازمة لتفريق التجمهر . وعليه فإذا صح أن المتهم الثانى كان يضطلع بسلطات قاضٍ فإن الأمر الصادر منه غير ملزم للمتهم الثالث وداعة على سيد أحمد قانوناً ، ولعل وضوح هذه المسألة بالنسبة للشخص العادى وضح جلياً لشاهد الاتهام الرابع الذى رفض الأمر صراحة واتفق مع ممثل الاتهام بأن سابقة حكومة السودان ضد اليو دينق المنشورة بمجلة

الأحكام القضائية لسنة ١٩٦١ صفحة ٣٣ تشترط فعلاً وجوب أن يكون الفعل ملزما للمتهم قانوناً الإتيان به أو أن القانون يقره، ولم أجد فى قانون الإجراءات الجنائية أو قانون الشرطة بنداً يجعل المتهم ملتزماً بأمر المتهم الثانى لتوجيه الرصاص لشخص أعزل تحت حراسة أفراد من الشرطة مدججين بالسلاح والعتاد .

فى رأينا أن المادة (٤٤) لا انطباق لها فيما يتعلق بموقف المتهم وداعة على سيد أحمد . أما بالنسبة لقانون الإعفاءات لسنة ١٩٧٧ ، إذ أن النص منع إقامة الدعوى الجنائية أم المدنية أو اتخاذ أى إجراء قانونى ضد أفراد القوات النظامية من الأفعال التى ارتكبوها فى الفترة من ٢٥ مايو ١٩٦٩ حتى ١٩٧٧/٨/٢٧ ، إذا كانت هذه الأفعال قد بوشرت بغرض حماية الدستور أو القانون أو المؤسسات أو النظام القائم آنذاك أو لحماية مبادىء الثورة ومؤسساتها أو من أجل تحقيق الضبط والربط داخل القوات النظامية أو لحماية الخدمة العامة أو لأى غرض آخر متعلق بالصالح العام ، وفى رأينا أن ما قام به المتهم لم يرمِ إلى حماية الدستور أو القانون بل هو خرق صريح لمبادىء القانون وحقوق الإنسان ، إذ أن جميع الشرائع لا تبرر قتل الأسير الأعزل ، حتى لو قلنا أن الفعل كان لحماية النظام الذى أقامته الثورة فإن هذا لا ينطبق إذا حصل الفعل أثناء عراك أو مقاومة أو رفض الاستسلام ، إلا أن القتل بعد الاستسلام والتجريد من السلاح لا يمكن أن يكون فى معرض حماية النظام ؛ لأن هذه الحماية الجزئية قد توافرت بمجرد السيطرة على المعارضين للنظام . وإذا قلنا بغير ذلك فإن هذه دعوة صريحة ليسود قانون الغاب ومبدأ الغلبة للقوة . وواضح أن هذا الفعل لم يكن بغرض حماية المؤسسات ولا الخدمة العامة ولا الصالح العام بل كان مجرد شهوة للقتل ونيل رضى السلطة الحاكمة آنذاك وما قد يترتب على ذلك من ترقيات استثنائية .

عليه فإننا نقرر عدم استفادة المتهم من أية دفوع مثارة منه ونرى أن ما أتاه هو فعل مجرم بموجب المادة ٢٥١ من قانون العقوبات لسنة ١٩٢٥

المتهم : عبدالله إبراهيم حبيب الله :

السؤال المطروح هو هل حرض المتهم عبدالله إبراهيم حبيب الله على قتل المرحوم محمد أحمد مصطفى ؟

تقدم لهذا السؤال بأن المتهم عبدالله إبراهيم حبيب الله كان الضابط الأعلى لحماية الدمازين، والاتهام الموجه له هو أنه أصدر أمراً للمتهم تيراب الغالى نوار بإعدام الأسرى حسب إفادة بعض شهود الاتهام . ويتعين أن نستعرض أقوال هؤلاء الشهود بشيء من التفصيل والتمحيص لأن الاتهام يعتمد على هذه الأقوال فى إبرام مسئولية هذا المتهم عن الحادث . بالنسبة للمتهم نفسه -أى عبدالله إبراهيم حبيب الله- أكد أنه استلم إشارة من الرئيس السابق جعفر محمد نميرى تليفونياً بحسن دفع الله بدفن الموتى وإعدام الأحياء من الأسرى وجاء فى إفادة المتهم أنه كان متردداً فى إرسال هذه الإشارة لاعتبارات خاصة تربطه بالأشخاص المطلوب إعدامهم، وذكر أنه تحمل مجازفة عدم تبليغ الأمر لحسن دفع الله، وفى منتصف ليلة نفس اليوم وصل ملازم الاستخبارات حسن دفع الله إلى الدمازين والتقى بالمتهم عبدالله إبراهيم حبيب الله وواضح من أقوال المتهم أنه تناقش مع حسن أحمد دفع الله بشأن الأوامر الواردة من الخرطوم بشأن دفن الجثث وإعدام الأسرى، وأبدى تبرماً حيال هذا الأمر وطلب من حسن دفع الله الاتصال بالقيادة لإقناع الرئيس بعدم قتل الأسرى، وفى هذه الأثناء اتصل الرئيس بهم مرة أخرى وسأل عما إذا كان الأمر قد نفذ أم لا ، ونفى له المتهم عمل شيء وأبلغ الرئيس بأن حسن دفع الله نفسه موجود معه وطلب الرئيس التحدث إلى حسن دفع الله وفعلاً بدأ الحديث معه وفعلاً نقل للرئيس وجهة النظر التى تنادى بعدم قتل الأسرى إلا أنه لم يعلم ما دار بينهم من حديث وبعد المحادثة ذكر بأنه طلب إلى حسن أحمد دفع الله ليوضح ما يحتاج إليه وطلب منه الأخير عساكر ومعدات حفر لدفن الموتى بما فيهم الإمام الهادى، هذه الأقوال تعنى بأن المتهم الرابع حبيب لم يصدر أمراً مباشراً بإعدام القتلى ،حسب أقواله بل تفيد بأن دوره اقتصر على تبليغ حسن دفع الله بأوامر عسكرية محددة بدفن الجثث وإعدام الأسرى ولم يكتف بذلك بل طلب إلى

شاهد الاتهام الحادى عشر حسن أحمد دفع الله بأن يطلب إلى الرئيس تغيير أوامره بإعدام الأسرى ، البينات التى وردت ضد المتهم حبيب الله جاءت على لسان شهود الاتهام الحادى عشر حسن أحمد دفع الله والثانى عشر صديق أبو الحسن والتاسع عشر محمد يوسف تلب . أما فحوى إفادة الشاهد الحادى عشر حسن أحمد دفع الله فقد اقتصرت على أن عبد الله ذكر له العبارة الآتية : (الجماعة زى ما عارفين قالوا للراجل امسك الزول امسك الزول وضربوه من وراء) وذكر أنه استنتج من هذه العبارة أن أحد الأسرى فر وضرب من الخلف . واعتقد أن هذه الإفادة لا تقدم شيئاً بالنسبة لقضية الاتهام حيث إنها عبارة مبهمة وغير دقيقة ولا تدل على أية واقعة محددة ولا تعنى أن هناك إقراراً بفعل معين ، هذا إضافة إلى أن الشاهد حسن أحمد دفع الله شاهد غير مأمون الجانب وقد اعترت شهادته اختلافات جوهرية فى كافة المراحل وفى نقاط يتعذر قبول السهو بشأنها ؛ وللتدليل على هذا النظر نستشهد بإفادته فى التحرى التى زعم فيها أنه لم يقابل تيراب الغالى وجماعته فى طريقه إلى الدمازين ليلة الحادث فى حين أنه أتى وأكد هذه المعلومة أمام المحكمة ، وأعتقد أن شاهداً يغفل مثل هذه النقطة الجوهرية من شهادته يعد شخصاً غير مأمون الجانب وليس ذلك فحسب بل إن بينة حسن أحمد دفع الله ترقى لمستوى بينة الشريك الذى يحاول أن يزيح عبء الفعل عنه ويلقيه على عاتق غيره ، وأعتقد أنه ليس من المدهش حقاً إذا كان حسن أحمد دفع الله نفسه متهماً حتى تاريخ نهاية هذه المحاكمة ، لأن هنالك كثيراً من الوقائع تلقى ظلالاً كثيفة من الشك حول دوره الفاعل حيال ما جرى من أحداث . وأعتقد أن بينة حسن أحمد دفع الله يمكن القدح فيها بما يضعفها للغاية إذا دققنا فى موقفه حيال الأحداث التى جرت وما أظهره من جزع وخور تندر به حتى أفراد الشرطة ، وأعتقد أن مثل هذا الشاهد سوف لن يكون فى وضع يمكنه من تحمل الشهادة حيال هذه الأمور الجسام ؛ ولذا فإننا نطرح شهادته جانباً فيما يتعلق بموقف هذا المتهم . أما شاهد الاتهام الثانى عشر صديق أبو الحسن فلم يورد اسمه أية بينة تربط هذا المتهم بالواقعة وكل ما ورد فى إفادته أن المتهم أصدر أمراً لتيراب الغالى بأخذ معدات

الدفن وهذا ما أكده المتهم تيراب الغالى نفسه أمام المحكمة ، هذا إضافة إلى أن شاهد الاتهام الثانى عشر ذكر أنه تلقى تعليمات من الخرطوم بإعدام الأسرى ونقلها بنفسه لحسن أحمد دفع الله عند ملاقاته له فى رحلة العكسية من الدمازين إلى الكرمك . أما البينة المباشرة والوحيدة التى وردت ضد عبدالله إبراهيم حبيب الله فهى أقوال شاهد الاتهام التاسع عشر محمد يوسف تلب والذى ذكر صراحة بأن المتهم عبدالله إبراهيم حبيب الله باعتباره رئيسه الأعلى -كلفه بالتوجه إلى الكرمك لقيادة حاميتها وأمره بأن يعرج على تيراب الذى تحرك قبله لتبليغه بأن ينفذ أوامر الخرطوم التى فهم أنها تتعلق بإعدام الأسرى وأنه نقل هذه المعلومات لتيراب الذى التقاه فى الطريق إلى الكرمك وذكر أن تيراب طلب إليه تعيين اثنين من العسكريين لتنفيذ الأمر، وفعل. وفى تقديرى أن أقوال هذا الشاهد يمكن دحضها لسببين السبب الأول أن هذا الشاهد كذب على المحكمة بأنه لم يكن هناك اتصال بينه والشاهد الحادى عشر حسن أحمد دفع الله بسجن كوبر بالخرطوم بحرى، وهذه الواقعة المنكرة من قبله أكدها شاهد الدفاع الثانى مصطفى محمد على الحاج وقد جاء فى إفادة هذا الشاهد بأن هناك اتصالاً، يومياً بين شاهدى الاتهام الثانى عشر والتاسع عشر عبده كوه بين مكانى حفظهما ، وكان هذا الاتصال يتم بعد كل جلسة تحقيق فى هذه القضية وأن مثل هذا السلوك قد يدل على الترتيب وبناء المواقف بالتنسيق بينهما لتجنب أية مساءلة جنائية ، هذا فضلاً عن أن الكذب فى جزء من الإفادة يعنى أن الشاهد ليس مصدر ثقة وبالتالى فإن الاعتماد على أقواله فيه الكثير من المخاطرة التى لا تحمد عواقبها .

وفى رأينا أن أقوال هذا الشاهد أيضاً ترقى لدرجة أقوال الشريك لأنه هو الذى نقل الأمر وهو الذى عين الجندى الجلاد وقد كان أمراً طبيعياً أن يكون فى قفص الاتهام لولا أن لجنة التحقيق ارتأت ضد هذا المتهم بما فى ذلك أقواله عند الاستجواب أنها لا تؤدى إلى القول بأنه أصدر أمراً بإعدام الأسرى وأن ما دار بينه وحسن دفع الله من نقاش لا يرقى لمستوى الإغراء المطلوب لتأسيس الإدانة تحت المادة ٢٥١/٨٤ حيث لم يترتب على هذا النقل الشفوى للإشارة

- بافتراض حدوثه - أى أثر ، بل نعتقد أن تدخل المتهم الرابع عبد الله إبراهيم حبيب الله عن طريق حسن دفع الله للتشفع لرئيس الجمهورية السابق كان له دور فى حقن دماء بقية الأسرى الذين أرسلوا بالطائرة إلى الخرطوم حيث لم يصبهم أى أذى كما قال بقية الضحايا المثار بشأنهم الاتهام . والقاعدة الذهبية فى القوانين الجزائية تقضى بوجوب تفسير الشك لمصلحة المتهم ، ونحن نرى أن البينات التى طرحت يعتريها الكثير من الشك ، بل إن من أدلوا بها هم أنفسهم موضع شك على ضوء مواقفهم من القضية ، وقد يقال أن تيراب الغالى قد أقر فى مرحلة التحريات بأنه تلقى الأمر من المتهم حبيب الله إلا أن هذا الإقرار فضلاً عن عدوله عنه فإنه لا يقيس غيره على ضوء القواعد المعروفة فى قانون الإثبات ، لذا ترى المحكمة أن المتهم غير مذنب تحت المادة ٢٥١/٨٤ أو أى مادة جزائية أخرى .

المتهم تيراب الغالى نوار :

الاتهام الموجه لهذا المتهم هو أنه حرض على قتل المرحوم محمد أحمد مصطفى ووجه إليه الاتهام تحت المادة ٢٥١/٨٤ من قانون عقوبات السودان لسنة ١٩٢٥م ، والسؤال المطروح كالآتى :

هل قام المتهم بتحريض أحد الجنود بقتل المرحوم محمد أحمد مصطفى ؟

أعتقد أن الإجابة يتعين أن تكون بالإيجاب . فقد أكد شاهد الاتهام الثانى عشر صديق أبو الحسن أنه بعد أن أتى من الكرمك لتبليغ القيادة العامة عن طريق الدمازين تلقى أمراً من القيادة العامة وهو غير متأكد إن كان هذا الأمر من جعفر نميرى أو غيره إلا أن فحوى الأمر هو إبادة الأسرى ، وعندما حاول أن يستفسر عن شخصية المتحدث ولرداءة خط الاتصال التليفونى وقبل أن يتأكد سأله المتحدث عن رتبته وعندما علم أنه رقيب سأله إن كان هناك ضابط . أجابه الشاهد بالإيجاب وسلم المحادثة للمتهم تيراب الغالى نوار . فيما بعد ذكر له المتهم أن هنالك تعليمات بإبادة الأسرى . واسترسل الشاهد فى شهادته وذكر بأن المتهم تيراب الغالى نادى أحد الجنود الشماليين وأمره بتنفيذ

إعدام المرحوم إلا أن الجندى الشمالى تردد وفى الحال وجه المتهم أوامره لجندى آخر من أبناء الإقليم الجنوبى وأبدى الجندى استعداده ، وفى الحال طلب المتهم تيراب الغالى إلى الأسير السير فى اتجاه حدده المتهم تيراب الغالى إلى الأسير وأثناء سيره عاجله الجندى الجنوبى بطلق نارى إخترق الرأس من الخلف وخر صريعاً . ويجدر بنا أن ننوه بأن لجنة التحقيق فشلت فى التعرف على شخصية الجندى الجنوبى الذى نفذ أمر الإعدام . شاهد الاتهام الثالث عشر الرفاعى عمر ذكر على صحيفة ٢٢٧ من يومية التحرى بأن المتهم تيراب الغالى أخبره بأن التعليمات أن الشخص الحى يقتل وطلب إليه أن يعين اثنين من الجنود لكى يحضروه ، وذكر بأنه عين شخصين من الجنود وقاما بإحضاره وطلب إليه أن يطلب إلى الذين يقومون بالحفر -أى حفر المقابر- ألا يلتفتوا إذا سمعوا طلقاً نارياً وذكر بأنه فعلا سمع صوت طلق نارى بعد ذلك قاموا بدفن ثلاثة جثث إحدى هذه الجثث فى مقبرة وحده والجثتان الأخريان فى مقبرة واحدة . لقد وردت إفادات مشابهة من شاهدى الاتهام الحادى عشر حسن أحمد دفع الله والثالث عشر محمد يوسف تلب إلا أننا سبق أن طرحنا إفادات هذين الشاهدين جانباً ، ومع ذلك فإن هذه النقطة من البيانات وردت فيها إفادات متناقضة نعتقد أنه من الأصوب التعرض لها بشىء من التفصيل لنرى ما إذا كانت إفادة هذين الشاهدين تتماشى مع المجرى العادى للأمور أم لا . لقد جاء فى إفادة شاهد الاتهام الحادى عشر حسن أحمد دفع الله بأنه بعد عودته من قرية أونسه موقع الأحداث التى ضرب فيها الإمام الهادى طلب إلى شاهد الاتهام الثانى عشر صديق أبو الحسن بأن يحضر قواتهم الكامنة فى خلا الكرمك لمراقبة تهريب السلاح لتأمين المدينة ، وبعد أن أحضرت القوات طلب إليه أن يذهب إلى الدمازين لإبلاغ القيادة العامة بحادث ضرب الإمام الهادى وإرسال طائرة لأخذ الأسرى من الدمازين ، وفى حوالى الساعة السابعة مساء أخطر بوفاة المرحوم الهادى عبدالرحمن ، واستشار المتهم السابق مختار طلحة بضرورة قيامه شخصياً للدمازين بعد حدوث الوفاة ووافقه فى الرأى وعين أحد أفراد الشرطة لأخذ شاهد الاتهام الحادى عشر إلى الدمازين بعربة الشرطة وواضح من البينات أن هذا السائق هو شاهد الاتهام رقم(١٤) حسن أحمد آدم الملقب (بحنتوب) .

ذكر الشاهد الحادى عشر بأنه بعد مسيرة (٦) ساعات تقريباً وعلى بعد ساعة من مدينة الدمازين قابل المتهم تيراب الغالى على رأس قوة لا يذكر عددها ولكن كانت مع القوة أكثر من عربتين ، ووجد الرقيب صديق أبو الحسن شاهد الاتهام الثانى عشر ضمن القوة وعندما سأله عما فعله بشأن الأوامر التى أعطاها له بالكرمك ، ذكر له -أى صديق أبو الحسن- بأنه نفذ التعليمات بحذافيرها إلا أن هنالك تعليمات من المتهم عبدالله إبراهيم حبيب الله بدفن الجثث وإبادة الأسرى ، وأنه كلف بمرافقة فرقة الإعدام لأنه يعرف الطريق . ذكر شاهد الاتهام حسن أحمد دفع الله بأنه عرج على الملازم تيراب الغالى الذى أكد له الأوامر وعلى هذا الأساس تركهم وواصل سيره إلى الدمازين . شاهد الاتهام الثانى عشر صديق أبو الحسن أكد أنه ذهب إلى الدمازين بناء على تعليمات شاهد الاتهام الحادى عشر حسن أحمد دفع الله واتصل بالقيادة العامة من الكبانية العامة وأبلغ المعلومات للمقدم كمال . ابشر بوفاة شخصين ووجود الأسرى ، ثم انتقل للقيادة بالدمازين انتظاراً لتعليمات من الخرطوم ووجد الضابط النوبتجى هو تيراب الغالى والذى أرسل بدوره للرائد حبيب الله باعتباره رئيسه الأعلى وحضر حبيب الله وتم اتصال بالتليفون وتلقى تعليمات من حبيب الله يرافقه الملازم تيراب لدفن الموتى وإفاده بأنه جمع رجاله وتحرك مع تيراب . أما شاهد الاتهام الثالث عشر الرفاعى عمر فقد أكد أنه كلف بحمل جثث الإمام الهادى وسيف الدين الناجى فضلاً عن المرحوم محمد أحمد مصطفى الذى كان حياً وقتها وذكر بأنه أثناء سيره إلى الدمازين بالجثث والأسير قابل قوة بقيادة تيراب غالى . وشاهد الاتهام التاسع عشر محمد يوسف تلب وبقى معهم حتى تنفيذ قتل المرحوم محمد أحمد مصطفى ودفن الجثث . أما شاهد الاتهام التاسع عشر فقد ذكر أن المتهم عبدالله إبراهيم حبيب الله استدعاه وأمره بالتوجه لقيادة حامية الكرمك وأن يعرج على المتهم تيراب الغالى ويبلغه بأن ينفذ تعليمات الخرطوم التى فهم أنها تعنى إعدام الأسرى . وتوجه فعلا وفى الطريق وجد تيراب الغالى على رأس قوة ومعهم ثلاث عربات ديملر وعربة استيشن تخص الاستخبارات ، وعند وصوله أخبر تيراب بالأوامر وفعلاً

تم إعدام الأسير الحى وعندما بدأ الجنود فى الدفن توجه هو لمنطقة الكرمك. أما شاهد الاتهام الرابع فقد أكد أنه أخذ أحد ضباط الجيش إلى الدمازين وفى الطريق قابلهم مجروس واقف بجانب الطريق ونزل الضابط وتوجه ناحية العساكر بموقع المجروس وسمع حديثاً دار بينهم ثم سمع صوت طلق نارى ثم عاد الضابط وواصلوا سيرهم حتى الدمازين ثم عاد إلى الكرمك وبرفقته ضابط لا يتأكد إن كان هو نفس الضابط أو غيره. هنالك تناقض بيِّن فى أقوال الشهود فى هذه النقطة وبالذات عن تحرك الشاهد التاسع عشر محمد يوسف تلب وما إذا كان قد تحرك مع الملازم تيراب ابتداء أم أنه لحق به فيما بعد، وما إذا كان شاهد الاتهام الحادى عشر حسن أحمد دفع الله قد حضر لحظة إعدام المرحوم محمد أحمد مصطفى أو لا.

على أية حال فإنه حسب رواية شاهد الاتهام الثالث عشر الرفاعى عمر فإن محمد يوسف تلب كان موجوداً فى مسرح الحادث ولا يهم إن كان وصل مزامناً للملازم تيراب الغالى بحسب رواية المتهم عبدالله إبراهيم حبيب الله أم لا. ورغم ورود بينة على لسان شاهد الاتهام الرابع حسن أحمد آدم (حنتوب) بأن الضابط الذى كان يحمله للدمازين قد حضر لحظة الإعدام إلا أننا نستبعد هذا الاحتمال والاحتمال الأرجح هو أن يكون سماعه للطلقة عند عودته من الدمازين وهو يقل شاهد الاتهام التاسع عشر محمد يوسف تلب ويجوز أن يرد هذا التناقض لطول المدة. على أية حال هذه البينات التى وردت على ألسنة شهود الاتهام الذين استعرضنا إفادتهم تقطع بوجود المتهم تيراب الغالى فى مسرح الحادث، وقد أكد كل هؤلاء الشهود بأن المتهم تيراب الغالى هو الذى أصدر الأمر بإعدام المرحوم محمد أحمد مصطفى. إن توجيه مثل هذا الأمر يتضمن تحريضاً مباشراً فى معنى المادة ٨٢ (أ) ويدخل فى معنى الإغراء المعروف فى النص، وبما أن هذا التعريض قد أنتج أثره بقتل المرحوم محمد أحمد مصطفى فإن أركان المادة ٨٤ من قانون العقوبات تكون منطبقة تماماً.

والسؤال الثانى المطروح هو: هل قتل المرحوم محمد أحمد مصطفى قتلاً عمداً؟ هذا السؤال يمكن الإجابه عليه بالإيجاب – لقد ترتب على التحريض

أن أطلق أحد الجنود النار على المرحوم محمد أحمد مصطفى فى رأسه حتى تهشمت الجمجمة وقد كان ضربه من الخلف وهو أعزل يسير نحو حِمَامِه لا حول له ولا قوة، ولم يكن يلتمس سوى القبلة بحسب ما ذكر الشهود. وخر صريعاً فى الحال وقد أكد التقرير الطبى أنه -أى المرحوم- توفى نتيجة لإصابته فى الرأس، أما ركن القصد فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك وقد كانت هنالك نية مبيتة لإزهاق روحه وقد تجلى هذا القصد فى السلاح المستخدم واختيار أكثر المواقع حساسية فى الجسم الإنسانى وهو الرأس، مع الغياب التام لأى عذر من الأعذار القانونية المنصوص عليها فى قانون العقوبات سواء فى المادة ٥٥ و ٢٤٩ منه. وبالتالى فإن أركان المادة ٢٥١ متوافرة بما لا يدع مجالاً للشك، وأن مجرد عدم معرفة من وجه إليه التحريض لا يعنى انعدامه، لأنه ثبت أن المتهم حرض شخصاً بعينه وقام بالقتل بناء على هذا التحريض. بالنسبة للدفوع التى طرحت من قبل الدفاع هى أن المتهم كان ينفذ أمراً عسكرياً، وأنه يعانى من اضطرابات نفسية. وبالنسبة للاضطرابات النفسية فقد عالجتها من ناحية إجرائية المادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٨٣ وجاء فيما معناه أن المحكمة إذا ظهر لها أثناء المحاكمة ما يحمل على الاعتقاد بأن المتهم مختل العقل وأنه نتيجة لذلك غير قادر على الدفاع عن نفسه فيجب وقف المحاكمة وإحالة المتهم لكى يفحص بواسطة الطبيب أو أطباء مختصين ويكون لزاماً عليهم أن يقدموا تقريراً بنتيجة الفحص للجهة التى تتولى المحاكمة. لم تلاحظ المحكمة أية تصرفات غير عادية للمتهم، وهى المؤشر للجنون سواء من أفعاله أو أقواله، بل إن أقوال المتهم جاءت متسقة فى جميع مراحل القضية منذ مرحلة التحريات وحتى إدلائه بأقواله أمام المحكمة الكبرى.

وعلى أية حال فإن ما ورد فى التقرير الطبى مستند الدفاع رقم(١) لا يشير إلى أن المتهم يعانى من جنون دائم أو مؤقت أو عاهة عقلية وفقاً لأحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات، وأن الاستثناء السادس والوارد فى المادة ٢٤٩ (أ) والذى يعد أكثر ملاءمة لهذا التقرير لا ينطبق على حالة المحرض بل هو استثناء شرع بغرض التخفيف من مسئولية القاتل استثناء على قضاء المحكمة

العليا فى قضية حكومة السودان ضد نفيسة دفع الله المنشور فى المجلة القضائية ١٩٦١ صفحة ١٩٩ وبالتالى فلا مجال لمناقشة هذا الدفع، ونرفض التقرير المقدم، ولعل الملاحظ من التقرير أن إعداده كان الغرض منه إطلاق سراحه بالضمان فقط .

نأتى للدفاع الثانى والمتعلق بالأمر الموجه من الرئيس الأعلى، فقد نصت المادة (٤٤) من قانون عقوبات السودان بانتفاء الجرم إذا وقع الفعل من شخص ملزم قانوناً بالقيام به أو يقره القانون على فعله، ومع تمسك الدفاع بهذا الدفع إلا أن الاتهام أشار لأحكام صدرت من المحكمة العليا الموقرة فى قضية ترحيل الفلاشا المنشورة فى كتاب أشهر المحاكمات السياسية فى السودان إعداد وترتيب القاضى هنرى رياض صفحة ٨١ طبعة دار الجيل بيروت، وقد استند الاتهام على رأى المحكمة حيث أوردت، فى معرض شرحها للمادة المذكورة ما يلى (إن الدفع الرئيسى الذى يعتمد عليه المتهم هو أنه فعل ما فعل بصفته ضابطاً فى قوة نظامية وكان ملزماً بتنفيذ الأمر الصادر إليه من رئيسه الأعلى ولسنا نجد كبير عناء فى الرد على هذا الدفع، فكما أن القاعدة الشرعية أن لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق فكذلك القاعدة القانونية الوضعية أن لا طاعة لمرؤوس فى أمر مخالف للقانون مخالفة بينة لأن المرؤوس إن أطاع الأمر فى هذه الحالة يكون قد خالف القانون وهو عالم بذلك فيصبح مسئولاً شخصياً عن تلك المخالفة ولم نجد فيما ساقه الدفاع من اقتباسات أو سوابق ما يقول بغير ذلك، وقد كرست هذه القاعدة فى محاكمة مجرمى الحرب فى نومبرج وطوكيو بحيث أصبحت قاعدة من قواعد القانون الدولى ولعل أشهر تطبيق لهذه القاعدة حديثاً هو إدانة الملازم الأمريكى الذى أباد الفيتناميين العزل فى قرية ماى لار وهذا هو موقف القانون السودانى) .

وإذا تلمسنا رأى الفقه المقارن فى مسألة الأوامر التى تصدر للعسكريين ومدى رقابة المرؤوس على مشروعية الأمر، فقد جاء فى كتاب العلامة الدكتور محمود محمود مصطفى فى كتاب الجرائم العسكرية فى القانون المقارن طبعة ١٩٧١ دار النهضة العربية على صحيفة ٦٨ فى الفقرة ٣١ ما يلى:

(المسألة الهامة فى الفقه هى: هل يجوز للمرؤوس أن يناقش مشروعية الأمر بعناصره الثلاثة المتقدمة -وهى وجود أمر من رئيس واجب طاعته ومضمون الأمر يدخل فى سلطته وأن يكون تنفيذ الأمر مما يدخل فى واجبات المرؤوس- ونبادر إلى القول أنه لا يوجد تشريع يأخذ بمبدأ الخضوع المطلق أو الطاعة العمياء، كما أنه لا يوجد تشريع بقصد التزام المرؤوس بالطاعة على الأوامر المشروعة من الناحية الموضوعية وإنما تأخذ المشروعاتِ بحل وسط فإذا وصف عدم المشروعية فى الأمر واضحاً فيجب على المرؤوس الامتناع عن تنفيذ الأمر هنا ولا خلاف بين القانون العام والقانون العسكرى. فإذا أمر الرئيس مرؤوسيه بارتكاب جريمة قتل أو استعمال قسوة أو تزوير أو اختلاس فأطاع أمره كان الاثنان مسئولين عن الجريمة، فليس على المرؤوس أن يطيع رئيسه فى أمر محرم وجرم يعلم هو أن القانون يعاقب عليه. ولا يشفع للمرؤوس أن يدفع بجهله بقانون العقوبات؛ فمعلوم أن الجهل أو الغلط فى قانون العقوبات لا يصلح دفاعاً ولا ينفى سوء القصد). وقد تناول المرجع المشار إليه فى الفقرة (٣٣) صفحة ٧١ مسئولية المرؤوس عن تنفيذ امر غير قانونى فذكر بأنه (لا صعوبة فيما لو كان المرؤوس يعلم أن الأمر غير قانونى فهو مسئول عن الجريمة التى يرتكبها تنفيذاً لهذا الأمر ولكنه قد لا يعلم بذلك أو على الأقل يجهل حقيقة ما يرتكبه تنفيذاً للأمر هل هو جريمة أو عمل مباح؟ وليس المقصود هو الجهل أو الغلط بأن الفعل يكون جريمة طبقاً لقانون العقوبات فلا يصلح ذلك عذراً وإنما المقصود هو عدم العلم يقيناً بالوقائع أو الظروف التى تجعل من أمر الرئيس وبالتالى تنفيذه عملاً مباحاً. أى الغلط فى صيغة الأمر هل هو رئيس أم لا أو الغلط فيما إذا كانت سلطته تتسع لمضمون الأمر وفيما إذا كان التنفيذ يدخل فى واجبات المأذون. ولا صعوبة كذلك فيما لو لم يكن عدم مشروعية الأمر واضحاً فعندئذ يحق لمنفذ الأمر أن يدفع بانتفاء علمه بعدم المشروعية ولكن الصعوبة فيما لو كان عدم المشروعية واضحاً Marifesce فرغم ذلك يتصور أن ينخدع البعض فينفذ الأمر معتقداً بمشروعيته فهل يعد مسئولاً عن الجريمة أو لا يعد على أساس الغلط فى الوقائع، ولزيادة الإيضاح هل يؤخذ فى

تقدير عدم المشروعية بضابط موضوعى أو بضابط شخصى وفى هذا الضابط الأخير هل يؤخذ بمعيار الشخص العادى أو بمعيار نفس الشخص الذى وقع فى الخطأ .

إن غالبية التشريعات تأخذ بمعيار موضوعى فمتى كان من الواضح فى الأمر عدم المشروعية أى أن تنفيذه ينطوى على جريمة فإن على المرؤوس أن يمتنع عن تنفيذه وإلا كان مسئولاً ، ويعلل هذا بأن يستوى أن يعلم المرؤوس بأن الأمر غير مشروع أو يكون فى استطاعته أن يعلم ذلك وهو ما يتحقق متى كان وجه الإجرام واضحاً فى الأمر . ولمعرفة ما إذا كان الغرض الإجرامى واضحاً يرجع إلى مقياس الشخص المتوسط فى ظروف المتهم من حيث درجته العسكرية وثقافته وأقدميته وغير ذلك مما ينخدع به جندى لا يخدع ضابطاً وهكذا . ولا يستطيع المنفذ أن يدفع مسئوليته بصدور الأمر من شخص له نفوذ عليه بحكم رئاسته فهذا لا يكفى لقيام الإكراه أو الضرورة ، ولذلك قد يقترن الأمر بالتهديد بخطر جسيم على النفس إذا لم ينفذ وعندئذ يصح الدفع بالإكراه فإذا كان أمر المرؤوس أن يواجه الخطر الذى يكون مصدره العدو فليس عليه أن يواجه مثل هذا الخطر إذا كان مصدره هو رئيسه .

على أن بعض التشريعات يأخذ بمعيار شخصى ، فلا يكفى أن يكون الغرض الإجرامى واضحاً فى الأمر وإنما العبرة بالعلم الحقيقى لعدم مشروعية الأمر) . ويواصل الدكتور محمود محمود مصطفى فى بسط وجهة نظره على صفحة ٧٣ ويقول (وفى اعتقادنا أن المذهب الشخصى ، يفضل المذهب الموضوع فهو يتفق مع المبادىء العامة التى تقضى بأن القصد يبنى على العلم اليقينى فلا يستنتج من واقعة ولا مبرر للخروج على ذلك فى الجرائم العسكرية بل إن التزام القاعدة أولى فيها ، فإذا كان القانون العام يوجه للجميع فإن القانون العسكرى يخاطب العسكريين الذين لا يترك لهم النظام العسكرى مجالاً فسيحاً للتردد أو التحقق من صحة ما يصدر إليهم من أوامر .

وأخيراً يلاحظ أنه فى التطبيق العملى يقترب النظامان فقلما يطرح فى النظام

الموضوعى الدفع بالغلط فى الإباحة ولو كان هدم مشروعية الأمر واضحاً ما لم يكن الدفع بالغلط فى القانون) .

واضح من الشرح أعلاه أن الدكتور محمود محمود مصطفى يفضل الأخذ بالمذهب الشخصى والذى كان من الممكن أن يقيد المتهم فى دفاعه إلا أن محكمتنا ملزمة بالأخذ بما يستقر عليه فقه القضاء السودانى على هدى السوابق القضائية التى تصدر من المحاكم الأعلى وفقاً لما قررته المحكمة العليا فى قضية عوض عبد الرحمن ضد محمد حسن الغول المجلة ١٩٧٥ صفحة ٢٠٢ . وعليه فإننا نرى بأنه لا مجال من الانعتاق مما قررته المحكمة العليا فى قضية تهريب الفلاشا ونقرر بأن المتهم لا يستفيد من هذا الدفع . أما بالنسبة للدفع المثار ابتداء والخاص باستفادة المتهم من المادة (٢) من قانون الإعفاءات لسنة ١٩٧٧ فإن ما ينطبق على هذا المتهم لا يخرج عن رأينا الذى سبق أن أوردناه بالنسبة للمتهم الثالث وداعة على سيد أحمد .

لما تقدم من أسباب تقرر مسئولية المتهم عن المواد ٢٥١/٨٤ من قانون عقوبات السودان لسنة ١٩٢٥ .

(ملحق بالصور)



الإمام عبد الرحمن المهدى مع الزعيم الراحل محمد نجيب



الإمام الهادى المهدى يستقبل الملكة اليزابيث



الإمام الهادى المهدى مع الزعيم الراحل
جمال عبد الناصر



الإمام الهادى المهدى
مع الزعيم الراحل جمال عبد الناصر



الإمام الهادى فى استقبال
سمو الشيخ الصباح السالم الصباح



الملك فيصل والإمام الهادى (أمدرمان)



الإمام الهادى المهدى يستقبل الرئيس اللبنانى
شارل الحلو



قبة المهدى بعد معركة كررى ١٨٩٨ بعد تعرضها
لقصف قوات الاحتلال المصرى الانجليزى



الإمام الهادى المهدى يشارك
فى مؤتمر المائدة المستديرة



دعاة ثورية الأمس وناهبوا ثروة الشعب وقوته
يتجولون فى صلف على حطام جريمتهم النكراء



سيماء جريمتهم النكراء تكسو وجوههم سواداً وعاراً
الجزيرة أبا أبريل ١٩٧٠
جعفر النميرى، أبو القاسم محمد إبراهيم. خالد حسن عباس



المجاهد بشير حامد جبريل
أسره الطغاة ودفنوه حياً



ترى ماذا يفعلون وهم صناع الجريمة النكراء



أبو القاسم يوصف لنميرى
كيف أنهم أفلحوا فى تدمير الآمنين



أفراد الضغمة المبادة يتفقدون دماراً من صنعهم
أبا أبريل ١٩٧٠



الصادق الهادى المهدى ، نصر الدين الهادى المهدى
مقدم صلاح ، شيخ القرية ، واثنان من الشهود
والمترجم بمكان الحادث



دمروا السراى غير عابئين بأرواح الأطفال
والنساء والشيوخ
أبا مارس ١٩٧٠



الجزيرة أبا مارس ٧٠



الشهيد سيف الدين الناجي

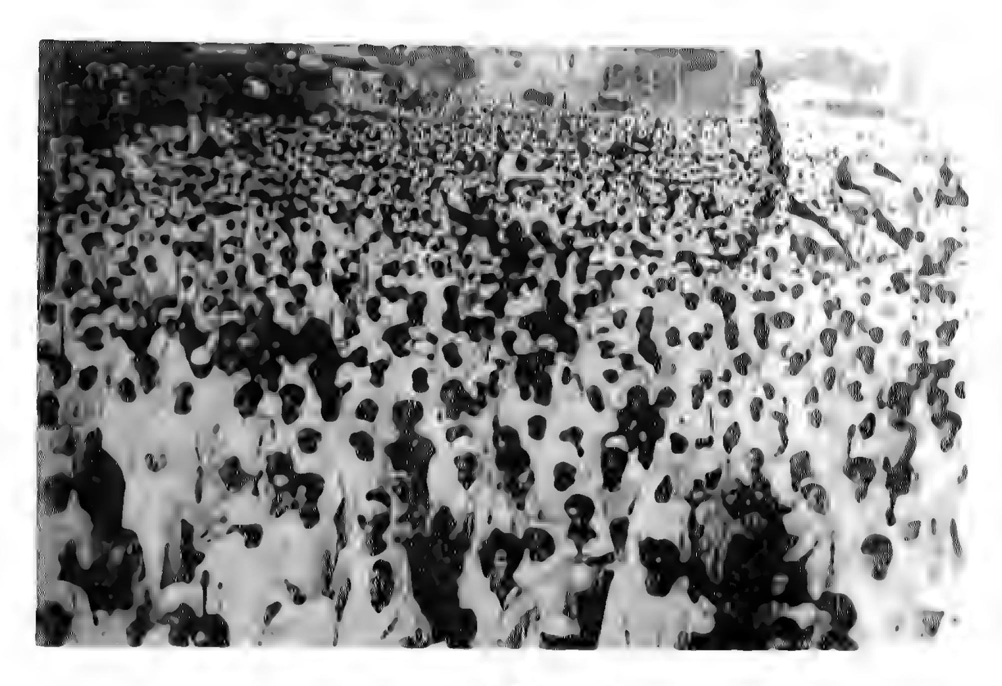


نقل رفاة الشهداء

الإمام الهادى المهدى وسيف الدين الناجى



رفاة الشهيد الإمام الهادى داخل قبة المهدى بأمدرمان

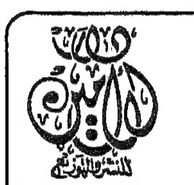


حشود الشعب السودانى فى يوم نقل رفاة الشهداء

الفهرس

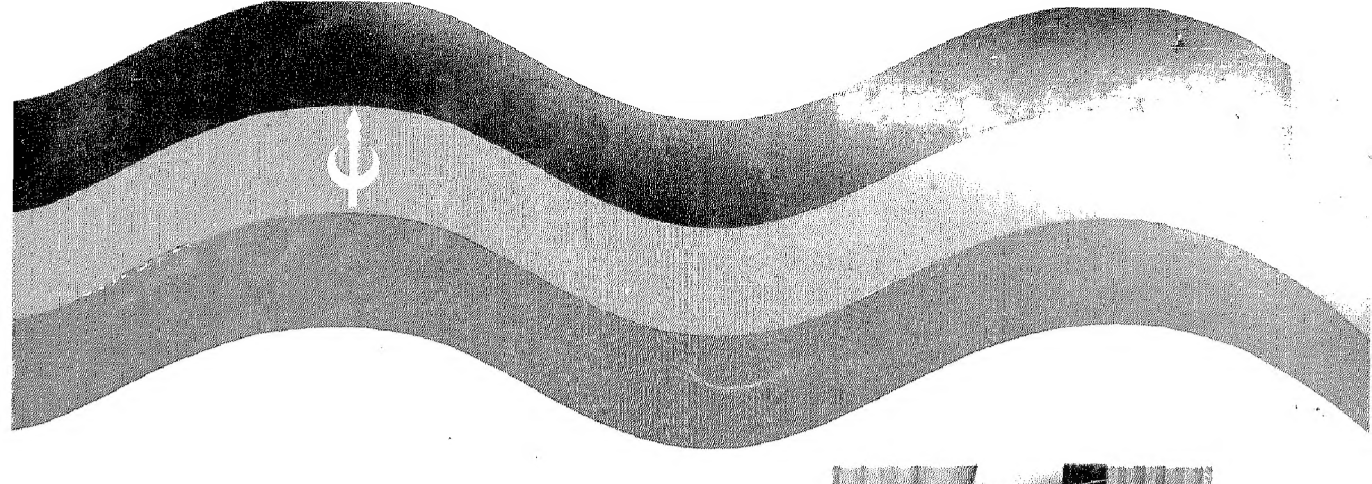
رقم الإيداع ٥٤٥٩ لسنة ١٩٩١





توزيع
دار الأمين
للنشر والتوزيع

٨ شارع أبو المعالى (خلف المعهد البريطانى) العجوزة ت/فاكس ٣٤٧٣٦٩١
١ ش سوهاج من ش الزقازيق خلف قاعة سيد درويش - الهرم ت/فاكس ٥٦٣٤٦٩٩



- دكتور الصادق الهادى عبد الرحمن المهدى
- تلقى تعليمه الابتدائى بمدرسة الشرقية بالجزيرة أبا حتى أحداث ١٩٧٠ ، ثم واصل بالركابية بأمدرمان .
- الثانوية بأمدرمان الأهلية الحكومية العامة ثم العليا .
- التحق بجامعة الخرطوم كلية العلوم ثم واصل بجامعة الجزيرة حيث تخرج منها طبيباً عام ١٩٨٦ .
- عمل بمستشفيات العاصمة القومية ثم بمشروع مكافحة الغدة الدرقية بالفاشر .
- يحضر الآن بجامعة لندن للتخصص فى أمراض القلب .

